بسم الله الرحمن الرحيم

معهد بيت الحكمة

قسم العلوم السياسية

رسالة ماجستير بعنوان

دور الأسرة في عملية التنشئة السياسية في الأردن
قصبة المفرق ـ دراسة حالة
The Role of Family in Political Socialization Process in Jordan Almafraq City: A Case Study

إعداد الطالب

وليد عصام سعود ابو مغلي

المشرف

الدكتور صايل السرحان

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلوم السياسية
معهد بيت الحكمة
جامعة ال البيت
٢٠١٤

معهد بيت الحكمة

دور الأسرة في عملية التنشئة السياسية في الأردن
قصبة المفرق- دراسة حالة
The Role of Family in Political Socialization Process in Jordan Almafraq City: A Case Study

اعداد الطالب
وليد عصام سعود ابو مغلي

اشراف
الدكتور/ صايل السرحان

قرار لجنة المناقشة

قدمت هذه الرسالة دور الأسرة في عملية التنشئة السياسية في الأردن، قصبة المفرق: دراسة حالة، استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت وأوصي بإجازتها بتاريخ .

أعضاء لجنة المناقشة	**التوقيع**
الأستاذ الدكتور /	مشرفاً رئيساً:
.....	
الأستاذ الدكتور /	عضوا:
.....	
الاستاذ الدكتور/	عضوا:
.....	
الأستاذ الدكتور /	عضوا:
.....	

الإهداء

الى من مهَّد لي طريق العلم بعد الله

الى من ذللَّ لي الصعاب بدعواتهم الصالحة..

الى من وقفا بجانبي وكان لهما الفضل بعد الله فيما وصلت إليه..

الى والديّ أمد الله في عمرهما، ورزقني برهما ورضاهما..

الى من مدوا يد العون إلي.. إخواني وأخواتي..

الى أساتذتي الكرام...

الى طلاب الدراسات العليا..

اليهم جميعاً اهدي هذا الجهد المتواضع.

الشكر والتقدير

اشكر الله، وكل من ساعدني في كتابة هذه الرسالة، وفي مقدمتهم الدكتور محمد الهزايمة عميد معهد بيت الحكمة، والدكتور هاني اخو رشيدة والدكتور عاهد المشاقبة والدكتور محمد المقداد والدكتور علي الشرعة والدكتور عبد السلام الخوالدة والدكتور أمين العزام والدكتور عادل القاضي، لما قدموه لي من علم وتوصية وإرشاد، كما لا يفوتني تقديم الشكر وبالغ التقدير الى الدكتور صايل السرحان، الذي أعطاني من وقته الكثير وتعلمت على يديه كيف يكتب الفرد بحثا، فذلل لي الصعاب وقادني الى السبيل الذي به أتممت رسالتي.

جزاهم خيراً وأسبغ عليهم الصحة والعافية

انه سميع مجيب

الباحث

قائمة المحتويات

Contents

الملخص..... ح
المقدمة:..... ١
أولا: أهمية الدراسة:..... ٣
١- الأهمية العلمية (النظرية):..... ٣
٢- الأهمية العملية:..... ٤
ثانياً: أهداف الدراسة:..... ٤
ثالثاً: مشكلة البحث:..... ٥
رابعاً: فرضيات الدراسة:..... ٦
خامساً: حدود الدراسة:..... ٦
سادساً: محددات الدراسة:..... ٦
سابعاً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة:..... ٦
تعريف الأسرة:..... ٧
تعريف التنشئة السياسية:..... ٨
ثامناً: منهجية الدراسة:..... ٩
اعتماداً على موضوع الدراسة وأسئلتها التي نسعى للإجابة عليها، ومن هنا فقد رأى الباحث أنه من الأنسب استخدام منهج التحليل النظمي، ومنهج التحليل الإحصائي..... ٩
أولاً: المنهج التحليلي النظمي:..... ٩
ا. أصحاب المنهج (رواده) ومفهومه:..... ٩
ب. مقومات هذا المنهج وركائزه:..... ١٠
ج. كيفية توظيف المنهج :..... ١٠
ثانياً: منهج التحليل الإحصائي:..... ١٠
تاسعاً: الدراسات السابقة:..... ١٢
الدراسات الأجنبية:..... ١٦
الفصل الأول: الأسرة والتنشئة السياسية ١٩
المبحث الأول: تطور مفهوم الأسرة كمؤسسة اجتماعية سياسية..... ٢٠
المطلب الأول : العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت على مفهوم الأسرة..... ٢٠
أولاً: مفهوم الأسرة..... ٢١
١- الأسرة العربية وحدة اجتماعية إنتاجية:..... ٢٢
٢- الأسرة العربية عائلة أبوية:..... ٢٢
٣- الأسرة العربية ممتدة وتتحول إلى نووية:..... ٢٣
أ- اجتماعية الأسرة:..... ٢٤
ب- أهداف الأسرة :..... ٢٥
ج. تركيب الأسرة:..... ٢٦
١- ناحية حجم الأسرة:..... ٢٦
٢- ناحية الترتيب الميلادي للطفل :..... ٢٧
د. مقومات الأسرة:..... ٢٨
هـ. بقاء الأسرة ودوامها :..... ٣٠
و. وظائف الأسرة :..... ٣٠

ثانياً: العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت على مفهوم الأسرة..... ٣٣
١. على المستوى العالمي :..... ٣٣
٢. على المستوى المحلي: ٣٤
المطلب الثاني : الأسرة في المجتمع الأردني..... ٣٥
أولاً: مؤشرات ديموغرافية للأسرة في المجتمع الأردني: ٣٥
ثانياً: اثر اللاجئين على الأسرة في المجتمع الأردني:..... ٤١
المبحث الثاني: التنشئة السياسية ٤٥
المطلب الأول : التنشئة السياسية: المفهوم والأدوات والأساليب..... ٤٥
أولاً: مفهوم التنشئة:..... ٤٥
مفهوم التنشئة السياسية : ٤٦
ثانيا: مراحل التنشئة السياسية..... ٥٢
المطلب الثاني : العلاقة المتبادلة بين الأسرة والتنشئة السياسية..... ٥٨
أولا: الأسرة والتنشئة السياسية:..... ٥٨
ثانياً: دور الأسرة في ترسيخ مفاهيم الانتماء والمواطنة:..... ٦٤
الفصل الثاني : إجراءات الدراسة الميدانية ونتائجها..... ٧٠
أولا: أهداف الدراسة الميدانية:..... ٧٠
ثانيا: أهمية الدراسة:..... ٧٠
ثالثا: مجتمع الدراسة:..... ٧١
رابعا: أدوات جمع البيانات اللازمة للدراسة: ٧١
خامسا: خطوات بناء المقياس:..... ٧٢
سادسا: تنفيذ الدراسة الميدانية:..... ٧٣
سابعا: خصائص مجتمع الدراسة:..... ٧٤
الخاتمة ٩١
أولا: النتائج: ٩١
ثانيا: التوصيات:..... ٩٣
المراجع..... ٩٤
الكتب: ٩٤
دراسات:..... ٩٨
تقارير:..... ٩٩
كتب مترجمة:..... ٩٩
رسائل جامعية:..... ١٠٠
مواقع الكترونية:..... ١٠٠
الملاحق..... ١٠٣
Abstract..... ١٠٩

قائمة الجداول

الجدول	رقم الصفحة
معاملات الثبات لمجالات الدراسة	٧٤
متغير الجنس	٧٥
متغير الديانة	٧٦
متغير العمر	٧٦
متغير عدد أفراد الأسرة	٧٧
متغير الحالة الاجتماعية	٧٨
متغير المستوى التعليمي	٧٨
متغير مستوى الدخل	٧٩
متغير المهنة	٧٩
متغير الانتماء الحزبي	٨٠
متغير المشاركة في الانتخابات	٨٠
دور الأسرة في غرس القيم الديمقراطية والمواطنة والعدالة	٨٣
دور الأسرة في تعزيز النزعة الفردية والاستقلالية الشخصية والاعتماد على الذات	٨٤
دور الأسرة في تعزيز الهوية الوطنية والمحافظة على المنجزات الوطنية	٨٦
دور الأسرة في التنشئة السياسية من خلال البرامج والمناسبات والأنشطة والمبادرات الوطنية	٨٨
تحليل الانحدار البسيط لأثر المستوى التعليمي لأفراد العينة على التنشئة السياسية	٨٩
تحليل الانحدار البسيط لأثر مستوى الدخل للأسرة وعملية التنشئة السياسية	٩٠

قائمة الأشكال

الشكل	رقم الصفحة
متغير الجنس	٧٥
متغير الديانة	٧٦
متغير العمر	٧٦
متغير عدد أفراد الأسرة	٧٧
متغير الحالة الاجتماعية	٧٨
متغير المستوى التعليمي	٧٨
متغير مستوى الدخل	٧٩
متغير المهنة	٧٩
متغير الانتماء الحزبي	٨٠
متغير المشاركة في الانتخابات	٨٠

الملخص

دور الاسرة في عملية التنشئة السياسية في الاردن

قصبة المفرق- دراسة حالة

إعداد الطالب: وليد ابو مغلي

إشراف الدكتور: صايل السرحان

تناولت الدراسة موضوعاً مهماً وهو دور الاسرة في عملية التنشئة السياسية في الاردن، وذلك لما للاسرة من دور مهم في تعزيز التنشئة السياسية لدى افرادها، وهدفت الدراسة الى ابراز دور الاسرة في عملية التنشئة السياسية في الاردن، وناقشت مشكلة الدراسة الدور الذي تقوم به الاسرة في غرس قيم الديمقراطية والمواطنة وتعزيز النزعة الفردية والاستقلالية والاعتماد على الذات، بالاضافة الى اسهام الاسرة في تعزيز الهوية الوطنية والمحافظة على المنجزات والمناسبات والانشطة والمبادرات الوطنية.

وتم اعتماد منهجي التحليلي النظمي والتحليل الاحصائي للتحقق من الإجابة على سؤالها المحوري وتبين من خلال استخدام المنهجين في الدراسة أن هناك علاقة ارتباطية بين الاسرة والتنشئة السياسية في الاردن وبخاصة في قصبة المفرق، وتم استخدام استمارة الاستبيانة لتجميع بيانات الدراسة والتي تم تحليلها فيما بعد باستخدام برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS).

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج استوجبت هي الأخرى عدة توصيات، واهم النتائج هي: ان هناك دور للاسرة في غرس قيم الديمقراطية والمواطنة وتعزيز النزعة الفردية والاستقلالية والاعتماد على الذات، بالاضافة إلى ان الاسرة تساهم بشكل كبير في التنشئة السياسية من خلال تعزيز الهوية الوطنية والمحافظة على المنجزات الوطنية والمناسبات والانشطة والمبادرات الوطنية، وان هناك اثر لكل من المستوى التعليمي ومستوى دخل الاسرة على عملية التنشئة السياسية.

وبالاعتماد على النتائج التي تم التوصل إليها أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث التي تدور حول دور الأسرة الأردنية في كافة محافظات الأردن على التنشئة السياسية، وتوضيح اثر العوامل المختلفة على نمط التنشئة السياسية في الأردن، وعقد الندوات والمؤتمرات والورشات التي تتعلق في تحفيز أفراد

الأسرة والمجتمع الأردني على المشاركة السياسية في الانتخابات النيابية والبلدية، وتوعيتهم بكافة أطيافهم ومستوياتهم، والعمل على زيادة المساقات الجامعية المطروحة في الجامعات الأردنية والتي تعزز من التنشئة السياسية لدى طلاب الجامعات، والاهتمام بعملية المشاركة السياسية للشباب داخل الجامعات من خلال تحفيزهم على دخول التجربة السياسية داخل الجامعة و المشاركة في انتخابات اتحاد الطلبة، وعمل خطط تنموية سياسية واجتماعية على المدى القصير والبعيد، لمعالجة المشاكل التي تقف عائقاً أمام زيادة المشاركة السياسية لدى أفراد الأسرة الأردنية، ووضع الحلول المناسبة لها.

دور الأسرة في عملية التنشئة السياسية في الأردن

المقدمة:

يبدأ الفرد اكتساب الاتجاهات والمعتقدات السائدة في المجتمع من خلال الأسرة والتي تعتبر هي أول وأبرز مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية هي أول بيئة اجتماعية يبدأ فيها الطفل (الفرد) تكوين ذاته حيث يتلقى أول إحساس بما يحب القيام به وما لا يحب القيام به وهي الأرض التي تحدث بداخلها جميع المتغيرات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ووجود الفرد أو الطفل وسط هذه المتغيرات له تأثير كبير في تكوين شخصيته سواء شخصية صالحة أو شخصية غير صالحة لأن العائلة أو الأسرة هي الوسيط بين شخصية الفرد والقيم الاجتماعية التي ينتمي إليها ولا تقتصر مهمتها على تنشئة الفرد في مرحلة الطفولة بل تتعدى ذلك إلى مراحل عمرية مختلفة.

فللأسرة أو العائلة دور رئيس ومحوري في صقل شخصية الفرد الطفل أو المراهق تدريجياً نتيجة التفاعل بينها وبين مؤسسات التنشئة الأخرى، ويتعلم الطفل أو المراهق سلوك معين من خلال هذا التفاعل قبل بلوغه الوعي الذاتي عن طريق نقل الآباء للأبناء المعلومات والأفكار والقيم وأنماط السلوك المعبرة عن المجتمع الذي ينتمون إليه، فالعلاقات الإنسانية الأولية لها تأثير قوي على تنشئة الطفل حيث تعمل على بناء الذات السياسية للفرد، فالأبوين لهما الدور الأكبر في تكوين شخصية الطفل من خلال الأنماط التي تتخذها العلاقة فيما بينهم ويكون لها الدور الأكبر في رسم شخصية الفرد (الطفل) المستقبلية، بمعنى أن فهم طريقة تربية الطفل تؤدي إلى معرفة سلوكه الاجتماعي، وبما أن التنشئة السياسية هي فرع من التنشئة الاجتماعية، ندرك من خلال ذلك أن للأسرة دور كبير في نقل التوجهات السياسية الصريحة للأبناء فالأب ينقل توجهاته إلى أبنائه نحو الحكومة أو المسؤولين أو النظام وقبل ذلك الوطن، وليس شرطاً أن يكون نقل هذه التوجهات السياسية بشكل مباشر فقد يتعلمه الفرد أو الطفل من والديه أو أقرانه أو أقاربه.

أن من أكبر دعائم الأمن الوطني إرساء مبادئ الديمقراطية، وتوسيع قاعدتها والمشاركة فيها، وتربية الأفراد على فلسفة السلام واتخاذها منهجاً في الحياة، وتدريبهم على الممارسة الحقة والسوية للحرية والديمقراطية، خاصة بعد أن أصبح تحقيق نتائج أي تغيير يحدث في أي مجتمع مرهون بما يصحبه من تغيير في قيم، وعادات، وسلوك أفراد ذلك المجتمع؛ هذا التغيير الأخير الذي لا سبيل إلى تحقيقه إلا عن طريق مؤسسة الأسرة التي تكسب الأفراد سلوكا معينا وتعدله وتساعد في تأصيل التربية المدنية، وهي التي تشكل الشخصية الإنسانية التي تتفق مع القيم والاتجاهات الجديدة، وتتكيف معها من خلال بعض المواد التعليمية، وبعض التفاعلات الاجتماعية المستمرة التي تسود البيئة والمحيط الداخلي لها؛ وكذلك من خلال علاقتها بالمحيط الخارجي المشكل لمكونات البيئة الثقافية للمجتمع.

إن المعلومات التي يتلقاها الفرد، والنشاطات التي يمارسونها أفراد الأسرة تشكل لديهم الخصائص السياسية والاجتماعية، وتمكنهم من اكتساب مواقف سلوكية وأنماط تفكير، ووعياً سياسياً على أساسه تطبع نظرتهم للإنسان، والمجتمع، والحياة السياسية، والعالم، والوجود، لذا لا يجب إغفال دور الأسرة وعلى رأسها الوالدين في تكوين الثقافة السياسية، وتحقيق التنشئة اللازمة للأفراد ليتمكنوا من مواكبة التحول العالمي نحو الانفتاح السياسي، وتطبيق أسسه، وتجسيد خياراته للوصول إلى الأهداف المرجوة خاصة في ظل التحديات والمطالب التي يفرضها المجتمع، وتغيره، ونموه السياسي.

من هذا المنطلق تعتبر الأسرة نظاماً اجتماعياً قائماً بذاته نظراً لما تسهم به من تنظيم للسلوكيات الفردية والجماعية وتحديد للعلاقات بين الفرد والجماعة وتوجيهها سواءً من حيث طريقة التفكير أو من حيث عمليات التفاعل الاجتماعية في الاتجاه الذي تقره الدولة والمجتمع لتحقيق الأهداف والمصالح الاجتماعية والسياسية والمحافظة عليها.

من خلال ما تقدم نجد أن للأسرة الدور الأساس والأول في التنشئة السياسية الذي هو محور دراستنا في هذا البحث، من هنا جاءت أهمية هذا البحث الذي تسوقه أسباب وجيهة، وعليه فقد ساقت الدراسة سؤالها المحوري المتعلق بماهية دور الأسرة في عملية التنشئة السياسية.

أولاً: أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من ناحيتين علمية (نظرية) وعملية (تطبيقية).

١- الأهمية العلمية (النظرية):

أ. تبين هذه الدراسة الدور المحوري الذي تلعبه الأسرة بشكل عام والأسرة الأردنية بشكل خاص في تشكيل التوجهات السياسية للطفل تجاه وطنه.

ب. بيان دور الأسرة في التأثير على شخصية الفرد منذ الطفولة في عملية التنشئة السياسية والتربية المدنية.

ج. تأثير العوامل الأخرى على التنشئة السياسية (ما بعد الطفولة) المدرسة، الرفاق، (مؤسسات التنشئة الاجتماعية)، بحيث أن كل ما سبق يمكن أن يسهم في سد النقص الحاصل في مجال التناول الأكاديمي للموضوع، وتثري المكتبة العربية نظراً لشح الدراسات المتخصصة في مجال التأهيل الفكري لهذا الموضوع الحيوي خاصة في هذه المرحلة.

د. تناولها لمواضيع حديثة من حيث القضايا التي تثيرها، والمنهجيات التي تحاول إيجادها، مستخدمة العلوم الاجتماعية والسياسية وعلم النفس واعتمادها في تشخيص الأوضاع الراهنة، وتعد هذه الدراسة مهمة كونها محاولة لتحليل مجتمع الدراسة والمتمثل في الأسرة في محافظة المفرق واعتماد نتائجها في موضوع الدراسة.

٢- الأهمية العملية:

أ. تحليل الدور الذي يمكن اعتباره أداة هامة لتثبيت مفهوم الدولة(الوطن)، وتدعيم النظام السياسي القائم وإكسابه الشرعية.

ب. تثبيت المعايير والقيم التي يدين بها المجتمع حتى يمكن نقلها من جيل إلى آخر في مجال التنشئة السياسية عندما تسير في الاتجاه الصحيح.

ج. صقل شخصية الفرد وانعكاس ذلك على تصرفاته السياسية المستقبلية وقدرته على احترام إرادته وإرادة الآخرين وإيمانه في التعبير عن رأيه واتخاذ القرار، بحيث أن كل ما سبق يمكن أن يكون مرشداً أو موجهاً لصانع القرار في تمكين سياساته في مجال التنشئة السياسية.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الغايات التالية:

١- التعرف على دور الأسرة في غرس قيم الديمقراطية والمواطنة والعدالة، وتعزيز النزعة الفردية والاستقلالية والاعتماد على الذات.

٢- التعرف على دور الأسرة في تعزيز الهوية الوطنية والمحافظة على المنجزات الوطنية من خلال البرامج والمناسبات والأنشطة والمبادرات الوطنية.

٣- التعرف على دور الأسرة في التنشئة السياسية، واثر المستوى التعليمي لأفراد الأسرة في عملية التنشئة السياسية.

٤- العلاقات الأسرية في التنشئة السياسية وهل لهذه العلاقات دور على مشاركة في العملية السياسية مستقبلا، ومعرفة مدى تأثير مستوى الدخل الشهري على عملية التنشئة السياسية.

ثالثاً: مشكلة البحث:

هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تتعرض لدور الأسرة بشكل عام والأسرة الأردنية بشكل خاص ومدى تأثيرها (الأسرة) على التنشئة السياسية مع العلم بأن للأسرة دور كبير لا يمكن إغفاله والاستغناء عنه رغم التهميش إلى حد ما إذا جاز التعبير في الدراسات السياسية عن هذا الدور، مع أنها تلعب دوراً هاماً في تشكيل اتجاهات الأفراد وإكسابهم قيماً أساسية تبقى معهم مدى الحياة، حيث أن شخصية الفرد تتكون ضمن الأسرة لأن قيم المجتمع وأنماط السلوك فيه تنتقل غالباً من خلال العائلة أو الأسرة.

وعليه أمكن صياغة السؤال المحوري في المشكلة البحثية على النحو التالي:

ما هو الدور الذي تلعبه الأسرة في عملية التنشئة السياسية؟

يتفرع عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية المتعلقة بمجتمع الدراسة:

١- السؤال الفرعي الأول: ما مدى إسهام الأسرة الأردنية ودورها في عملية التنشئة السياسية وغرس قيم الديمقراطية والمواطنة، وتعزيز النزعة الفردية والاستقلالية والاعتماد على الذات؟

٢- السؤال الفرعي الثاني: ما مدى إسهام الأسرة الأردنية في عملية التنشئة السياسية وتعزيز الهوية الوطنية والمحافظة على المنجزات الوطنية والمناسبات والأنشطة والمبادرات الوطنية؟

٣- السؤال الفرعي الثالث: ما مدى تأثير المستوى التعليمي للأفراد في عملية تنشئة الجيل سياسياً؟

٤- السؤال الفرعي الرابع: ما مدى تأثير مستوى الدخل للأسرة على نمط التنشئة السياسية؟

رابعاً: فرضيات الدراسة:

بناء على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها تقوم الدراسة على فرضية رئيسية مفادها:

"هناك علاقة ارتباطية بين الأسرة والتنشئة السياسية"، ويتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

١- هناك دور للأسرة في غرس قيم الديمقراطية والمواطنة وتعزيز النزعة الفردية والاستقلالية والاعتماد على الذات.

٢- هناك دور للأسرة في التنشئة السياسية من خلال تعزيز الهوية الوطنية والمحافظة على المنجزات الوطنية والبرامج والمناسبات والأنشطة والمبادرات الوطنية.

٣- هناك علاقة ارتباطية بين المستوى التعليمي للوالدين والتنشئة السياسية.

٤- هناك علاقة ارتباطية بين مستوى الدخل للأسرة وعملية التنشئة السياسية.

خامساً: حدود الدراسة:

لقد روعي أن تكون الحدود الزمنية للدراسة مرهونة بالفئات العمرية لأفراد العينة الذين سيتم مقابلتهم وتوجيه الأسئلة إليهم، حسب متغير الدراسة، في العام الذي أجريت فيه، وتم إجراء الاختبارات خلاله.

سادساً: محددات الدراسة:

لقد اقتصرت الدراسة على بحث الموضوع في لواء قصبة المفرق بإعتبار أن نتائج الدراسة يمكن الاسترشاد بها، وتعميم نتائجها على باقي مناطق المملكة نظراً لطبيعة المجتمع الأردني وهويته الوطنية التي تشكل إلى حد كبير وحدة واحدة، وان كانت هناك ثقافات فرعية منبثقة عن الثقافة الجماعية الواحدة للمجتمع.

سابعاً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة:

يبرز في هذا البحث المتغيرين التاليين:

١- المتغير المستقل (الأسرة).

٢- المتغير التابع (التنشئة السياسية).

وفيما يلي تعريفاً اسمياً (لغوياً) وتعريفاً إجرائياً لكل منهما.

تعريف الأسرة:

أ. التعريف اللغوي: "الدرع الحصين"، وأسرة الرجل : عشيرته ورهطه الأدنون، لأنه يتوقى بهم (لسان العرب، ج ٠٤، ص ١٨).

ب. التعريف الإجرائي: اما التعريف الإجرائي للأسرة فهو: (مجموعة من الأفراد (الزوج والزوجة والأبناء) يجمعهم سكن واحد تتميز بتقسيم الأدوار والواجبات والتماسك والتضامن والعمل المشترك والاتجاه نحو غايات وأهداف واحدة والتكتل والتحفز لدرء أي خطر خارجي يهدد كيانها، وتخضع لعادات وأعراف وقوانين المجتمع وتتأثر علاقاتها مع بعضها (الزوجان وبينهما الأولاد) بما يحيط بها من ظروف وتغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية)(موسى، ٢٠٠٧: ١٥٠).

والأسرة هي اصغر الجماعات الاجتماعية الموجودة في المجتمع، فلها كيان ثابت والأعضاء فيها ينتمون الواحد للآخر إذ تربطهم روابط عاطفية وشعور متبادل ومصالح واحدة، ولأفرادها مسؤوليات كبيرة احدهم اتجاه الآخر في أيام المحن والنكبات وتقلبات الحياة(الحسن، ١٩٧٦: ١٨٥) .

وهي مجموعة من الأفراد الذين يرتبطون برباط الزواج والدم يجمعهم مسكن واحد متفاعلين ومتصلين كل مع الآخر في أدوارهم الاجتماعية الخاصة فيما يتعلق بدورهم بوصفهما زوجاً وزوجة، أي كأب وأم أو ابن وابنه، أو أخ وأخت ومكونين ثقافة مشتركة، والأسرة بشكل أكثر تحديد وحدة اجتماعية تضم عدداً من الأفراد

يختلفون عن بعضهم من حيث السن والجنس، تشمل اثنين من البالغين أو أكثر وتتضمن الإشباع الجنسي بين الزوجين والتعاون الاقتصادي والإنجاب ورعاية الأطفال وتربيتهم وتنشئتهم اجتماعياً، كما تتميز على الأغلب بالسكن الموحد وتخضع لعادات وأعراف وتقاليد وأنظمة وقوانين المجتمع(القصير، ١٩٨١: ٢٨٤).

تعريف التنشئة السياسية:

أ. **التعريف اللغوي**: التنشئة من فعل نشأ ينشأ، نشوءا ونشاءا بمعنى رب وشب، قيل: "هو الحدث الذي جاوز حد الصغر"، ويتبين لنا أن كلمة التنشئة مرادفة لكلمة التربية، أي تنشئة الطفل وتربيته حتى يبلغ سن الرشد(لسان العرب، جزء ٤: ١٧٠)، ونجد في قاموس أكسفورد (Oxford) بأن لفظ التنشئة يقابلها باللغة الإنجليزية لفظ Upbringing وتعني "الطريقة التي يتم بها رعاية الطفل كي يتعلم كيفية التصرف حينما ينمو"، ومعنى ذلك أنها عملية تبدأ منذ الصغر حتى يصل الفرد إلى مستوى الاعتماد على نفسه(Oxford, ٢٠٠٨: ٤٨٧).

ب. **التعريف الإجرائي:** تعددت وتنوعت التعاريف المستخدمة للتنشئة السياسية بسبب الاهتمام المتزايد بهذا الخصوص، فقد عرفها هيربرت هايمان هي تلك العملية التي يتعلم من خلالها الفرد معايير اجتماعية وتقوم بهذه الوظيفة مجموعة من مؤسسات المجتمع وهذا ما يجعله يندمج ويتكيف مع المجتمع الذي ينتمي إليه كون الخبرات التي تم اكتسابها في السنوات المبكرة تعتبر خليفة لسلوكه(Hyman, ١٩٥٩: ٢٥)، ويعرفها لنكتون Langtan بأنها الوسيلة التي يحاول المجتمع من خلال نقل تراثه الثقافي من جيل إلى آخر وهو في ذلك يعمل على المحافظة على القيم السياسية التقليدية ومؤسساتها، فإن مختلف الهيئات في المجتمع تعمل على تعليم الفرد أنماطاً سلوكية

مختلفة ويعرفها الثلاثي رتشارد داوسن – وكارن – وكينث برويت بأنها تلك العملية التي يكتسب الفرد من خلالها وبصورة تدريجية ومتواصلة كيانه وهويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته والتأكيد على مطالبه بالطريقة التي يراها تحقق ذلك من خلال حريته في الاختيار(الحسن، ١٩٩٩: ٢٠٩)، ولعل أفضل تعريف يمكن تقديمه هو التعريف الذي قدمه غي روشيه (Guy Rochih) حيث عرف التنشئة بكونها: "السيرورة التي يكتسب الشخص الإنساني عن طريقها ويكتسب طوال حياته العناصر الاجتماعية ـ الثقافية السائدة في محيطه ويدخلها في بناء شخصيته، وذلك بتأثير من التجارب والعوامل الاجتماعية ذات الدلالة والمعنى، ومن هنا يستطيع أن يتكيف مع البيئة الاجتماعية حيث ينبغي عليه أن يعيش"(روشيه، ١٩٨٨: ٤٦١)، يتضح لنا من خلال ما سبق أن مفهوم التنشئة هي العملية التي تنقل الفرد إلى مستوى التفاعل الاجتماعي عبر اكتساب قيم ومعايير وأدوار، وسلوكيات اجتماعية بما تجعله قادرا على تحمل المسؤولية وعضوا فاعلا داخل المجتمع.

ثامناً: منهجية الدراسة:

اعتماداً على موضوع الدراسة وأسئلتها التي نسعى للإجابة عليها، ومن هنا فقد رأى الباحث أنه من الأنسب استخدام منهج التحليل النظمي، ومنهج التحليل الإحصائي.

أولاً: المنهج التحليلي النظمي:

ا. أصحاب المنهج (رواده) ومفهومه:

أسهم "ديفد استون" في إيجاد هذا المنهج وتطويره.

يقوم مفهوم هذا المنهج في العلاقات الدولية على انه:

أي دوله عندما تريد أن تدير الدولة ككل فإنها تعيش مع نظام سياسي له بيئتان بيئة داخليه وبيئة خارجية.

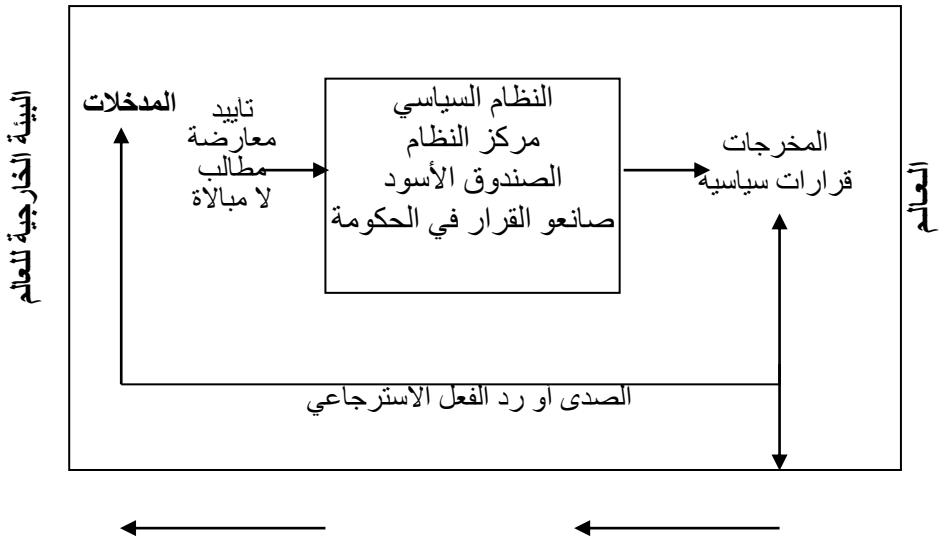

ب. مقومات هذا المنهج وركائزه:

يهتم هذا المنهج بدراسة البيئة الداخلية والبيئة الخارجية لأي نظام سياسي تتمثل في مدخلات وهي عبارة عن احتياجات ومطالب ورغبات وهناك حكومة ومؤسسات شبه رسمية مثل الأحزاب والبرلمان والرأي العام، وبعد ذلك هناك مخرجات وهي عبارة عن قرارات وتغذية راجعة وهناك بيئة خارجية قد تكون سلبية أو ايجابية، والنظام السياسي يعرض المشاكل على البيئة الخارجية .

ج. كيفية توظيف المنهج :

نظراً لمشكلة الدراسة وأسئلتها فإن هذا المنهج يساعد في انجاز مواضيع الدراسة بناءاً على تحليل البيانات والمعطيات والعوامل والمحددات المتوفرة والتي تساعد في عملية الربط بين متغيرات البحث وتفاعلاته مع بعضها البعض ومعرفة مدى أهميتها خلال فترة الدراسة.

ثانياً: منهج التحليل الإحصائي:

أ. مفهوم المنهج:

هو عبارة عن استخدام الطرق الرقمية والرياضية في معالجة وتحليل البيانات وإعطاء التفسيرات المنطقية المناسبة لها ويتم ذلك عبر عدة مراحل:

١- مع البيانات الإحصائية عن الموضوع.

٢- عرض هذه البيانات بشكل منظم وتمثيلها بالطرق الممكنة.

٣- تحليل البيانات .

٤- تفسير البيانات من خلال تفسير ما تعنيه الأرقام المجمعة من نتائج.

أنواع المنهج الإحصائي:

(أ) المنهج الإحصائي الوصفي:

ويركز على وصف وتلخيص الأرقام المجمعة حول موضوع معين وتفسيرها فى صورة نتائج .

(ب) المنهج الإحصائي الاستدلالي أو الاستقرائي:

ويركز على اختيار عينة مختارة ومقصودة من المجتمع المستهدف من الدراسة، وتحليل وتفسير البيانات الرقمية المجمعة عنها والوصول إلى تعميمات واستدلالات على ما هو أوسع واكبر من المجتمع محل البحث.

ب. مقومات المنهج وركائزه: من خلال تصميم استبيان يحتوي على مجموعه من الأسئلة نستطيع من خلالها استطلاع آراء أفراد العينة التي سيتم اختيارها في دور الأسرة وأثرها على التنشئة الاجتماعية في محافظة المفرق/ قصبة المفرق.

ج. كيفية توظيف المنهج: بناء على مشكلة الدراسة ونتائج الاستبانه التي سيتم توزيعها على أفراد العينة، فإننا نستطيع استخلاص النتائج المراد استخراجها

من خلال إجاباتهم، بالاعتماد على المتغيرات التي تم تحديدها كالجنس والعمر والثقافة، .....الخ).

تاسعاً: الدراسات السابقة:

أمكن الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع وفيما يلي عرض لبعض هذه الدراسات.

١- **دراسة الدراوشة (٢٠١٢)والموسومة بـ:"دور الشباب في التغيير في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية"**: وهدفت هذه الدراسة إلى دراسة دور الشباب في التغيير في المجتمع الأردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة (جامعة الحسين بن طلال، ومؤتة، والأردنية، والإسراء، وعمان العربية)، واستخدم في الدراسة المنهج المسحي الاجتماعي، وقد بلغ حجم العينة(٥٠٠) مبحوثا، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر وسائل الاتصال تأثيراً على دور الشباب في التغيير، الفيس بوك، والانترنت، والفضائيات العربية، وأظهرت أيضا أن للشباب دور كبير في عملية التغيير الاجتماعي.

٢- **دراسة بني سلامة (٢٠١٢)والموسومة بـ: "أثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية الرسمية حيال التوجهات السياسية للرئيس الأمريكي باراك أوباما":** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية الرسمية نحو التوجهات السياسية للرئيس الأمريكي باراك أوباما بشكل عام، وعلى الاتجاهات الفرعية المكونة له، نتائج الدراسة أن أهم العوامل التي أثرت في اتجاهات الطلبة نحو التوجهات السياسية للرئيس الأمريكي باراك أوباما هي: مكان الإقامة، ومستوى دخل الأسرة الشهري، ومهنة الأب ومستواه التعليمي، والمستوى التعليمي للأم، والتخصص الدراسي، والمستوى الدراسي، ومستوى إجادة اللغة

الإنجليزية، والدين، وزيارة الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تظهر الدراسة أية تأثيرات ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات الجنس، والعضوية في مؤسسات المجتمع المدني، والجنسية، ومدى الالتزام بممارسة الشعائر الدينية.

٣- **دراسة مدلين معدي مشهور معدي(٢٠٠٤) الموسومة بـ: "أثر المنظمات الدولية غير الحكومية على الحقوق السياسية في الوطن العربي من ١٩٩١-٢٠٠١":** دراسة حالة (منظمة العفو الدولية) توضح هذه الدراسة مدى تأثير منظمة العفو الدولية على الحقوق السياسية في الوطن العربي وعلى الحد من الانتهاكات التي تمارس في البلدان العربية ومدى استجابة الدول لهذه المنظمة وفيما إذا كان هناك عوامل خارجية تؤثر على عمل هذه المنظمة.

٤- **دراسة اللوزي(٢٠١٢) والموسومة بـ: "دور مجلس الأمة في الإصلاح السياسي في ظل التحول الديمقراطي في المملكة الأردنية الهاشمية(١٩٨٩-٢٠١١)":** وهدفت الدراسة الى التعرف على دور مجلس الأمة في الإصلاح السياسي في ظل التحول الديمقراطي في المملكة الأردنية الهاشمية في الأعوام ١٩٨٩-٢٠١١، وبيان المعوقات التي تحول بين مجلس الأمة الأردني وبين القيام بالإصلاحات السياسية، وتقديم توصيات نأمل الأخذ بها من قبل المعنيين بالأمر، وتقوم الدراسة على فرضية مفادها إن النظام البرلماني يلعب دورا كبيرا في عملية الإصلاحات السياسية، واستخدم المنهج القانوني والمنهج الوصفي التحليلي في الدراسة من خلال تحليل وتفسير وإسناد النصوص الدستورية ونظامي مجلس النواب والأعيان ولملائمة المنهج الوصفي التحليلي مستندا الى الأساس وهو المنهج الوظيفي الذي يفسر ويحلل ويقارن وظائف مجلس الأمة الأردني في الإصلاح السياسي، وقد انتهت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات منها إن الأردن يسير بخطى ثابتة نحو الإصلاح السياسي وتفعيل الديمقراطية وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني

وتنشيط الحركة الحزبية، وقد أوصت الدراسة بضرورة تطوير وتقوية وضع مجلس النواب دستوريا بإعطائه صلاحيات أكثر وذلك بعد إصلاح وتطوير قانون انتخابي عصري يتماشى مع تطورات عام ٢٠١١ ليفرز مجلس نيابي فاعل مشكل من أحزاب عصرية وليس من أفراد أو فئات اجتماعية، الأمر الذي يتوقع منه تطوير العمل السياسي في الأردن وتفعيل الديمقراطية.

٥- **دراسة العزام (٢٠٠٣) والموسومة بـ: "اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية":** هدفت الدراسة الى الكشف عن دور الأحزاب السياسية في عملية التنمية السياسية وعن المعوقات والعقبات التي تعترض طريقها في هذه العملية، كما تهدف الى التعرف على طبيعة واتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية الأردنية وما إذا كانت هذه الاتجاهات تتأثر بالخصائص الديموغرافية(العمر، الجنس، المستوى التعليمي، مكان الإقامة، الدخل الشهري، والوظيفة)، وذلك من خلال استخدام عينة عشوائية من محافظة اربد مكونة من (٣٣٠٠) حالة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال تطبيق الاستبانه على أفراد عينة الدراسة، وقد توصل الباحث الى إن اتجاهات أفراد العينة نحو الأحزاب السياسية سلبية بشكل عام، وان الأحزاب السياسية كانت قاصرة على لعب دور ايجابي في عملية التنمية السياسية، ولم تنجح في بناء ثقافة سياسية حزبية ايجابية تعزز وجود النظام الحزبي وتبني ثقة المواطنين بالأحزاب، وقدمت الدراسة عدة توصيات أهمها: تعزيز دور الأحزاب في الحياة السياسية والانتخابات وذلك من خلال جعل حق الترشيح للمناصب السياسية مشروطاً بالعضوية الحزبية وكذلك ضرورة تعزيز الإصلاحات الديمقراطية وخاصة فيما يتعلق بقوانين الأحزاب والانتخابات النيابية والمؤسسات المدنية.

٦- **دراسة السرور(٢٠٠٩) والموسومة بـ: "العوامل المؤثرة على نمط المشاركة السياسية في المجتمع الأردني"**: دراسة ميدانية للبادية الشمالية، وتناقش هذه الدراسة العوامل المؤثرة على المشاركة السياسية للمجتمع الأردني عامه والبادية الشمالية خاصة، والأسباب التي تحد من المشاركة السياسية، وذلك من خلال التعرف على مدى تأثير العوامل أو المتغيرات الشخصية كالعمر والجنس على طبيعة ومستوى المشاركة السياسية، أيضا من خلال التعرف على مدى تأثير العوامل والمتغيرات الاجتماعية كالحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي وحجم الأسرة على طبيعة ومستوى المشاركة السياسية، وقد اعتمدت الدراسة على فرضيات أساسية هي قياس درجة الترابط بين العوامل والمتغيرات الشخصية وبين نمط ومستوى المشاركة السياسية في مجتمع الدراسة، والترابط بين العوامل والمتغيرات الاجتماعية ونمط ومستوى المشاركة السياسية، ودرجة الترابط بين العوامل والمتغيرات الاقتصادية وبين نمط ومستوى المشاركة السياسية، ودرجة الترابط بين عامل ومتغير الثقافة السائدة ونمط ومستوى المشاركة السياسية، وقد تألف مجتمع الدراسة من مجموع القرى المكونة للبادية الشمالية والتي تضم ثلاثة ألوية هي لواء البادية الشمالية الغربية والذي يبلغ تعداد سكانه ٨٠٥٠٠ ولواء البادية الشمالية الشرقية وتعداد سكانه ٦١٤٧٠ ولواء الرويشد ٧٤٦٠ نسمة، وتم اخذ العينة بالطريقة العشوائية من الأفراد الذين طرحت أسمائهم في الجداول الانتخابية على الأقل مرة واحدة، ودلت نتائج الدراسة على إن أهم المتغيرات التي أثرت بشكل مباشر على نمط ومستوى المشاركة السياسية لأفراد العينة هو الثقافة العشائرية السائدة، وأوصت الدراسة الى ضرورة إجراء المزيد من الدراسات حول ظاهرة المشاركة السياسية على مختلف المستويات سواء في مجتمع البادية أو الريف أو المدينة، مما يساعد في تحديد مواطن الخلل في المشاركة السياسية في الأردن، وزيادة الاهتمام

والتركيز على تطوير الوعي والاهتمام السياسي عند الأفراد ليعرف كل فرد حقوقه وواجباته.

٧- **دراسة الشويحات والخوالدة(٢٠١٣) والموسومة بـ: "اتجاهات طلبة الجامعات نحو المشاركة السياسية في الأردن(دراسة وصفية تحليلية):** وهدفت الدراسة الى التعرف اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو المشاركة السياسية في الأردن من وجهة نظر طلبة الجامعات أنفسهم، وطورت لهذا الغرض إستبانة خاصة طبقت على عينة قوامها (٥١٥) من طلبة ثماني جامعات أردنية تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، واستخدم الباحثان في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتبين نتائج الدراسة إن هناك ضعف في إدراك الطلبة لمفهوم المشاركة السياسية، وجاء مستوى تقدير الإناث لمشاركة الشباب الأردني سياسيا على ارض الواقع أفضل من مستوى تقدير الذكور من الطلبة، وتبين أيضا من الدراسة إن إدراك شباب محافظات الوسط أعلى من باقي المحافظات(الشمال والجنوب) للمشاركة السياسية، وقد أوصت الدراسة بتبني استراتيجية خاصة لتعميق وترسيخ مفهوم أوسع للمشاركة السياسية وأبعاده ومستوياته المختلفة عند فئة طلبة الجامعات الأردنية، تنفذ من خلال مسارين يكمل كل منمها الآخر.

الدراسات الأجنبية:

١- **دراسة آن هسينغ -Hsiang –Ann (٢٠٠٤)والموسومة بـ:" التنشئة والمشاركة السياسية في نيويورك"**: وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التنشئة السياسية والتواصل في المجتمع، كما هدفت إلى الحد من اللامبالاة(الفتور) السياسية لدى الشباب، تعزيز المشاركة السياسية عند الشباب، وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقام بإجراء دراسة ميدانية

طبقت على عينة بلغت ٣٨٠ شاب من الذين لديهم فتور سياسي في مدينة نيويورك، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ان لمصادر التنشئة أثر كبير في تعزيز الانتماء والمواطنة، وتعزيز المشاركة السياسية والحد من الفتور السياسي لدى الشباب، وضرورة وجود برامج لتوعية، وإرشاد الشباب سواء في المنزل، أو من خلال وسائل الإعلام، ومن خلال المنهاج الدراسي، لتعزيز قيم الديمقراطية، والاقتدار السياسي، والمشاركة السياسية.

٢- **دراسة فلاديمير Vujelae Vladimir(١٩٩٤) الموسومة بـ:" الثقافة السياسية، والتنشئة السياسية":** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المدرسة في التنشئة السياسية، وتطوير الثقافة السياسية، وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة منهج التحليل المقارن في كرواتيا والولايات المتحدة الأمريكية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ما يلي: أن التعليم السياسي مهم في المجتمع المعاصر، وأن سياسة التعليم التي تنقصها التوجهات السياسية تعد سياسة خاطئة، فالمدارس الابتدائية نقطة حاسمة في تشكيل الاتجاهات السياسية الجوهرية التي تظهر في مرحلة النمو، وان تشكيل الاتجاهات عند الشباب الكرواتي جاء متأخرا" سنتين عن الشباب الأمريكي، ويوجد لدى الطلبة الكرواتيين كفاءة سياسية أقل مما لدى أقرانهم الأمريكان، وتتفق الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في معالجة كل منهما لموضوع التنشئة السياسية عند الشباب، ولكنهما اختلفتا في كون الدراسة السابقة استخدم فيها الباحث منهج التحليل المقارن.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها تعالج موضوع اثر الأسرة بشكل خاص على التنشئة السياسية في قصبة المفرق، كما إن المجتمع الذي تقوم الدراسة عليه

يعاني من تنوع ديموغرافي معقد في الأيام الحالية وتطبيق أي دراسة عليه يجب إن تأخذ بعين الاعتبار هذا التغير الديموغرافي الكبير الناتج من وجود عدد كبير من اللاجئين السوريين والعراقيين ضمن حدود القصبة، كما إن الدراسة تعالج اثر أهم مكون اجتماعي وهو الأسرة على موضوع كثر الحديث عنه في السنوات الأخيرة وله دور كبير في تطوير الأنظمة السياسية، وهو التنشئة السياسية، وتأتي الدراسة بعد فترة الاحتجاجات التي سادت الوطن العربي والتي وصلت حتى الأردن والتي أيضاً بدأ الحديث بعدها عن الوعي السياسي للشباب الأردني ومصادر تمويله والتي تعتبر الأسرة من أهمها، بالإضافة الى إن المعلومة والفلسفة السياسية أصبحت جزء لا يتجزأ من أحاديث الشارع الأردني في جميع أجزائه.

الفصل الأول: الأسرة والتنشئة السياسية

الأسرة هي أهم وأقدم النظم والمؤسسات الاجتماعية باعتبار أن كل عضو فيها له مركز وله دور وهي عالمية أي موجودة في كل المجتمعات الإنسانية وان اختلفت أشكالها كما هو معروف في أدبيات الانثروبولوجيا (Anthropology)، حيث تعكس صفات المجتمع بل إنها نموذجا مصغرا للمجتمع ذاته كما يعتبر المجتمع نموذجا مكبرا للأسرة، فمؤسسات المجتمع الأخرى-خاصة المدرسة والجامعة ووسائل الإعلام - تغذي وتدعم ما بدأته الأسرة مع أبنائها في مرحلة الطفولة المتأخرة والأسرة بدورها تتلقى قيمها ومعاييرها من مؤسسات المجتمع، وقد وجدت من اجل استمرار حياة الإنسان في الجماعة وتنظيمها بل هي الجماعة الإنسانية الأولى التي يتعامل معها الفرد ويحتك بها احتكاكا مستمرا، ولذلك جاءت النظرة إلى الأسرة كوحدة كلية لان وحدة الحياة لا تتمثل في الفرد نفسه وإنما تتمثل في الأسرة التي تمثل اللبنة الاجتماعية الأولى، من هنا فإن الدراسة سوف تبحث هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: تطور مفهوم الأسرة كمؤسسة اجتماعية سياسية.

المبحث الثاني: الأسرة في المجتمع الأردني.

المبحث الأول: تطور مفهوم الأسرة كمؤسسة اجتماعية سياسية

أن أهمية الأسرة تنبع من كونها اللبنة الأساسية في تكوين المجتمع، ومن ذلك يمكننا تتبع التطور التاريخي الذي مرت به الأسرة، وهذا لا يحكم على جميع المجتمع بكونها تنتهج أسلوب وشكل معين ولكننا كما أسلفنا فيما سبق، فإن لكل مجتمع بنية وأساس تبنى عليه المكونات الأساسية.

ومن خلال دراستنا لهذه الجزئية سوف نناقش التطور الذي نشأت معه الأسرة الأردنية كنموذج مقارب مع الأسرة العربية، وانطلاقا من ذلك فإننا سنتناول هذا المبحث في المطلبين التاليين:

المطلب الأول : العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت على مفهوم الأسرة

لا تعتبر الأسرة أداة التنمية البشرية فقط لأنها تربي الفرد، وتتولى تنمية عقله وقدراته الخاصة، واستعداداته، وميوله، وسمات شخصيته في المثابرة، والصبر، والكفاح، وتحمل المسؤولية، والتسامح، والعمل، والشعور بالانتماء، أي أن الأسرة هي التي تصنع المواطن الصالح الذي هو أثمن وأغلى ما يوجد في أي دولة، أو مجتمع، بل هي أيضاً السبيل إلى تمكين الإنسان من استيعاب حضارة العصر المعقدة بما تتضمنه من تكنولوجيا متقدمة، وانفجار معرفي هائل في ثورة المعلومات، وفي ضوء تعرض مجتمعاتنا العربية عموماً والمجتمع الأردني خصوصاً من تحديات مجتمعية تشمل التطرف والعنف وما يشوبه ذلك من تيارات سلبية تصبح الأسرة قضية مركزية فالسلام والأمن والسلم الأهلي والتماسك الاجتماعي، والوحدة سبيل تحقيقها هو التربية الأسرية الجيدة الصالحة والرشيدة، والتربية الوطنية القومية التي تغذي مشاعر الانتماء وتنميها على المستوى العائلي، والاجتماعي، والوطني، والعربي، والإسلامي في نفوس الشباب الذين يتجه النظر إليهم على أنهم صانعوا المستقبل وانطلاقا مما سبق فإننا سنتناول هذا المطلب في فقرتين هما:

أولاً: مفهوم الأسرة

تختلف أشكال ووظائف الأسرة من مجتمع لآخر، لذلك فإننا لا نستطيع تحديد مدلول الأسرة بشكل دقيق، فالبعض يعرّفها انطلاقاً من شكلها المعاصر بأنها معيشة رجل وامرأة أو أكثر على أساس الدخول في علاقات جنسية يقرها المجتمع وما يترتب على ذلك من حقوق وواجبات كرعاية الأطفال المنجبين وتربيتهم، ثم واجبات كل من الزوجين إزاء الآخر، ووضعت عدة تعريفات للأسرة من قبل الكثير من الباحثين والدارسين في العلوم المختلفة التي تتناول موضوع ومفهوم الأسرة ضمن دراساتهم، حيث عرفها كل من (بيرجس ولوك) في كتابهما "الأسرة" ١٩٥٣ بأنها "مجموعة من الأفراد يربطهم الزواج والدم أو التبني يؤلفون بيتا واحدا ويتفاعلوا سويا ولكل دوره المحدد كزوج أو زوجة أب أو أم أو أخ أو أخت مكونين ثقافة مشتركة"(علي محمد، ١٩٨٥: ١٧٧)، وهذا ينطبق على ما يعرف بالأسرة النووية(Nuclear Family)، ولعل أول من وضع هذا المصطلح هو عالم الاجتماع الشهير جورج ميردوك(George Murdock) حسب ما صرح به (جيري لي) في كتابه القيم "البناء الأسري والتفاعل" حيث عرّف الأسرة، والتي اعتبرها عالمية (Universality)، بأنها "تجمع إنساني عالمي وهي إما أن تكون على الشكل السائد الوحيد للعائلة وإما أن تكون كالوحدة الأساسية بوصفها جماعة فتتميز وظيفيا بشكل واضح وتتركب منها أشكال من العائلات أكثر تعقيدا وهي توجد في كل المجموعات المعروفة"(لي، ٢٠٠٦: ٢٨٣)، ولكن تعريف (ميردوك) أمر اختلف عليه فيما بعد وخاصة فيما يتعلق بعالمية الأسرة- وكما يوحى من هذا التعريف يبدو انه دمج في مفهومه للأسرة بين النووية والممتدة (Family Extended) والتي عرّفت بأنها "التي تقوم في مسكن واحد وتتكون من الزوجة والزوج وأولادهما الذكور والإناث غير المتزوجين والأولاد المتزوجين وأبنائهم وغيرهم من الأقارب كالعم أو العمة والابنة الأرمل الذين يقيمون في مسكن واحد ويعيشون عيشة اجتماعية واقتصادية واحدة تحت إشراف رئيس العائلة"أي أنها تشمل كل

خلف أو نسل جد أعظم مشترك بزوجاتهم وأولادهم، ولعل عمومية تعريف ميردوك للأسرة يعود لرؤيته بان نمط الأسرة السائد في العالم هو الذي وصفه في تعريفه بما اسماه بعالمية الأسرة، وفضّا للاشتباك بين مفهوم الأسرة النووية والممتدة نستطيع القول أن مصطلح الأسرة يمثل ما ينطبق عليه في تعريف الأسرة النووية وان مصطلح العائلة يمثل ما ينطبق عليه في تعريف الأسرة الممتدة(وصفي، ١٩٧١: ١٦٥).

وإذا ما درسنا البيئة العربية الأسرية وقربها من المجتمع الأردني وليست هي بمعزل عن ذلك ، نستطيع أن نوجد مجموعة من الخصائص العامة للأسرة العربية:

١ـ الأسرة العربية وحدة اجتماعية إنتاجية:

تشكل الأسرة العربية تقليديا وحدة إنتاجية اقتصادية اجتماعية أساسية، تفترض في أعضائها التعاون معا والاعتماد على بعضهم البعض في جميع المجالات، وهذا ما يشير إليه مصطلح العائلة (المشتق من عال يعيل) بأنها علاقة الإعالة والاعتماد المتبادل، وان كانت الأسرة بدأت تتعرض لتغيرات شبه جذرية في العصر الحاضر من حيث تقسيم العمل والتخصص نتيجة لتوسع نظام الخدمات وسيطرة الدولة على مختلف مرافق الحياة واتساع نطاق الوظائف البيروقراطية، حيث يقول محمد الطيبي: " فأولوية القرار العائلي على القرار الفردي في مسالة التصرف بأراضي الملك، جعل من هذه الأراضي اسمنت العائلة واحد أسس ترابطها "(الطيبي، ١٩٩٢: ١٧).

٢ـ الأسرة العربية عائلة أبوية:

تتصف العائلة العربية ببنيتها الهرمية من حيث تمركز السلطة والمسؤوليات ومن حيث الانتساب، والأب يشكل رأس الهرم، وتقسيم العمل والنفوذ والمكانة على أساس الجنس والعمر، وان كان النظام الأبوي يتعرض لتحولات أساسية بسبب التغيرات البنيوية في المجتمع وقيام الأسرة النووية وعمل المرأة لقاء اجر وانتشار العلم

والهجرة، ويعبر هشام شرابي عن أشكال الاضطهاد في المجتمع العربي" اضطهاد الفقير واضطهاد الطفل واضطهاد المرأة" أما عن الشكل الأخير من أشكال الاضطهاد والمتعلق بالمرأة في إن تكون في عرف المجتمع الذكوري الزوجة المطيعة والمخلصة لزوجها حتى نكران الذات! وهي التي إذا لم تتزوج تعتبر عانس وينظر المجتمع لها نظرة فيها الكثير من مفردات الاضطهاد، وفي حالة طلاقها فان الواقع أدهى وأمرّ، وان كنا نلحظ تحولات في واقع ادوار المرأة في العصر الحديث مع تعثر هذه الأدوار الجديدة بمجموعة من العقبات التي يضعها ويقننها المجتمع بتقاليده المحافظة(شرابي، ١٩٧٥: ١١٢).

أما عن اضطهاد الطفل فالأسرة العربية الهرمية تقوم على أساس العمر كما تقوم على أساس الجنس فالصغار عيال على الكبار وتوجب عليهم الطاعة شبه المطلقة في علاقة سلطوية ويتم التواصل تقليديا بين الكبار والصغار ليس أفقياً بل عمودياً، فيتخذ من فوق إلى تحت طابع الأوامر والتبليغ وتوجيه التعليمات والتلقين والمنع والتحذير والتهديد، لكننا ينبغي أن نلاحظ أن أنماط التنشئة الأسرية للطفل تختلف من طبقة لأخرى ففي العائلة البرجوازية كما يرى شرابي الأب يضطهد الصبي فيما تسحق الأم شخصيته عن طريق الإفراط في حمايته، أما البنت فتدفعها العائلة منذ طفولتها المبكرة إلى الشعور بأنها عبء وغير مرغوب فيها، إن هذا الإفراط في الحماية وهذه السلطوية يؤديان إلى شعور الأبناء بالعجز والاتكالية والتهرب من المسؤولية(صالح، ٢٠١٠: ٣٧).

٣- الأسرة العربية ممتدة وتتحول إلى نووية:

الأسرة في المجتمع التقليدي تعني هناك علاقات وثيقة تقوم ليس بين الأب والأم والأخوة فقط إنما تتعداهم إلى الجد والجدة والأحفاد كما بينا آنفا، وان كنا نلحظ انه مع

التقاء الشرق بالغرب في العصر الحديث بدأت الأسرة العربية تتحول إلى النووية وهي التي يعيش فيها الأب والأم والأولاد فقط تحت سقف واحد، وهذا التحول ناتج عن عوامل كثيرة أهمها- كما اشرنا سابقا- توسع نظام الخدمات والتوظيف والهجرة إلى المدينة، وتماسك العائلة يتحقق بواسطة ادراج الطفل في المجتمع من خلال اعتماده على العائلة وربطه بها ودعمه لها، وإذا اعتبرنا أن الأسرة نظاماً له أهدافه وقواعده وتركيبته، فإننا يمكن أن نعرّفها بناء على هذا الاعتبار بأنها : " نظام اجتماعي أساسي هام لبقاء المجتمع ويشكل نسقا من الأدوار الاجتماعية المتصلة والمعايير المنظمة للعلاقات بين الزوجين مع تنشئة الأطفال وبناء العلاقات الرقابية، وهي تقوم بتوسيع معاييرها وقيمها وتوقعاتها للأفراد الذين يعيشون فيها، وتقوم بتوسيع وتعديل القواعد والإجراءات لتنظيم سلوك أفرادها وفقا لتلك المعايير للإبقاء على النظام ذاته"(شرابي، ١٩٧٥: ١١٣).

ومن المناسب إلقاء الضوء على خصائص الأسرة كنظام اجتماعي وهي :

أ- اجتماعية الأسرة:

إذا كانت الأسرة خلية يتكون منها البنيان الاجتماعي فلا نكاد نجد مجتمع يخلو من النظام الأسري، ولذلك فان المجتمع يرسم للأسرة الاتجاهات الخاصة بالزواج والعلاقات والأدوار والواجبات المتبادلة بين أفراد الأسرة ويفرض عليهم الالتزام بحدودها ومن يخرج على ذلك يقابله المجتمع بقوة وعنف ويفرض عليه عقوبات رادعة، ومن ناحية أخرى فان الأسرة بوصفها نظام اجتماعي تؤثر فيما عداها من النظم الاجتماعية الأخرى وتتأثر بها، فإذا كان النظام الأسري في مجتمع ما منحلا وفاسدا فان هذا الفساد يتردد صداه في وضعه السياسي وإنتاجه الاقتصادي ومعاييره الأخلاقية، وبالمثل إذا كان النظام الاقتصادي أو السياسي فاسدا فان هذا الفساد يؤثر

في مستوى معيشة الأسرة وفي خلقها وفي تماسكها، وفي الأسرة يكسب الناشئ اتجاهاته نحو الآخرين ويتعلم كيف يقيم أفعالا معينة وكيف يحكم عليها(الخميس، ٢٠٠٠: ٩٤).

ب- أهداف الأسرة :

تنشأ النظم الأسرية لأسباب عديدة ومن بين الأسباب البارزة لقيام الأسرة الحاجة للأمن والانتماء والحاجة للحب والأسرة توفر وسيلة مقبولة اجتماعية لإنجاب الأطفال، وهناك من يرى أن الوالدين لديهما أسباب أخرى لإنجاب الأطفال فالبعض ينظر للطفل كامتداد للذات أو النفس، والبعض الآخر قد يكون لديهم أسباب دينية، وآخرون يشعرون أن الطفل يزودهم بالإحساس بالأمان، وأخيرا وليس آخرا هناك طائفة تحب الأطفال لان من الطبيعي عمل ذلك. ولقد قدم الباحثون توجهات متعددة لأهداف الأسرة ففي كتابهما (الأسرة المفتوحة)(Opened Family) قدم كل من "جينس وفينجان"(Gannas & Fannegan١٩٧٦) ستة أهداف أساسية لنظم الأسرة التقليدية(القصاص، ٢٠٠٨: ١٣٨):

(١) استمرار وبقاء الجنس البشري من خلال إنجاب وتربية الأطفال.

(٢) مجتمعية الأطفال والتي تعني تنشئة الأطفال منذ الميلاد وفي مرحلة الرشد ورعاية النساء في فترة الحمل وحضانة الأطفال.

(٣) تقديم جماعة مرجعية أساسية للانتماء وتحقيق الهوية الذاتية.

(٤) خلق واستمرار وحدة اقتصادية ووحدة عملية.

(٥) تقديم الرعاية للوالدين في مرحلة الهرم.

ج. تركيب الأسرة:

تختلف صور التركيب الأسري من مجتمع إلى آخر، ومهما اختلفت صوره فان هذا التركيب يبدأ بالزواج وقيام علاقة رسمية واجتماعية مشروعة بين الرجل والمرأة، يرتبط بهذه العلاقة الرسمية سلوكيات وتوقعات مرتبطة بالسيطرة أو الخضوع وتقسيم العمل، والمسؤوليات، والطرق الجنسية، والطرق التعبيرية، والسلوك الاجتماعي. ومن ناحية أخرى يرتبط بالزواج إنجاب الأبناء الذين يمثلون العنصر الثاني في التركيب الأسري بعد الزواج ومن ثم فان مستويات الدور المعياري لممارسات تربية الطفل وعلاقة الوالدين بالطفل وعلاقة الأخير بأخوته، كل ذلك يختلف تبعا لحجم الأسرة وترتيب الطفل الميلادي من إعادة تعريفات توقعات الدور وسلوكيات الدور المقبول في علاقة أفراد الأسرة لبعضهم البعض(الخميس، ٢٠٠٠: ١٧٨)، ويختلف تأثير الأسرة على أبنائها من طبقة اجتماعية الى أخرى من عدة نواحي أهمها:

١ـ ناحية حجم الأسرة:

- في الأسرة صغيرة الحجم : تكون قدرة الوالدين على تكريس الوقت والانتباه الكافيين لكل صغير واضحة،كما يكون هناك تحكم ديمقراطي في سلوك الصغار ،ويكون هناك إرادة وقدرة على إعطاء كل طفل نفس المزايا، ويكون توزيع الأدوار بمعرفة الوالدين هو الشائع،وتظهر ضغوط الوالدين من اجل الانجاز الأكاديمي والاجتماعي(القصاص، ٢٠٠٨: ١٩٢-١٩٣).

- وفي الأسر المتوسطة الحجم : يكون هناك تحكم اقل ديمقراطية وأكثر استبدادية، وكثيرا ما يمنع الصغار من الصداقات الخارجية للحاجة إلى مساعدتهم بالبيت، وتكون ضغوط الوالدين للتحصيل الدراسي متمركزة عادة على الكبار، وتوجد

مشاحنات وأحقاد حادة بين الأشقاء، وتكون قدرة الوالدين على تحديد المزايا والمراكز محدودة، ويكثر مقارنة الوالدين لتحصيل الصغير بتحصيل أشقائه.

- أما في الأسر كبيرة الحجم: فلا توجد خطة واضحة لتربية الأبناء مع وجود احتكاكات زوجية راجعة لوجوب التضحيات الشخصية والمالية، ولابد في الأسرة الكبيرة أن يقوم الوالدين بتوزيع ادوار كل فرد من اجل الانسجام في الأسرة، وغالبا ما يسود التحكم الاستبدادي لتجنب الارتباك أو الفوضى، وغالبا ما تحدث المشاحنات والاحتكاكات بين الأشقاء التي لا يوقفها إلا تحكم الوالد إذا كانت شخصيته قوية .

٢ـ ناحية الترتيب الميلادي للطفل :

إن الطفل الأكبر للأسرة يمثل التجربة الأولى للوالدين ويكون عادة محط آمالهما وتطلعاتهما، وقد يدفعهما هذا إلى تدليله أو القسوة عليه أو إعطاءه حقوقا لا يتمتع بها باقي أخوته، ويزيد من تعقد وضعه انه لا يجد في الأسرة من يحذو حذوه في مواجهة مشكلات نموه وارتقاءه، ومن هنا فانه يحاول جاهدا الاحتفاظ بعرشه ومكانته في محيط الأسرة، ولتحقيق هذا فانه يبذل كل طاقاته النفسية من اجل التفوق والسيادة والنجاح في المجالات المختلفة لكي يبرهن لمن حوله على قوته وتفوقه وانه جدير بالعرش حتى ولو انضم إلى الأسرة مولود جديد أو أكثر، وعكس ذلك فمن الشائع أن يواجه اصغر الأخوة ضغط غير عادي من والديه وأخوته الذين يقاومون تطلعه إلى النضج والاستقلال ويصرون على أن يعاملوه كطفل، وهو وان كان يحظى بكثير من العطف والحماية فان الجميع يعتبرونه صغيرا مهما كبر ويلزمونه بطاعة أخوته الأكبر منه، ولا يشركونه كثيرا في مسؤوليات الأسرة لاعتمادهم على من هم اكبر منه واقدر منه على تحمل هذه المسؤوليات، ومن هنا

يشعر الطفل الصغير بالدونية وعدم القدرة على التفوق على أخوته لأنهم اكبر منه وأقوى وأنهم متقدمون عليه، وقد يلجأ الاباء الى التفرقة ايضاً بسبب السن أو ترتيب الولد أو لأي سبب آخر وهذه التفرقة يترتب عليها تكوين شخصيات مليئة بالغيرة(ابو جادو، ٢٠٠٤: ٢٢٠).

د. مقومات الأسرة:

ترجع أهم مقومات الأسرة بصفة عامة إلى الاعتبارات الآتية(القصاص، ٢٠٠٨: ٢٨-٣١): -

(١)الأسرة أول خلية يتكون منها البنيان الاجتماعي وهى أكثر الظواهر الاجتماعية عمومية وانتشاراً.

(٢) تقوم الأسرة على أوضاع ومصطلحات يقرها الدين و المجتمع فهي ليست عملاً فردياً أو إرادياً ولكنها من عمل المجتمع وثمرة من ثمرات الحياة الاجتماعية.

(٣) تعتبر الأسرة الإطار الذي يحدد تصرفات أفرادها فهي التي تشكل حياتهم وتضفى عليهم خصائصها وطبيعتها ، والأسرة هي بؤرة الوعي الاجتماعي والتراث القومي والحضاري فهي التي تنقل هذا التراث من جيل إلى جيل آخر وهى مصدر العادات والتقاليد والعرف والقواعد السلوكية والآداب العامة، وهى دعامة الدين والوصية على طقوسه ووصاياه .

(٤)الأسرة بوصفها نظام اجتماعي تؤثر فيما عداها من النظم الاجتماعية، وتتأثر بها فإذا كان النظام الأسرى في مجتمع ما فاسدا فإن هذا الفساد يتردد صداه في وضعه السياسي وإنتاجه الاقتصادي ومعاييره الأخلاقية وبالمثل إذا كان النظام

الاقتصادي أو السياسي فاسدا فإن هذا الفساد يؤثر في مستوى معيشة الأسرة وفى وضعها القومي وفى تماسكها.

(٥)تعتبر الأسرة وحدة اقتصادية وتبدو هذه الطبيعة واضحة إذا رجعنا إلى تاريخ الأسرة فقد كانت قائمة في العصور القديمة بكل مستلزمات الحياة واحتياجاتها وكانت تقوم بكل مظاهر النشاط الاقتصادي وهو " الاقتصاد المغلق " (الإنتاج لهدف الاستهلاك)، وعندما اتسع نطاق الأسرة واستقرت أوضاعها أصبح معظم الإنتاج العائلي من خصائص المرأة بينما ساهم الرجل بنصيب كبير في الأعمال الإنتاجية خارج نطاق الأسرة (حلمي، ١٩٨٧: ٧-٨).

(٦) الأسرة وحدة إحصائية أي يمكن أن تتخذ أساساً لإجراء الإحصائيات المتعلقة بعدد السكان ومستوى المعيشة وظواهر الحياة والموت وما إليها من الإحصاءات التي تخدم الأغراض العلمية ومطالب الإصلاح الاجتماعي.

(٧)الأسرة هي الوسط الذي أصطلح عليه المجتمع لتحقيق غرائز الإنسان ودوافعه الطبيعية والاجتماعية وذلك مثل حب الحياة وبقاء النوع وتحقيق الغاية من الوجود الاجتماعي وتحقيق الدوافع الغريزية والجنسية والعواطف والانفعالات الاجتماعية مثل عاطفة الأبوة والأمومة والأخوة والغيرة وما إليها .

(٨)يمكن أن تستخدم الأسرة كأداة لتحديد وضع الفرد في نظام طبقي معين، فوضع الفرد الاجتماعي يتحدد من خلال انتمائه الأسرى، كما أن شخصيته الثقافية الاجتماعية تتكون وتأخذ ملامحها وسط الجماعات التي ينتمي إليها وأهمها الأسرة، وفى هذا الصدد تجدر الإشارة إلى تقسيم الأنثروبولوجى الأمريكي رالف لنتون للمكانة الموروثة والمكانة المكتسبة وخلاصة هذا التقسيم أن هناك مجتمعات يتحدد فيها وضع الفرد من خلال وضع أسرته في

المجتمع " المكانة الموروثة " أو أن تتحدد مكانة الفرد من خلال إنجازاته الفردية التي تجعله بالمثل محل تقدير المجتمع " المكانة المكتسبة "(حلمي، ١٩٨٧: ٩-١٠).

هـ. بقاء الأسرة ودوامها :

يقوم المجتمع من خلال القوانين بتنظيم الزواج ، والطلاق ،ورعاية الأطفال، والميراث ،والحقوق والواجبات، وهو بذلك يعبر عن تعهد ببقاء واستمرار الأسر كوحدات اجتماعية محمية. ويقوم المجتمع بتقديم الأسرة على أنها وحدة أساسية من خلال التعليم والتربية والعادات والتقاليد والعرف والأمثال الشعبية والتعاليم الدينية والتي تشير إلى دوام الحياة الأسرية وعدم الخروج على تقاليدها. كما يقوم المجتمع من خلال الشرع والأعراف بتقديم التكافل الاجتماعي للأسر الفقيرة كالزكاة والصدقات والإعانات وكفالة اليتيم وغيرها، بالإضافة لذلك فان العرف الاجتماعي يعلن عن فضائل الحياة الأسرية ومحو فكرة الحياة بمعزل عن الآخرين ومن خلال القوانين والوسائل الملحوظة والملموسة يقوم المجتمع بتحسين بقاء واستمرار النظم الأسرية، وهكذا فان الأسرة نظام يسعى إلى البقاء والاستمرار وليس مجرد رابطة وقتية وسرعان ما تنفصم، والتكاثر هي أول وظائف الأسرة حتى تضمن استمراريتها(ابو جادو، ٢٠٠٤: ٢٢١).

و. وظائف الأسرة :

لا اختلاف بين الباحثين أن الأسرة كانت تقوم بجميع الوظائف الاقتصادية والاجتماعية المتعددة، حيث كانت الأسرة في الماضي وحدة اقتصادية مكتفية ذاتيا تقوم باستهلاك ما تنتجه، وباستمرار التغير والتطور في كافة المجتمعات تقلصت وظائف الأسرة بل فقدتها في بعض الأحيان وظهرت المؤسسات والتنظيمات

المختلفة كبديل عنها، ومع ذلك ما تزال الأسرة تحتفظ ببعض الوظائف، إن من أهم الوظائف العالمية للعائلة النووية هي الوظيفة الجنسية، وظيفة التكاثر، الوظيفة التربوية، والوظيفة الاقتصادية وتتجمع الوظائف الأربع الأساسية للحياة الاجتماعية في العائلة النووية أو في علاقاتها المكونة وهي الوظيفة الجنسية والاقتصادية وإعادة التكاثر والوظيفة التربوية، وبدون القيام بالأولى والثالثة فان المجتمع سوف ينقرض، وبالنسبة للثانية فان الحياة نفسها سوف تتوقف وبالنسبة للرابعة فان الثقافة سوف تنتهي"(دنكين، ١٩٨٦: ٩٨)، ويمكن اجمال وظائف الأسرة بما يلي(عبد الحميد، ١٩٩٨: ١٥):

(١) الأسرة وحدة اقتصادية متضامنة يقوم فيها الأب بإعالة زوجته وأبنائه وتقوم الأم بأعمال المنزل، وتعمل الزوجة أو بعض الأبناء فيزيدون بذلك دخل الأسرة.

(٢) الأسرة هي المكان الطبيعي لنشأة العقائد الدينية واستمرارها.

(٣) تعتبر الأسرة المدرسة الأولى التي يتعلم فيها الطفل لغته القومية، كما أنها لا تزال مسئولة إلى حد كبير عن التنشئة والتوجيه وتشاركها هذه المسئولية النظم التعليمية الموجودة في المجتمع.

(٤) تعتبر الأسرة بالنسبة للطفل مدرسته الأولى التي يتلقى فيها مبادئ التربية الاجتماعية والسلوك وآداب المحافظة على الحقوق والقيام بالواجبات.

(٥) تعكس الأسرة على المجتمع صفاتها فهي التي تكون الطفل وتصوغه وتحدد ميوله وتسد حاجاته وهي بذلك تعمل أولا على تكامل شخصيته هذا علاوة على أنها عادات وتقاليد خاصة تربط أفراد الأسرة ببعضهم البعض ثم تربطهم بالتالي بالمجتمع الذي يعيشون فيه

أما في مجال التنشئة السياسية فقد طور المفكرون أربعة نماذج توضح كيف يتم اكتساب القيم والاتجاهات السياسية وكل نموذج من تلك النماذج يتضمن فلسفة معينة في النظر إلى الطريقة التي يتعلم بها المرء ويكتسب توجهاته السياسية وقد كان كلا من "هيس و تورني " أول من أشار إلى هذه النماذج ويمكن الإشارة إلى أهم هذه النماذج فيما يلي(الشامي، ١٩٦٦: ٧-٨):

- التبادل بين الأشخاص: يفترض هذا النموذج أن الطفل يقترب من التنشئة السياسية بصورة واضحة من خلال مجموعة خبراته التي يكتسبها من خلال تعاملاته مع الآخرين وكنتيجة لهذه الخبرات كطفل عضو في الأسرة وكتلميذ في المدرسة يبدأ الطفل بعد ذلك في تكوين علاقات مع ممثلي السلطة شبيه بعلاقاته قبل ذلك مع الأب والمدرس. وقد استخدم هذا النموذج في تفسير كلا من نمو الاتجاهات الديمقراطية والسلطوية لدى الطفل.

- المحاكاة: يؤكد هذا النموذج على أهمية المحاكاة كنوع من أنواع التعلم الاجتماعي حيث أن الطفل يكتسب عددا من المهارات والقيم والاتجاهات من خلال تقليد سلوك الأشخاص المؤثرين في حياته بداية بوالديه ومدرسيه فمعظم المهارات الأساسية وطرق التعامل مع الآخرين يتعلمها الطفل من خلال ما يسمع ويرى. وقد استخدم هذا النموذج في تفسير لماذا يتشابه إلى حدا كبير تفضيل الأبناء الحزبية والسياسية مع تفضيل والديهم.

- النموذج المعرفي التراكمي: يفترض هذا النموذج أن الطفل يكتسب المعرفة والاتجاهات وماهية الأدوار السياسية من خلال تراكم معلوماته وأنشطته والمعرفة التي يكتسبها وخاصة تلك التي تتم بصورة مباشرة سواء من خلال

أبويه أو التعلم السياسي الرسمي من خلال المدرسة بواسطة كتب ومواد معينة مثل المواد الاجتماعية.

- نموذج النمو المعرفي: يقوم هذا النموذج على مقولة رئيسية تقضى أن الأطفال لا يمكن أن يدركوا أو يتعلموا مفاهيم سياسية معينة إلا إذا بلغوا مرحلة معينة من النمو فالطفل في سن الثامنة مثلا لا يمكن أن يتعلم ما هي الدولة فالعالم السياسي يدرك من قبل الطفل بعد بلوغه مرحلة سنية معينه تؤهله لهذا الإدراك.

ثانياً: العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت على مفهوم الأسرة

لكي يتحقق دور الأسرة ينبغي العمل على تنمية قدرات أفرادها ومحاولة اكتشاف مشكلاتها ومعرفة احتياجاتها، ولهذا الهدف جاء موضوع دراستنا والذي تنبع أهميته من نتائج التغيرات المحلية التي تعيشها الأسرة الأردنية وبالأخص قصبة المفرق والتي تعتبر محور دراستنا، ويمكن معرفة أهم التأثيرات المكونة والمؤثرة على الأسرة من خلال التعرض للقضايا التالية:

١. على المستوى العالمي :

- التحولات السياسية والاقتصادية المتسارعة، والانتشار المتواصل للصراعات والخلافات والعرقية، والتطور التكنولوجي الهائل، كلها أمور تتطلب الاستعداد وبناء المقدرات للأسرة ومواجهه الغد من اجل التكيف والمحافظة على الأسس التي تقوم عليها(مركز المنشاوي، ٢٠٠٦: ١١/١٣).

- الدور الذي قامت به القوى الإقليمية المتعددة، والذي يسمى النظام العالمي الجديد وما يتميز به من تغييرات جذريه لا تعتمد في تواجدها على القوة العسكرية بل استخدمت طرق الغزو الثقافي والمعتمد على الثروة البشرية لطمس هوية الشعوب، والسيطرة الفكرية عليها، والذي يفرض كحل إعادة النظر في الأسس التي تقوم عليها

الأسرة، وقولبتها لتكون قادرة على مواجهه التطورات التي تنتاب مجتمعاتها، وذلك من خلال تنفيذ برامج تربية مدنية وسياسية تراعي القضايا الخاصة بالأسرة في كافة أرجاء البلاد والمحافظات(جرار، ٢٠٠٨: ١٦١).

- الاحتلال الأجنبي، والحروب الأهلية، والصراعات الداخلية والضغوط السياسية والاقتصادية والأنظمة المتغيرة وما يؤدي من تأثير على البني الاجتماعية وزعزعة المنظومة المكونة للأسرة.

٢. على المستوى المحلي:

التناقضات التي تعيشها الأسرة الأردنية وما يخصنا من مجتمع قصبة المفرق من التحول الديمقراطي والمعوقات، والمشاركة السياسية في أدارة الدولة ومدى إتاحتها لترسيخ قواعد التنظيمات، في حين أن الشباب غير مكترث للقضايا السياسية وغير مدرك لأهمية المشاركة السياسية، ولهذا تعتبر التنشئة السياسية احد أهم قيم ترسيخ الديمقراطية وحقوق المجتمع والإنسان في الدولة، بالإضافة إلى أن المجتمع المحلي يعتمد على الطبيعة العشائرية للعلاقات الاجتماعية والسياسية(المصالحة، ٢٠٠٩: ١١٣-١٢٨).

المطلب الثاني : الأسرة في المجتمع الأردني

من خلال اطلاعنا وممارستنا للحياة في المجتمع الأردني نجد انه يتميز كغيره من المجتمعات العربية المجاورة له بعده ميزات ويتشابه في أخرى، فالمجتمع الأردني مجتمع أبوي ذكوري، وينتمي جميع أفراد الأسرة إلى الأب، وأما بالنسبة للبنية الاجتماعية المكونة له فيكمن تقسيمها إلى الأسرة والعشيرة والقبيلة حيث تسهم هذه التقسيمات في جعل النسيج الاجتماعي الأردني نسيجا اجتماعيا متجانسا متسقا كما وتشكل شخصية الفرد الأردني وتعطيه خصوصية تميزه عن غيره، حيث تمت عملية الانتقال من البداوة المترحلة ذات التنظيم القبلي الى الاستقرار والاندماج مع الدولة تبعاً للتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المستمرة(القرعان، ٢٠٠٥: ٦٠).

أولاً: مؤشرات ديموغرافية للأسرة في المجتمع الأردني:

المجتمع الأردني كيان مستقل، شخصيته متميزة نتجت عن تزاوج واختلاط قديم وحديث بين أعراق وجماعات كثيرة من أصول ومنابت شتّى استقرت على الأرض الأردنية، وقد شهد المجتمع الأردني تطوراً بطيئاً في الفترة الممتدة بين عام ١٩٢١ (تأسيس الإمارة الأردنية) وعام ١٩٥٠ (قبل وحدة الضفتين) ، إلا أنّ هذا التطور كان سريعاً جداً في الفترة التي أعقبت ذلك كما تذكر إحدى الدراسات، ومن أسباب هذا التطور(التل، ١٩٧٨،١١):

- وحدة الضفتين في ١٩٥٠/١/٢٤.

- التطور التربوي والتعليمي الذي شهده المجتمع الأردني.

- التأثيرات العربية والعالمية بسبب انفتاح المجتمع الأردني داخلياً وخارجياً.

ورغم تعدّد وتنوّع المجتمع الأردني إلا أنه ينتمي الى الأمّتيْن العربية والإسلامية في دينه وتاريخه ووجوده الحضاري والسياسي، نتيجة لهذه العوامل وعوامل أخرى فقد امتازت شخصيته بخصائص عديدة ، وبالرغم من أنّ هذه الخصائص متفاوتة في مقدار بروزها من

منطقة إلى أخرى، إلا أنها ما تزال تشكل ظاهرة عامة وقاسماً مشتركاً بين عامّة أفراده فيتميز المجتمع الأردني بقوة العلاقات الأسرية وتماسكها في المجتمع الأردني بسبب جملة من العوامل، من بينها طبيعة منظومة القيم والعلاقات الاجتماعية القائمة على رابطة العائلة والعشيرة ومن مظاهر قوة العلاقات الأسرية في الأردن(الهندي، ١٩٩٠: ١٧).

- قوة الأواصر بين الإخوة والأخوات رغم ما يشوبها من بعض التنافس.
- قوة الاحترام والتعاون المتبادل بين الزوجين.
- ايجابية العلاقة مع الأقارب ونجاحه مع والدي الزوج ووالدي الزوجة، أي مع أسرة الزوج والزوجة اللتين تسميان أسرة التوجيه.

كما يمتاز المجتمع الأردني بالتكافل الاجتماعي المادي مع الأقارب في الملمات والظروف الصعبة عملاً بتعاليم الدين الحنيف واحتراماً للعادات والأعراف الاجتماعية الأردنية المتراكمة في النفوس جيلاً بعد جيل، بالإضافة الى ارتفاع مكانة المرأة في المجتمع الأردني منذ مطلع الخمسينات وذلك لاتساع فرص التعليم والعمل أمام المرأة والقوانين والتشريعات الأردنية التي صدرت تباعاً والتي تقوي وتعزز مكانة المرأة في المجتمع، وبالرغم مما حققته المرأة من مكاسب في ارتفاع مكانتها إلا أن المجتمع الأردني لا يزال مجتمعا ذكورياً يعطي الرجل مكانة أعلى من مكانة المرأة ومهما بلغت هذه المرأة من العلم والقوة وذلك في اغلب البيئات الأردنية، كما يسود نمو الأسرة النووية Nuclear Family وتراجع نمو الأسرة الممتدة Extended Family في المجتمع الأردني وذلك بسبب الظروف الاقتصادية وتحول معظم السكان للعمل بالوظائف الحكومية والخدمية على حساب العمل الزراعي والرعوي وارتفاع نسبة التحضر، حيث كشفت بعض الدراسات عن المجتمع الأردني بان نسبة الأسر النووية ٧٤.٩% في البيئات الحضرية و٧٢.٢% في البيئات شبه الحضريةوبلغت نسبتها ٦٩.٣% في البيئات الريفية(خيري، ١٩٨٥: ٨٠).

يؤدي ارتفاع مستوى التعليم وارتفاع مستوى الدخل وتحسن المستوى المعيشي والصحي بشكل عام في الأردن الى ارتفاع المستوى الاجتماعي الاقتصادي للخصائص البنائية للأسر النووية الأردنية (بشكل خاص درجة التعليم، المهنية، استقلالية السكن) وذلك بالنسبة لكل من الزوج والزوجة، ويميل حجم الأسرة الأردنية (النووية بشكل خاص) الى أن يكون متوسطاً الى كبير الحجم، ووفقاً لما أوردته إحدى الدراسات، فان ٥٣% من الأسر النووية لا يزيد عدد أبنائها عن أربعة وان ٣٣.٢ من هذه الأسر يتراوح عدد أبنائها من ٥-٨ وان ما يزيد عن ٨% فيها عدد الأبناء يزيد عن ٩ أفراد(خيري، ١٩٨٥: ٨٠-٨١).

يمتاز الهرم السكاني الأردني باتساع قاعدته وذلك لارتفاع نسبة الأطفال في المجتمع الأردني، كما لا تزال العشائرية والقبلية هي النمط السائد في المجتمع الأردني وخاصة في البيئتين البدوية والريفية، حتى أن العشيرة تطرح نفسها الآن كرافد من روافد مؤسسات المجتمع الأردني، كما أنها بدأت تفرض وجودها على تركيبة أعضاء مجلس النواب من خلال تأثيرها الانتخابي، ويمتاز المجتمع الأردني عموماً بالتماسك والترابط والتراحم رغم التعددية الاجتماعية الدينية والعرقية والثقافية واللغوية وذلك بسبب التزاوج بين فئاته والتسامح الديني والتوجه السياسي للدولة الأردنية الحريصة على تحقيق الوحدة الوطنية وتعظيمها لكافة أفراد المجتمع، كما إن المجتمع الأردني (وبنسب متفاوتة في بيئاته المختلفة) يمتاز بوجود الكثير من الصفات الحميدة الاجتماعية منها: التدين والتمسك بالأخلاق الحميدة، التسامح والرحمة، كرم الضيافة والمروءة والنجدة، التعايش والتعددية والتنوع، الوسطية والاعتدال، الطموح، الإيمان بالغيبية، والانتماء العربي الإسلامي وغيرها (الخزاعلة، ٢٠٠٣، ٢٤٨) .

لقد ساهمت عدة متغيرات وجذور حضارية في تكوين سلم القيم والعادات والأعراف الشعبية في المجتمع الأردني، فالقيم البدوية تستمد قيم البداوة من تفاعل البدو مع بيئتهم ،

وضرورات التلاؤم مع النظام القاسي التي تفرضه الصحراء، وثمة نمطان من القيم يعيشان جنباً إلى جنب، أحدهما تقليدي قديم تتمثل فيه قيم الثأر، والتعصب للأقارب، وطاعة الوالدين واحترامهما، والمحافظة على الجار، واحترام كبار السن، والنجدة والكرم، والضيافة، والتعاون، والتمسك بالأرض، وثانيهما حديث تسود فيه قيم الربح المادي، والفردية والتنافس، والتعليم، والتمسك بالقانون، وترشيد الاستهلاك، والاتجاه نحو العلوم التطبيقية، ويسود المجتمع الأردني بعض من السمات والخصائص العامة، إلا أن الناس يتفاوتون فيما بينهم في مدى انتشارها بينهم بحسب فئاتهم العمرية، ومستوياتهم التعليمية ومهنهم والجهات التي يقطنونها، ونوع تجمعاتهم البشرية(الدستور الأردنية، ٢٠١٠: ١١/٢٤).

لقد تعاقبت على المجتمع الأردني منذ تأسيس إمارة شرقي الأردن عام ١٩٢١م وحتى الآن تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة و متسارعه، حيث كان لهذه التحولات الأثر الكبير في إحداث تغيرات في بنية المجتمع الأردني، وفي جعله أكثر تقبلا لتنظيم الأسرة، نظراً لتغيير مواقفه خاصة نحو سلوكه الإنجابي الذي يعد حجم الأسرة الفعلي والمفضل أحد أركانه الأساسية كما أزداد حجم سكان الأردن حوالي تسعة أضعاف خلال نصف القرن الماضي، حيث بلغ معدل الزيادة الطبيعية في الأردن ٢,٤% عام ٢٠٠٢، وهذا أقل من الزيادة المرتفعة جداً التي سجلت في العقود الماضية التي تراوحت بين ٣ - ٤%، وفي حالة بقاء معدل الزيادة عند مستواها الحالي ومع التدفق من الهجرة واللجوء التي مرت على الأردن والتي لازالت كلها في نتيجتها كلها تغييرات على بنية المجتمع والمكون الأساسي له، والتي تعتبر تحديات وأن الحكومة معنية على الأقل بتنظيم أو تيسير أو تسهيل الجهود الوطنية في التصدي لهذه التحديات (الربيحات، ٢٠١٢).

شهد المجتمع الأردني في الآونة الأخيرة تغيرات جوهرية على الصعد جميعها، مما أدى إلى ظهور تغيرات بنيوية عميقة الأثر في بنية المؤسسة الأسرية التقليدية، وظهرت هذه الانعكاسات في(المرجع السابق):

- التغير في دور الأسرة كضابط اجتماعي بصورته التقليدية.
- زيادة التوجه نحو تفضيل تكوين أسر ذات أنساق بنائية نووية صغيرة الحجم.
- تغير في نمط العلاقات الاجتماعية وتراجع سلطة الأب وتمتع الأبناء بمزيد من الاستقلال والحرية.
- تغير في أنماط الزواج كارتفاع في السن عند الزواج، أصبح الزواج شأناً فردياً أكثر من كونه شأناً عائلياً، وانحسار نمط زواج الأقارب.

كل هذا الطرح حول الأسرة الأردنية اجتماعيا لا ينفصل بأي حال من الأحوال عن الشأن السياسي المكون لهذا المجتمع.

لا يعني كون إن المجتمع الأردني مجتمعاً ذكورياً انه لا يوجد أي دور مذكور للمرأة في مجال المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث يتمتع الأردن بأعلى مستويات التعليم للإناث في دول الشرق الأوسط إلا إن مشاركة المرأة في القوى العاملة لا تمثل سوى ما يقارب ١٢%، أما بالنسبة للمشاركة السياسية فقد كانت القوانين الأردنية مع المرأة من خلال تشجيعها على المشاركة السياسية فيحق لكل امرأة الترشح للانتخابات بالإضافة الى تخصيص مقاعد مخصصة للنساء(الكوتا النسائية)(مركز القدس للدراسات، ٢٠٠٧: ٨-٩) .

يتوفر في المجتمع الأردني العديد من الشرائح التي تمارس نشاطاتها الاجتماعية التي تساعد على تحقيق الأمن الاجتماعي بشكل رسمي وضمن مسؤولية محدودة، كالأجهزة الأمنية، والقضائية والتعليمية والإعلامية.. الخ، وهناك شرائح أخرى اجتماعية غير رسمية

تقوم بدور أو بعملية الضبط الاجتماعي أو التنشئة الاجتماعية والسياسية من خلال وضع ضوابط محددة أو نشر وبلورة قيم اجتماعية معينة في المجتمع، والتي تعتبر الأسرة أساس ومنبع هذه الشرائح، حيث تلعب هذه الشرائح جميعها دوراً هاماً في المحافظة على الأمن من خلال برامجها المتنوعة - الصحية أو الاجتماعية أو المهنية أو الترفيهية وغيرها - الموجهة للمجتمع، فهي مصدر إشباع لحاجات الأفراد والأسر في المجتمع الأردني، فكلما كانت هذه الخدمات والبرامج الموجهة لأفراد المجتمع على مستوى عال وتتناسب مع متطلبات العصر، كلما كان الأفراد أكثر نضجاً وتفاعلاً مع الآخرين سواء اكانو أفراد مع بعضهم أو أفراد ومؤسسات، وكل هذا ينتج عنه وعي ثقافي واجتماعي ونفسي وبالتالي يسود الأمن ويصبح كل فرد ومؤسسة مسؤولة تجاه المجتمع في استتباب الأمن والاستقرار الاجتماعي(الكيلاني، ٢٠١٢: ١).

تلعب الأسرة دوراً كبير في التنشئة السياسية، مما جعل هذه الشريحة تحظى باهتمام بالغ من جميع المختصين، لأن صلاح المجتمع وإستقامتة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمخرجاته، حيث تقوم الأسرة بعملية التنشئة والتعليم والتوجيه مما ينعكس على سلوك الأفراد وممارستهم من خلال الدور الذي تقوم به الأسرة، ويبرز دور الأسرة في عملية التنشئة، والتي تتعدد فيها الاتجاهات التي تحصن الأفراد ضد الممارسات الخاطئة، أهمها(الكيلاني، ٢٠١٢: ٢). :

(١) الناحية الدينية ينبغي على الأسر تقوية الوازع الديني لدى أفرادها وتعميق معنى العبادات وتأثيرها في حياة الفرد، ليس باعتبارها علاقة خاصة بين الفرد وربه فقط، ولكنها عبادات تترك آثارها في سلوك الفرد فيتحلى بالأخلاق والقيم ويتخلى عن ارتكاب المعاصي وينأى بنفسه بعيداً عن مواطن الزلل وبؤر الفساد

(٢) الناحية الاجتماعية لا أحد يجهل الدور المهم الذي يمكن أن تقوم به الأسرة من الناحية الاجتماعية وتوجيه سلوك أفرادها، في سبيل تحصينهم ضد جميع

المؤثرات التي تنعكس سلباً على أمن المجتمع، سواء كانت صحية أو فكرية أو اجتماعية في المراحل المختلفة من أعمارهم.

(٣) الناحية الثقافية من خلال غرس القيم والمعايير الأخلاقية؛ كالصدق والأمانة والوفاء بالوعد وغيرها مما يعد قيماً خفية تظهر في معاملة الأفراد وتفاعلهم، في إطار أسرة يتعلمون منها ويتشربون المعايير الأخلاقية من خلال القول المدعوم بالفعل والتنبه بالملاحظة للتعامل الأسري الداخلي من جهة، وعلاقة وتصرفات الأسرة في المجتمع الخارجي من جهة أخرى.

ثانياً: اثر اللاجئين على الأسرة في المجتمع الأردني:

مما لا شك فيه أن موجات اللجوء التي حدثت من الدول المجاورة مثل فلسطين والعراق وسوريا وليبيا أثرت كثيرا على تركيبة ونمط الحياة التي تعيشها الأسرة في المجتمع الأردني، حيث واجه المجتمع الأردني الكثير من التحديات في هذا المجال منها ما هو اقتصادي ومنها ماهو اجتماعي حيث انه على الرغم من البعد الإنساني الذي تحمله الأردن عبر التزاماته ضمن الإطار العربي والأخلاقي والاجتماعي والإنساني فقد ظهرت الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي لم تستطيع الأسرة الأردنية الهروب من مواجهتها فوجدت نفسها في عمق المشكلة، ومن أهم موجات اللجوء والتي كان لها الأثر الأكبر هي اللجوء السوري الى الأردن بسبب الأحداث الدائرة في البلد العربي الشقيق سوريا، واللجوء العراقي أثناء الاجتياح الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣.

وصل عدد اللاجئين السوريين حتى شهر تموز من العام ٢٠١٤ الى ٦٤٨ ألفا و ٦٧٠ لاجئا، فيما أصبح عددهم في المخيمات ٩٧ ألفا و٨٦٤ لاجئا منهم ٨٢ ألفاً و١٥ لاجئاً في مخيم الزعتري، ضمن محافظة المفرق، و١٠ آلاف و٩٠٦ لاجئين في مخيم الأزرق

بالزرقاء، ويتبين من هذه الإحصائية إن أكثر المحافظات تأثراً هي محافظة المفرق(الرأي الأردنية، ٢٠١٤: ٧/٢٢).

يشكل هذا الرقم من اللاجئين ضغطاً ديموغرافياً على مستوى البنية التحتية للأردن بما في ذلك جميع مرافقها التعليمية والصحية وفي مجالات النقل والطاقة والمياه وغيرها، ومحصلة ذلك كله تنعكس بالدرجة الأولى على الاقتصاد الكلي ومعدلات النمو الحقيقية في البلاد مما يؤدي أيضاً الى المشاكل الاجتماعية كالفقر والبطالة وسوء الخدمات المقدمة للمواطنين(الوزني، ٢٠١٢: ١٩).

بالنسبة للتعليم فقد استقبلت المدارس الحكومية الأردنية اعداداً كبيرة من الطلاب السوريين، وكان عدد قليل منهم في المدارس الخاصة هذا بخلاف المدارس التي انشئتها الأمم المتحدة داخل المخيمات ولاستيعاب الأعداد الكبيرة والمتزايدة من الطلاب السوريين قامت الحكومة بفتح المدارس لنظام الفترتين وذلك بتجهيز بعض المدارس المجاورة للمخيم، بالإضافة الى استئجار مباني أخرى مما سبب ارهاقاً على الوزارة والأهالي والمدرسين العاملين(الوزني، ٢٠١٢: ٢٢)، وأظهرت أرقام منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) انه " تم تسجيل أكثر من ١٢٠ ألف طفل سوري في مدارس المملكة الحكومية، من بينهم أكثر من ١٠٠ ألف في المجتمعات المضيفة و٢٠ ألفا في المخيمات"، ويقدر عدد الأطفال السوريين للفئة من ٦ إلى ١٨ عاما بأكثر من ٢٠٠ ألف(موقع سرايا الإخباري، ٢٠١٤: ٨/٨).

شكل وجود ٨٠% من اللاجئين السوريين خارج حدود المخيمات المخصصة لهم تحدياً كبيراً للسياسة العامة للدولة الأردنية في مجال إيجاد فرص العمل للأردنيين أو لإحلالهم بدلاً من العمالة الوافدة، وتستحوذ العمالة السورية على ما يزيد عن ٣٨ ألف فرصة عمل في سوق العمل الأردني حسب دراسة أجريت على الفترة الممتدة بين آذار ٢٠١١ و تشرين

الثاني ٢٠١٢، أي ما يقرب ٤٠% من إجمالي فرص العمل التي يتطلب توليدها للعمالة الأردنية سنوياً، وانتشرت العمالة السورية في جميع مناطق المملكة وتركزوا في المدن الرئيسية كعمان واربد والمفرق وكانت أكثر المحافظات تأثراً بهم هي محافظة المفرق(الوزني، ٢٠١٢: ٢٦).

وفي دراسة بعنوان "تأثيرات العمالة السورية على سوق العمل الأردني" تم استعراض التأثيرات التي تركها دخول أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين على سوق العمل، التي تركزت في ثلاثة محاور رئيسية تمثلت بـالمنافسة غير العادلة على العمالة الأردنية حيث أكدت الدراسة أن كثافة العمالة السورية في سوق العمل الأردني خلقت شكل من أشكال المنافسة غير المحسوبة وغير العادلة، بينها وبين العمالة الأردنية، أما المحور الثاني تمثل بالضغط على مستويات الأجور باتجاه تخفيضها، فأوضحت الدراسة أن انتشار العمالة السورية بهذه الكثافة في مختلف قطاعات العمل أدى إلى ضغوط كبيرة على مستويات الأجور باتجاه تخفيضها استنادا إلى منطق العرض والطلب، إذ أن العمالة السورية لديها استعداد للعمل بأجور منخفضة بسبب الظروف الصعبة التي يواجهونها، حيث وجد العديد من أصحاب العمل أنفسهم أمام أعداد كبيرة من طالبي العمل في مختلف المهن، الأمر الذي دفعهم إما لتخفيض أجور العاملين لديهم أو الاستغناء عن العديد منهم وتوظيف عمالة سورية بأجور اقل.ويؤكد التقرير أن القطاعات المنظمة في منشآت الأعمال المتوسطة والكبيرة لم تتأثر في هذا الجانب، حيث أن دخول السوريين لهذا القطاع كان محدودا نتيجة عدم حصول العمالة السورية على تراخيص عمل رسمية للعمل فيه، وركز المحور الثالث على إن دخول السوريين الى سوق العمل أدى الى الضغط على مستويات العمل اللائق باتجاه تراجعه،وفي هذا الإطار اعتبرت الدراسة أن الوجود المكثف للعمالة السورية في الأردن أدى وبشكل ملموس إلى تراجع العديد من مؤشرات وشروط العمل اللائق والحقوق

الأساسية في العمل في غالبية القطاعات الاقتصادية غير المنظمة والقطاعات الاقتصادية المنظمة الصغيرة والمتوسطة التي يعمل بها عاملون وفق علاقات عمل غير منظمة(الدستور الأردنية، ٢٠١٤: ٥/١٠).

إن للأسرة الأردنية تجربة سابقة مع قضية اللاجئين فقد حدثت موجات من اللجوء على اثر الاجتياح الأمريكي للعراق عان ٢٠٠٣ وأثرت على جميع القطاعات التي تهم الأسرة والمجتمع الأردني، حيث زاد عدد العراقيين عن ٢٦٨٩٠ ألف في العام الدراسي ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وتم معاملة اللاجئين معاملة الأردنيين في قطاع الصحة(البزايعه، ٢٠١٢: ٦٠).

تواجه محافظة المفرق تحديات ديموغرافية ناجمة عن ارتفاع معدلات الهجرة القسرية للاجئين السوريين التي خلفتها أحداث العنف الدامية في سورية، ما دفع بموجات كبيرة من السوريين إلى المملكة، تركز قسم كبير منها في محافظة المفرق، وتقترب أعداد المواطنين الأردنيين في بعض مناطق المحافظة من أعداد اللاجئين السوريين، أو قد توازيها أحيانا، وهذا يحتم على الحكومة ضرورة أن تعد الإدارات الحكومية العدة للتعامل الإيجابي مع التغير الديموغرافي في المحافظة، تلافيا لآثاره السلبية، كما إن وجود ١٢٠ ألف لاجئ سوري ينتشرون في جميع المناطق التي تتبع بلدية المفرق مقابل ٨٠ ألف مواطن أردني في نفس تلك المناطق، من شأنه أن يترك أثرا في عملية التنوع الثقافي والاختلاط الديموغرافي في هذه المناطق(جريدة الغد الأردنية، ٩:٢٠١٣/٧).

إن محافظة المفرق وخصوصاً القصبة كانت من أكثر المناطق الأردنية تأثراً بموجتي النزوح العراقية والسورية نظراً لوجودها على الحدود الفاصلة بين الأردن وبين البلدين، ونجد مما سبق انه لا مفر من تأثر الأسرة الأردنية في قصبة المفرق من المتغيرات الجديدة التي طرأت مع وجود السوريين والتي سببت لهم الكثير من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية وانطلاقاً من هذا فان الشعور الذي سينتاب العائلة والأسرة الأردنية هو

الشعور بالظلم والذي يؤدي بدوره الى الدخول في عراك فكري سياسي حول ما يدور حوله من أحداث داخلية وإقليمية وعالمية.

المبحث الثاني: التنشئة السياسية

تعتمد التنشئة السياسية على مبدأ تحويل الفرد الى إنسان سياسي وتعزيز منظومته المعرفية السياسية لكي تساعده على التكيف في الحياة والتعامل مع القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية الراهنة والمستجدة(الياسري، ٢٠٠٩: ١٤٧).

إن التنشئة بمفهومها واستخدامها لا تنفك عن مفهوم الأسرة وأهميتها في حياة الفرد المكون للمجتمع وعلى أساسه لابد أولا من فهم هذا المصطلح وأهميته في حياة النظام السياسي والتكوين للفرد والمجتمع، وفيما يلي مناقشة لأهم مواضيع التنشئة السياسية في هذه الجزء من الدراسة من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول : التنشئة السياسية: المفهوم والأدوات والأساليب

يتأثر أفراد المجتمع صغاراً وكباراً في المناخ السياسي السائد، فهم يتعلمون من خلال هذا المناخ إن يحترموا أو لا يحترموا السلطة السياسية والقانون، إن يشاركوا او لا يشاركوا في الأنشطة السياسية، إن يتسامحوا أو لا يتسامحوا مع الرأي الآخر، وتؤثر التنشئة السياسية على كفاءة وفاعلية النظام السياسي من خلال نتائجها على المجتمع وطريقة استخدام المجتمع لها ، بشكل يؤثر على أسلوب أداء النظام

أولاً: مفهوم التنشئة:

إن مفهوم التنشئة كمصطلح ليس وليد اللحظة ولا الفكر الحديث فقد اهتم أفلاطون وأرسطو وما تلاهم من مفكرو العلوم الاجتماعية بموضوعات نستطيع أن ندرجها تحت موضوع "التنشئة" بالمعنى الحديث للمصطلح، إلا أن استخدام المصطلح بالمعنى المتداول في العلوم الاجتماعية الآن يرجع إلى نهاية العقد الثالث وبداية العقد الرابع من هذا القرن ففي عام

١٩٤٠م استخدم كل من اوجبرون و نيمكوف مصطلح التنشئة في كتابهما علم الاجتماع، وزاد تداول الكلمة وبدأت تشق طريقها من خلال بحوث ومؤلفات علماء النفس والاجتماع والسياسية(علي، ١٩٨٨: ١٣٩).

والتنشئة بمفهومها الواسع ترتبط ارتباطا وثيقا بالمجتمع حيث أنها لا يمكن أن تقوم إلا من خلال التفاعل بين مجموعة من الأفراد، وبذلك فقد عرفها البروفسور (ميشيل) بأنها عملية تلقين الفرد قيم ومقاييس ومفاهيم مجتمعه الذي يعيش فيه بحيث يصبح متدربا على أشغال مجموعة ادوار تحدد نمط سلوكه اليومي(العباسي، ١٩٨٧: ١٤)، كما أن التنشئة تتضمن عملية ذات اتجاهين، أولا: التنشئة تعني تحديد وإلغاء بعض الخيارات السلوكية، بمعنى أن البدائل السلوكية المتعددة تضيق شيئا فشيئا، وثانيا: التنشئة تجعل الفرد اجتماعياً خلال تطويرها وتنميتها للفرد عن طريق تزويده بالعديد من الانتماءات والعلاقات الاجتماعية(داوسوت، ١٩٩٠: ٥٩) .

أما تعريف التنشئة بالمعنى المطلق فهي عملية تفاعل بين الفرد والمجتمع الذي يعيش فيه، بحيث يستطيع الفرد من خلال هذه العملية أن يتشرب القيم والعادات والأفكار السائدة في المجتمع والتي تساعد على أن يحدد بكل وضوح سلوكه اليومي للقيام بالادوار التي يتطلبها وضعة كعضو في المجتمع لكي يصبح مواطناً صالحاً يساهم بطريقة جيده في مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

مفهوم التنشئة السياسية :

أن مناقشة مفهوم التنشئة السياسية يتمحور حول مفاهيم عرفها المفكرون والباحثين ويمكن وصفها بالعموم بأنها تلك العملية التي يكتسب الفرد من خلالها معلوماته وحقائقه وقيمة ومثله السياسية ويكون بواسطتها مواقفه واتجاهاته الفكرية التي تؤثر في سلوكه وممارساته اليومية ونحدد درجة تضحيته وفاعليته السياسية في المجتمع وتساعد على بقاء

وديمومة واستقرار النظام السياسي طالما تستهدف تمرير الأفكار والخبرات والأساليب السياسية التي يعتمدها المجتمع بين أبناء الشعوب ويحاول زرعها في نفوس الأفراد والجماعات على اختلاف خلفياتهم الاجتماعية والطبقية(الحسن، ١٩٨٣: ٢٢٥)، وعرفها فاجن (Fagen) بأنها عملية غرس المعلومات والقيم والممارسات الثورية سواء أكانت رسمية أم غير رسمية وبأسلوب مخطط له أو غير مخطط له لخلق أنواع من المواطنين ضرورية لبقاء ونمو المجتمع(يوسف، ١٩٧٦: ١٠١) .

وعرفها لانكتون(Langton) على أنها الطريقة التي ينقل بها المجتمع ثقافته السياسية من جيل إلى جيل وهذه العملية تخدم المجتمع حيث أنها تساعد على حفظ التقاليد والتعاليم والمؤسسات السياسية لذلك المجتمع(Kenneth, ١٩٦٩: ٤) وأشار إليها هايمن (Haymen)بكتابة (التنشئة السياسية) بأنها عمليه تعلم الفرد المعايير الاجتماعية عن طريق مؤسسات المجتمع المختلفة والتي تساعد على أن يتعايش سلوكيا معها(Hyman, ١٩٥٩: ٢٥).

ومن الباحثين من يرى أن التنشئة السياسية هي إحدى العمليات الاجتماعية التي عن طريقها يحصل الأفراد على المعلومات والقيم والاتجاهات التي تتعلق او ترتبط بالنسق السياسي للمجتمع(علي، ١٩٨٨: ١٦٦) .

وقد ذهب الدكتور كمال المنوفي في تعريفة للتنشئة السياسية إلى التمييز بين اتجاهين رئيسيين بصدد تعريفه لها، الاتجاه الأول: هي عمليه يتم بمقتضاها تلقين المرء مجموعة من القيم والمعايير السلوكية المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقائها واستمرارها عبر الزمن، أما الاتجاه الثاني: فيشير إلى أنها عمليه يكتسب المرء من خلالها هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته ويرتبط بهذا الاتجاه النظر إلى التنشئة السياسية كوسيلة

لتعديل الثقافة السياسية السائدة أو لخلق ثقافة جديدة تراها النخبة الحاكمة ضرورية للعبور بالمجتمع من حالة التخلف إلى التقدم(المنوفي، ١٩٧٩: ٩-١٠).

ويمكن تعريفها بالمجمل على أنها عملية من عمليات التنشئة الاجتماعية والتي تقوم بها قنوات ومصادر التنشئة السياسية بزرع القيم والمبادئ السياسية السائدة في المجتمع لدى الفرد لكي يصبح مواطنا صالحا، مترجما لتلك القيم والمبادئ إلى سلوك يومي يساعد من خلاله على تنميه المجتمع الذي يعيش فيه محافظا على إطاره السياسي، ويجب أن نعرف أن التنشئة السياسية تختلف من مجتمع إلى أخر تبعا للبيئة السياسية للمجتمع نفسه.

ويمكن إن نميز نوعين من أنواع التنشئة السياسية هي(الكروي، ٢٠١٠: ١٧):

١. التنشئة السياسية المباشرة أو الظاهرة: وهي التي تنتقل عن طريق الأسرة أو المدرسة، وسائل الإعلام، الأحزاب السياسية، وهذا النوع من التنشئة الاجتماعية هو موضوع دراستنا.

٢. التنشئة السياسية الكامنة: وتشمل التوجهات غير الرسمية التي تؤثر بدورها في الموضوعات السياسية مثل الارتباط بين الثقافة العامة والثقافة السياسية.

تعد الأسرة من بين ابرز مصادر التنشئة السياسية والاجتماعية إن لم تكن أهم هذه المصادر على الإطلاق، حيث يبدأ الطفل باكتساب الوعي بنفسه ككائن حي له مقوماته الذاتية وكذلك اكتساب الوعي السياسي بالوسط الاجتماعي الذي يحيط به، مما يعطينا افتراضا وهو أن جذور الحياة السياسية للإنسان الذي يمارس السياسة توجد في حياة الطفولة وتقوم المصادر الأخرى للتنشئة بتعميقها وتهذيبها ومن ثم صقلها، وعلى هذا الأساس تؤدي الأسرة دورا أساسيا في تعليم الطفل الروابط الاجتماعية وقيم المجتمع وتسهم في بناء وتطوير شخصية الأفراد وتحديد سلوكهم أثناء مراحل تطورهم الأولى فضلا عن ما تؤديه الأسرة من تأكيد لهوية الطفل الشخصية

المميزة(الكروي، ٢٠١٠: ١٩)، ويبقى تأثير الأسرة واضحاً بصفة عامة في كل المجتمعات التقليدية والمجتمعات المركبة والمتشابكة ومرد ذلك يعود الى عاملين أساسيين هما(الكروي، ٢٠١٠: ١٩-٢٠):

أولاً: سهولة وصول الأسرة إلى الأشخاص المراد تنشئتهم، ففي السنوات التكوينية المبكرة من عمر الفرد تكاد تحتكر الأسرة عملية الوصول الى الأفراد، لذلك فهي المصدر الوحيد الذي يشبع الطفل حاجاته المادية من مأكل وملبس وحاجاته المعنوية من الحب والحنان، مما يجعلها تسهم بامتياز في تنشئة وتكوين الخصائص الأساسية للشخصية وفي تحديد الهوية الشخصية والاجتماعية.

ثانياً: قوة الروابط التي تربط بين أفراد الأسرة الواحدة تساعد على زيادة الأهمية لتأثير الأسرة في عملية التنشئة ، فالأسرة تعكس نظاما للقيم يستوعبه الطفل ويختزنه في ذاكرته ، بيد أن هذا لايعني دائما حتمية التطابق بين قيم الآباء وقيم الأبناء، إذ يمكن أن يؤدي التغير الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي إلى اختلاف القيم والاتجاهات بين الآباء والأبناء.

وانطلاقاً من أهمية الأسرة في التنشئة السياسية، تقع على عاتق النظم السياسية التي تتطلع إلى الأخذ بالمنهج الديمقراطي إصدار تشريعات جديدة لتنظيم الأسرة بغية الارتقاء بدورها على أن يترافق ذلك مع وضع برنامج وطني متعدد المراحل يرتقي بالتنشئة الاجتماعية والسياسية للأسرة من أجل المحافظة على الاستمرار في غرس قيم المواطنة، لكن المهم هو كيف نحول ذلك البرنامج الوطني الى برنامج مدني مفيد للمجتمع، وكيف نوازي بين الحقوق والواجبات وبين حق الاختلاف وواجب المصلحة العليا للمجتمع، ويتكامل دور الأسرة مع دور المؤسسات التعليمية في تنمية قدرات الأفراد الفكرية، حيث تعتبر المدرسة مصدرا متميزا من مصادر التنشئة السياسية وما يميزها عن

غيرها، هي أنها وسيلة إلزامية، فضلا عن كونها هي أول مؤسسة رسمية تربوية يرتبط بها الفرد في حياته، وظيفتها القيام بالدور التربوي والعلمي الذي يريده المجتمع، وتسهم المدرسة بدور كبير ومؤثر في صياغة نمط حياة الأفراد من خلال ما تقوم به من وظائف(الكروي، ٢٠١٠: ٢١).

وتنجز المدرسة تنشئتها السياسية بالاعتماد على متغيرات عدة هي: المناهج الدراسية والمواد التي تحتويها، المدرس الذي يقوم بدور القدوة للطفل وأخيراً طبيعة المناخ السائد في المدرسة، لكن تبقى المناهج الدراسية مهما اختلفت أساليبها، تؤدي الدور الأساسي في عملية التنشئة السياسية من خلال غرس القيم، وأنماط السلوك السياسي من جيل الى آخر، و تؤثر تلك القيم بالمحصلة على سلوكيات ومعتقدات تلك الأجيال، وتنفرد مقررات مناهج التربية الوطنية ومنهج التاريخ بهذا الدور كونهما أثرى من غيرهما في القيم والمعتقدات السياسية، فضلاً عن مناهج اللغة العربية والتربية الدينية، وتحمل تلك المقررات مضامين تربوية وسياسية تهدف الى خلق مواطن صالح يهتم بقضايا وطنه ، أو تتضمن ما يساعد على الترويج لافكار معينة أو حزب معين بغية الإسهام في إضفاء الشرعية على النظام السياسي، وانسجاماً مع هذا الرأي وتحقيقا له سعت الدول الى الأخذ بإلزامية التعليم ومجانيته ليس فقط من أجل رفع المستوى العلمي بل من أجل خلق تنشئة سياسية تضمن بموجبها الحصول على ولاء الرأي العام لسياستها(الكروي، ٢٠١٢: ٢٢)، ولذلك يتوقف نجاح عملية نشر الوعي السياسي على ما تتضمنه مناهج التنشئة من قيم سياسية يتقبلها المواطن، وعلى الرغم من ذلك يبقى تأثير المناهج الدراسية في التنشئة السياسية مرتبطاً في طبيعة بناء السلطة المدرسية (قد يكون ديمقراطياً أو دكتاتورياً) والخبرة التي يكتسبها الطالب من التعامل معها تؤثر على تصور الطلبة المستقبلي للسلطة السياسية، لذلك فطريقة التدريس الجيدة

والأسلوب الناجح تؤثر أيضاً على الطلاب في تنشئتهم، فالمعلم والمدرس الذي يشجع الطلاب على المشاركة والتعاون وإبداء الرأي واحترام الرأي الآخر يعمق السلوك السياسي الديمقراطي في نفوس طلابه ويجعلهم أكثر قدرة على إبداء آرائهم واتخاذ المواقف تجاه القضايا المختلفة، والعكس يحصل إذا كان المعلم ذو نزعة دكتاتورية أو تسلطية، علماً أن هذه التنشئة تصطدم بالعديد من أجهزة النظام التعليمي العربي القائمة على أساس التلقين والقيم التي تغرسها في النفوس مايزال بعضها قيماً تقليدية وليس قيماً عصرية، وهي دائماً في اتجاه واحد، وهذا يكرس في عقلية الطالب روح الامتثال والطاعة لمن هو في موقع السلطة(الكروي، ٢٠١٠: ٢٣).

مما سبق نجد إن المدرسة هي الخطوة التعليمية والتربوية الأولى في خطوات التنشئة السياسية ويتكامل عملها مع عمل الأسرة كما تشترك أهدافها مع أهداف الأسرة وتكمل مسيرة المدرسة الجامعة التي تعد استمراراً لعملية التخزين الفكري والسياسي بل وتتطور التنشئة السياسية في الجامعة نظراً لوجود تجربة ديمقراطية حقيقية، ونظراً لوجود وعي فكري وسياسي واضح في أذهان الطلاب الذي يلتحقون الجامعات بعد إنهائهم المدرسة، وتعرف الجامعة بأنها مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة(الكروي، ٢٠١٢: ٢٦)، ولما كانت التنشئة السياسية هي العامل الأساس في بقاء واستمرار النظم السياسية واستقرار مجتمعاتها ، فإن الدور البارز يقع على عاتق الجامعات بكونها أهم المؤسسات العلمية التي تعنى بإنتاج الأفكار وبتنشئة أجيال المستقبل وتكون محصلة إنتاجها للكوادر التي تتولى صياغة الخطط وتوجهات المستقبل لمجتمعاتها في مختلف شؤون الحياة؛

فهـي تغـرس فـي نفـوس الطلبـة القـيم الايجابيـة للمواطنـة ومعاني الحقـوق والواجبات مـن خلال الممارسـة اليوميـة التي تنجزها والتي تتسم بالمساواة بـين الطلبـة وإشاعة حرية التفكير والتعبير لتـنهض بمستوى قـدراتهم حتى يستطيعوا استيعاب أدوارهم في المجتمع، وحين تنعزل الجامعة عـن المجتمع وتتخلى عن الموقـف الناقـد الـواعي ولا تـرتبط بحركـة الحيـاة وآفاقها المتطـورة، يفقـد العلـم قيمتـه الاجتماعية والمعرفية أيضاً(الكروي، ٢٠١٢: ٢٧).

لا تقف أدوات التنشئة السياسية عند الأسرة والمدرسة والجامعة فقط فهناك وسائل الإعلام التي تعمل على بـث قيم المجتمع وتزويد الأفراد بالمعلومات السياسية وتـشارك في تكوين وترسـيخ قيمهم الـسياسية، وهناك أيضاً الأحزاب التي تعتبر التنشئة السياسية القاسم المشترك فيما بينها فهي تسعى الى تحقيقها دوماً من خلال برامجها التي تطرحها، بالإضافة الى مؤسسات المجتمع المدني كالنقابات المهنية والجمعيات بشتى أنواعها(الكروي، ٢٠١٢: ٣٠-٣٦).

ثانيا: مراحل التنشئة السياسية

التنشئة السياسية عملية مستمرة يتعرض لها الفرد طيلة حياته فرغم الحديث عن مراحل معينة تمر بها على أساس تباين المضمون المقدم في كل مرحله وكيفية إدراكه إلا إنها ولابد أن تكون متكاملة وليس هناك خلاف كبير بين الدارسين حول المراحل التي تمر بها عملية التنشئة في مختلف المجتمعات فيكاد يتفق جمهور الباحثين على إن هذه العملية تبدأ من سن الثلاثة وتستمر طول الحياة ويتحدد السلوك السياسي في مرحلة النضج بدرجة ما بخبرات التنشئة التي يكتسبها الفرد في مرحلة الطفولة والمراهقة وعلى ذلك يمكن تناول المراحل الآتية :

١- **مرحلة الطفولة :**تبدأ التنشئة السياسية في كافة المجتمعات بمرحلة الطفولة وتكون التنشئة السياسية في هذه المرحلة أكثر فاعلية وأكثرا اثرا دوما وهذا لان الطفل لم تتكون لديه بعد العقلية النقدية بالإضافة إلى محدودية خبراتهم الحياتية ويكتسب الأطفال دون شك نظم القيم والمعتقدات السائدة في المجتمع والتي من شأنها إن يؤثر على سلوكهم السياسي في مرحلة النضج حيث يبدأ تعرض الطفل للمفاهيم والقيم السياسية منذ مرحلة ما قبل المدرسة وذلك من خلال تعامله مع بعض رموز السلطة السياسية مثل الشرطي ومعرفته بالرموز القومية مثل العلم والنشيد الوطني، وان كان في هذه الفترة لا يستطيع أن يميز بين الدور وشاغله ومع تدرج سنوات الدراسة يبدأ الطفل في إدراك وفهم بعض المصطلحات التي تغرسها فيه الأسرة والمدرسة ووسائل الاتصال، وقد أجريت عدة دراسات حول التنشئة السياسية للأطفال في بعض الدول العربية أوضح بعضها أن الأطفال يحصلون بوجه عام على مستوى متوسط من الوعي السياسي وإنهم أكثر معرفة بأسماء القيادات مقارنة بالمؤسسات وإنهم يحملون مشاعر طيبة اتجاه رئيس الدولة ولديهم معرفة بمشاكل المجتمع المحلى لدرجة تعلوا مشاكل المجتمع القومي والعربي وقد غابت عن ثقافته قيم الديمقراطية، وبشكل عام فان النمو الاجتماعي في مرحلة الطفولة بكافة مستوياتها مطالب تدور حول ما ينبغي توقعه من الآخرين وخاصة الوالدين والرفاق(ابو جادو، ٢٠٠٤: ٧١).

٢- **مرحلة المراهقة :**تبدأ هذه المرحلة بزيادة النمو الجسدي والعقلي معا وتنتهي بزيادة احتمالات ممارسة الفرد الحقوق السياسية وأداء التزاماته اتجاه الوطن، وقد خلص عدد من الدارسين إلى أن التنشئة السياسية للمرء خلال تلك المرحلة تتصل بما يلي(الحوار المتمدن، ٢٠٠٦: ١/٢٨):

أ. نمو القدرات الإدراكية مثل القدرة على إدراك أسباب ونتائج المشكلات والقدرة على تبرير الاختيارات السياسية.

ب. نشوء الإحساس بالجماعية إذ ينتقل الفرد من دائرة الأنا الضيقة إلى الدائرة الاجتماعية الأوسع وإقتناعه بان التصرف الجماعي سبيل لحل المشكلات السياسية.

ج. ميلاد الأطر الفكرية إذ تتحول المشاعر إلى أفكار إلا أنها تظل متقطعة وغير ثابتة ولا تتبلور فى صورة مبادئ عامة كما تتناقض مع بعضها البعض هذا فضلا عن سهولة رفضها.

٣- **مرحلة الشباب** :وهى المرحلة التي يتحدد فيها موقف الفرد من النظام السياسي وما يمثله كما يبرز فيها استقلال الفرد عن الجماعات المرجعية الأولى وانخراطه في جماعات أوسع تبنى على المصلحة أكثر من قيامها على العاطفة أو روابط الدم وصلة القرابة . ومن أهم ما يميز هذه المرحلة ما يلي (ابو جادو، ٢٠٠٤: ١٢٠):

أ. نمو القدرات العقلية التي يبدأ الفرد في توظيفها للحكم على الأشياء بصورة أكثر منطقية وتجريدا حيث تساعد هذه القدرات على زيادة وبلورة الإدراك لدى الفرد بصورة ملحوظة .

ب. زيادة الأدوار الاجتماعية والسياسية للفرد خاصة كانت أو عامه والمشاركة في التنظيمات الاجتماعية والسياسية.

ج. تبلور النظام العقائدي وبزوغ الإيديولوجية حيث ترسخ القيم والاتجاهات السياسية في عقل الفرد .

تعبر إذن تلك المرحلة عن مشاعر القلق السياسي إذ يخضع كل شيء إلى التأمل وإعادة التقييم للاتجاهات والقيم التي اكتسبها من قبل.

٤- **مرحلة النضج :**تتميز بأنها مرحلة استقرار للمواقف السياسية للفرد وانعكاسها على سلوكه السياسي ويميل خلالها الأفراد إلى الاعتدال وهو ما قد يفسر بازدياد حجم المسئولية الاجتماعية الملقاة على عاتق الفرد وما تقتضيه من تكريس الوقت والجهد كما يعود بعضها إلى تعليق المرء تمسكه بالقيم والاتجاهات التي اكتسبها في المراحل السابقة ومقاومته الداخلية لاكتساب قيم جديدة هذا فضلا عن تولى عدد ممن بلغوا هذه المرحلة بعض المناصب والمهام السياسية بما يدفعهم بالضرورة للاعتدال في مواقفهم السياسية ما لم يكونوا في المعارضة، ويمر الفرد أي كان خلال هذه المراحل بأهم الأدوات التي يمكن اعتبارها مجالا للتنشئة السياسية ورافد مهم وشريانا مغذي لأهم الايجابيات والسلبيات المكونة لحياة الفرد وقراراته وتتمثل ب(الكروي، ٢٠١٢: ١٨)-:

أ. **الأسرة:** حيث تمثل الأسرة الوحدة الاجتماعية الأولى التي يعيشها الفرد حيث تظل ولسنوات عديدة تمثل المصدر الرئيسي وربما الوحيد لعملية التنشئة السياسية، حيث أكدت دراسات عديدة محورية دور الأسرة في عملية التنشئة السياسية، وهو ما يظهر في التشابه بين قيم واتجاهات الأسرة إزاء التنشئة السياسية وتلك القيم والاتجاهات لدى الأبناء، ومن الجدير بالذكر أن فاعلية الأسرة في التنشئة السياسية تكون اكبر وأكثر فاعلية في السن الأصغر للأبناء ومع نموهم وازدياد خبراتهم وتفاعلهم مع البيئة المحيطة بهم تفسح المجال لتأثير أدوات أخرى للتنشئة، تحتفظ الأسرة بدور رئيسي في التنشئة لما لها بصفة عامة من خصائص أساسية

مميزة عن سائر المؤسسات الاجتماعية الأخرى(ابو جادو، ٢٠٠٤: ٢١٨).

ب. **المؤسسات التعليمية:** تعد أهمية هذه المؤسسات إلى أنها تمثل الخبرة الأولى والمباشرة للطفل خارج البناء الاجتماعي للأسرة وهى تلعب دورا هاما في غرس القيم والاتجاهات السياسية لدى الأطفال والمراهقين يكاد يقترب من أهميته ومحوريته من دور الأسرة، والمدرسة تعد بناءا اجتماعيا لفكرة وفلسفته وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها من خلال التفاعل والوظائف والأدوار الاجتماعية لهذا البناء، حيث يقول جون ديوي أن بإمكان المدرسة تغيير نظام المجتمع الى حد معين وهو عمل تعجز عنه سائر المؤسسات الاجتماعية(ابو جادو، ٢٠٠٤: ٢٢٤).

ج. **وسائل الإعلام:** تمارس هذه الوسائل كالتلفزيون والإذاعة والصحف والسينما دورا هاما ومؤثرا في عملية التنشئة السياسية تزود الفرد بالمعلومات عن كافة مناحي الحياة وتشارك في تكوين وترسيخ قيمه واتجاهاته وتعود أهميتها في نشر القيم والتوجهات السياسية إلى تعرض معظم إن لم يكن كل أفراد المجتمع لما تبثه من برامج في جميع أنحاء الدولة.وما التغير الثقافي إلا ثمرة من ثمرات وسائل الإعلام(ابو جادو، ٢٠٠٤: ٢٣٤).

د. **الأحزاب السياسية:** تمثل الأحزاب السياسية إحدى التنظيمات الأساسية التي تمارس دورا هاما في التنشئة السياسية للأعضاء وهذا من خلال تقديم كافة المعلومات عن الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مما يمكن أعضاؤها من المشاركة في دعم الحكومة أذا كان الحزب حاكما أو

رقابتها إذا كان الحزب في المعارضة كما انه في الدول النامية يمتد دوره لتنظيم الخدمات الاجتماعية لأعضائه فهو يقدم لهم فرص العمل وإمكانات الزواج وحل الخلافات الدينية والمساهمة في قضاء الدين ويضع برامج التدريب السياسي.

هـ. **المؤسسات العسكرية:** تعد المؤسسة العسكرية من أقوى واهم المؤسسات في الدول النامية فالجيوش أكثر تنظيما وانفتاحا على العالم الحديث وهى تغرس في نفوس أعضائها الضباط والجنود قيما هامة كالطاعة والاحترام والالتزام والوطنية كما أنها تمثل قطاعا وطنيا وعصريا متقدما يمكن من خلاله غرس قيم الحداثة والعصرية في نفوس أعضائه.

و. **المؤسسات الدينية**: تلعب المؤسسات الدينية المسجد ، والكنيسة و الهيئات ومعاهد الدين دوراً هاماً في التنشئة السياسية بجميع الدول على اختلاف أنظمتها فالمؤسسة الدينية الرسمية تدعو إلى ترسيخ القيم والاتجاهات السياسية التي يتبناها النظام السياسي بينما تسعى المؤسسات الدينية غير الرسمية إلى خلق قيم جديدة تتناقض والقيم الرسمية بينما يشكل خطورة حقيقية على استمرار واستقرار النظام، ، وتمتاز هذه المؤسسات بخصائص فريدة،منها احاطتها بهالة من التقديس والثبات وايجابية المعايير والسلوكيات التي تعلمها للأفراد(ابو جادو، ٢٠٠٤: ٢٤٠)

ز. **الجمعيات التطوعية**: وتمارس هذه الجمعيات دورا هاما في عملية التنشئة السياسية من حيث تفعيل المجتمع المدني يحفز المواطنين على المشاركة وغرس الشعور بالقدرة على التغيير لديهم كما أن بعضها يقوم ببرامج لتوعية المواطنين وتعديل اتجاهاتهم إزاء البيئة المحيطة وتشجيعهم على

تبنى قيم حديثة والأيمان بقيمة العلم كما تمارس هذه الجمعيات أيضا دورا هاما من خلال عمليات الممارسة السياسية داخلها لاسيما الانتخابات الدورية وعمليات صنع القرار والمشاركة في التنفيذ بواسطة الأعضاء.

المطلب الثاني : العلاقة المتبادلة بين الأسرة والتنشئة السياسية

إن للأسرة ومكوناتها الأثر الكبير في صياغة الفرد وأسلوب الحياة التي يعيشها ويتمناها كأسلوب، سواء في أفعاله او تصرفاته تنعكس على المجتمع والبنية التركيبية له، ومن ذلك التنشئة السياسية التي تربى عليها في مختلف مراحل حياته، حيث لا يمكننا إهمال العلاقة المتبادلة بين هذين الشرطين المكونين لأسلوب حياة الفرد وتطلعاته، وفي السنوات الأخيرة زاد دور الأسرة وعلاقتها مع التنشئة السياسية للفرد خصوصاً مع حالة المطالبة بالمساواة التي يشهدها وقتنا الحاضر بين الرجل والمرأة في شتى مجالات الحياة، وحول العلاقة بالاقتصاد والنظام السياسي، مما يؤثر بالمحصلة في أنماط الحياة والمشاركة السياسية والسياسة العامة التي تنتهجها المجتمعات والتي بينا على أساسها مقدار التأثير الذي يقوم الأفراد بعمله وتوجيه المجتمع حسب المقدرة السياسية التي نشئوا عليها ومدى مقدرتهم على التأثير على الآخرين لدعم وجهات نظرهم ودعمهم، وانطلاقا من هذا الترابط بين الأسرة والتنشئة السياسية فإننا سنتناول هذا المطلب كما يلي:

أولا: الأسرة والتنشئة السياسية:

التنشئة السياسية عملية مستمرة لتعليم الأفراد، وتبني التوجه الاجتماعي تجاه السلطة والنظام منذ الفترة الأولى حتى الشيخوخة ليكونوا أفراد قادرين على القيام بادوار متعددة في الحياة، وتهدف إلى نقل الثقافة السياسية والتجارب من جيل إلى جيل، بحيث أنها تكسب الشخص هوية شخصية تسمح له بالتعبير عن ذاته وقضاء مطالبه وفقا لما يراه صوابا، ولا خلاف على أن هذا الدور وما تقوم به الأسرة في المجتمع ونظرا لما تقوم من مهام تربوية

في تكوين وتأهيل الفرد والذي يعبر عن الرأسمال البشري علميا ومهنيا وفكريا، مزودا بكافة الإمكانات ليكون قادرا على العمل والانجاز، والأسرة كجزء مهم وأساسي في المجتمع، لا يمكن أن نتصور قيامها بأدوارها في مجتمع لا يتسم بالعقلانية والتجدد، ومقدرتها على أن تنشئ مجتمعا قادرا بأفرادها ومكوناتها على صياغة الشخصية المستقلة، ويرجع أيضا إلى أهمية الأسرة ومقدرتها على توجيه الأبناء واقصد بذلك الأب وألام والجد والجدة ما على وما تفرع، فكل هذه تصب في المجتمع لتشكل المجتمع والأمة واستمرارها(أبراش، ١٩٩٨: ٢١٢)، وتحتل التنشئة السياسية مكانة غاية في الأهمية بالنسبة إلى المجتمع و النظام السياسي، و من أهم وأسمى مهام التنشئة السياسية قيامها بدعم الوحدة الوطنية وترسيخ روح الاندماج القومي الذي غالبا ما يتآكل في الدول ذات التباين الواضح في اللغات والأعراق و الأديان فوجود التنشئة السياسية الصحيحة في دولة ذات التباين العرقي والأديولوجي والطائفي يساهم بصورة كبيرة في رأب صدع الوحدة الوطنية ناهيك عن مساهمتها في تجسيد شعور قوي بالهوية الوطنية، إضافة إلى كونها تساعد في عملية التطوير الثقافي للفرد ، كما إن التعلم السياسي هو "شكل خاص من أشكال التعلم الاجتماعي ويتخذ أنماطاً مشابهة" إلا أننا ننبه إلى ضرورة عدم التوسع في الاعتماد على التشبيه، وتحقق المجتمعات الإنسانية أهدافها من خلال اعتمادها بالدرجة الأولى على التنشئة بجميع أنواعها للفرد داخل الأسرة، حيث يكتسب الفرد داخل الأسرة المبادئ الأساسية التي تجعل منه يكتسب متطلبات المواطنة الصالحة، ولا تعمل الأسرة لوحدها في هذا المجال فقد ذكرنا سابقاً إن جميع المؤسسات الاجتماعية المختلفة تساهم الى جانب الأسرة في تلبية الاحتياجات الأساسية المتصلة بإعداد أفراد المجتمع للمشاركة في جميع القضايا والمجالات التي تهمه والتي تجعل منه موطناً يفيد ويستفيد، ومؤثراً اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، ومن هذه المؤسسات، المؤسسات التعليمية كالمدرسة والجامعة ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية والمؤسسات الحكومية(ابو

جادو، ٢٠٠٤: ٢١٧)، ويتباين تأثير هذه المؤسسات على التنشئة السياسية فلكل واحدة قيمها وقوانينها التي تحكمها بالإضافة الى وجود محددات احياناً على العمل السياسي في بعض المؤسسات، أضف الى ذلك إن هناك الكثير من المؤسسات تتبع برامج لحزب أو لمجموعه معينه قد تلاءم أو لا تلاءم فكر الفرد كالنقابات المهنية في الأردن والتي تعتبر من اكبر مؤسسات المجتمع المدني المؤثرة سياسياً واجتماعياً، وتكون ادوار هذه المؤسسات فعاله في حالة إذا كانت جميع هذه المؤسسات تردد نفس الأفكار والمعلومات السياسية وتعتمد أساليب مشابهة في زرع تلك القيم السياسية عند الأفراد، ومن الممكن إن تكون التأثيرات ضعيفة وهامشية إذا كانت تعاليمها وتوجيهاتها وأساليبها التثقيفية والتربوية مختلفة ومتناقضة، نجد من هذا إنه لا بد من إعداد هذه المؤسسات مسبقاً (الحسن، ١٩٩٣: ٢٦٣)، وتنقسم التنشئة الناتجة من هذه المؤسسات الى قسمين تبعاً لمصدر القيم والمفاهيم التي يتم زرعها في أذهان الأفراد التابعين لها، والغاية منها، ومرجعية صانع القرار في المؤسسة كالتالي(الحسن، ١٩٩٣: ٢٦٤):

١- تنشئة كامنة(Potential Socialization): لا تتعلق هذه التنشئة بالمسائل السياسية بصورة مباشرة وتقوم بها مؤسسات الأسرة والمؤسسات التعليمية أو غيرها من المؤسسات غير السياسية كالجمعيات التعاونية، والنوادي الثقافية ...ألخ)

٢- تنشئة غرضيه(Intentional Socialization): وتقوم بها المؤسسات التابعة للدولة والأحزاب لسياسية والجماعات الضاغطة وغيرها من المؤسسات السياسية، وتتجه مثل هذه التنشئة باتجاهين الأول يعمل على زيادة الوعي السياسي لدى الأفراد، والثاني يعمل على إشغال الأفراد بقضايا أخرى غير السياسي خوفاً على مصالحهم.

والأسرة أول مؤسسة اجتماعية يعايشها الإنسان العربي ويتربى في أحضانها وهي التي تقوم بغرس القيم الاجتماعية والسياسية، وتبدو أهمية الأسرة بالنسبة إلى الإنسان العربي أكثر وضوحاً لأنه يعتمد عليها مادياً ومعنوياً، وعليه يمكن القول إن دور الأسرة في تشكيل الذات السياسية (Political Self) يسير في خط متوازٍ مع دورها في التنشئة العامة، وتتمحور حول الأسرة حياة الأفراد بغض النظر عن النمط المعيشي والوضع الطبقي والانتماءات الطائفية والاثنية والقبلية، فهي الوسيط بين الفرد والمجتمع، وفي السنوات الأولى من حياة الفرد تلعب الأسرة دوراً أساسياً في عملية التنشئة الاجتماعية والأخلاقية والسياسية لأنها المنظمة التي يحتك بها الفرد أكثر من أية منظمة أخرى، وهناك من يذهب أكثر من ذلك بالقول: (إن نتيجة التنشئة السياسية في آخر المطاف تعتمد على مدى التوافق بين ما يتلقاه الطفل في المنزل وبين ما يتلقاه بواسطة وسائل التنشئة الأخرى)(ابراش، ١٩٩٨: ٢١٤).

لا زالت كثير من الدول وخصوصاً دول العالم الثالث ومنها الأردن لا تهتم بموضوع الأسرة ودورها في التنشئة السياسية كثيراً، حتى وصل الأمر الى إن الكثير من الأسر الأردنية تخشى الخوض في المسائل السياسية أمام أطفالها أو أبنائها المراهقين والشباب، ويرجع ذلك الى النظام العرفي السائد في فترة من الفترات بالإضافة عدم معرفتهم بأهمية دور الأسرة وتجربتها التي تعد الأعمق والأغنى تأثيراً مقارنة مع باقي مؤسسات المجتمع التي يعيشها الإنسان الاجتماعي، حيث يستمد الطفل النمط الذي سيمارسه عندما يكبر من الأسرة، ويدعم الشعور بالوطنية والاندماج القومي في ظل التباين الواضح الذي طرأ في الفترة الأخيرة في اللغة والعرق والدين(نصار، ١٩٩٥: ٢٤).

من ناحية أخرى تقوم التنشئة السياسية على تنمية قدرة الطفل على فهم البيئة السياسية التي يعيش في إطارها الطفل أو الفرد، ويتضمن تأثير التنشئة الاجتماعية السياسية التي تقوم به الأسرة التمعن في علاقات الطفل بوالديه في الأبعاد التالية(الاسود، ١٩٩٠: ٣٥٦):

١- توزيع السلطة في العائلة: هل هي موزعة بين أفراد الأسرة أم مركزة في شخص واحد؟

٢- وثاقة العلاقات وحرارتها بين الطفل وذوي السلطة في الأسرة؟

٣- أنماط الانضباط في الأسرة: هل هي شديدة ومصحوبة بعقوبات مادية أم هي أكثر تساهلاً وقائمة على أساس المكافآت؟

ويعتمد الفرد في البلدان العربية والأردن على الأسرة اعتماداً كبيراً مادياً ومعنوياً حتى الزواج وما بعد الزواج، حيث إن النمط التربوي في معظم هذه الأسر ومنها الأردنية هو نمط تربوي أبوي يجعل للأب كل السلطة داخل الأسرة ويعطيه السيادة في إدارة شؤونها واتخاذ القرارات فيها، واعتبار الكبير في هذه الأسرة مبجل وصاحب الرأي والمشورة، كل ذلك يؤثر بشكل مباشر على الفرد وسلوكه وعلى قدرته في تكوين آراءه الخاصة، لذلك تعتمد التنشئة الاجتماعية السياسية التي تقوم بها هذه الأسر على نقل القيم الوطنية والفكرية التي يؤمن بها الآباء الى الأبناء، ويمكن التأكد من صحة هذه النظرية بفحص السلوك الانتخابي للآباء والأبناء(الحسن، ١٩٩٣: ٢٦٤)، حيث يعتبر نسبة كبيرة من نواب الأردن هم نواب عشائريين وتقوم أسرة بكاملها بالتصويت لنائب واحد فقط تبعاً لرأي الأب أو تبعاً للبعد العشائري والحزبي.

والأسرة هي أول مؤسسة اجتماعية يعيش فيها الإنسان، ويتربى في كنفها وهي التي تقوم بغرس القيم الاجتماعية والسياسية، والتعلم السياسي هو شكل من أشكال التعلم الاجتماعي، وبذلك تساعد الأسرة على ترسيخ التعلم السياسي للفرد من خلال الدور المنوط بها وهو التعليم الاجتماعي، يظهر هذا بشكل غير واضح في الأسر الأردنية والعربية لعدة أسباب منها إن السياسة ليست من أولى اهتمامات الأسرة الأردنية أو العربية وتعد تعليم الأطفال وتحضير الشباب للزواج أولوية أكثر من غيرها بالنسبة لهم ، بالإضافة الى إن الأدوار

السياسية والقيادية عادة ما تتم عند الابن البكر، والمشاركة السياسية تكون مرتبطة بقضايا سياسية معاصرة يكون الفرد في كامل وعيه وإدراكه وبعيداً كل البعد عن مرحلة الطفولة، وتنتقل هذه القيم المرتبطة بالتعلم الاجتماعي والسياسي في الأسرة من جيل الى جيل من خلال الأسرة، لذلك لا يوجد أي عوامل أخرى قد تتفوق على الأسرة في مجال التنشئة السياسية ودورها المهم في هذا الإطار(السالم، ١٩٨١: ٣٧)، والأسرة كانت ولا زالت أقوى مؤسسة اجتماعية تؤثر في كل مكتسبات الإنسان المادية والمعنوية، فهي المؤسسة الأولى في حياة الإنسان وهي المؤسسة المستمرة معه استمرار حياته، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة الى إن يشكل أسرة جديدة خاصة به، والتنشئة السياسية عملية مستمرة لتعليم الأفراد، وتبني التوجه الاجتماعي تجاه السلطة والنظام منذ الفترة الأولى حتى الشيخوخة ليكونوا أفراد قادرين على القيام بادوار متعددة في الحياة، وتهدف إلى نقل الثقافة السياسية والتجارب من جيل إلى جيل، بحيث أنها تكسب الشخص هوية شخصية تسمح له بالتعبير عن ذاته وقضاء مطالبه وفقا لما يراه صوابا(ابو جادو، ٢٠٠٤: ٢١٨).

مما سبق نجد إن الأسرة تقوم كغيرها من المؤسسات الاجتماعية و السياسية بتأهيل الفرد للانخراط في الحياة السياسية بأن يكون مصوتاً أو مرشحاً أو على الأقل مهتماً و هذا أضعف الإيمان، فقد نرى أن بعض الأفراد لا يقدمون على المشاركة السياسية و ذلك قد يعود إلى وجود قيم وعادات قديمة تدفعه إلى عدم الاهتمام بالأمور السياسية فالطفل حينما يتأثر بنمط تنشئة سياسية معين موجهة له فإنه يمر بمراحل متعددة كي يحصل على معرفة تجاه السلطة، كما إن وجود تنشئة سياسية صحيحة توجه نحو الأطفال في المراحل المبكرة من عمرهم هي مطلب ضروري يحتاج إلى بيئة و إرادة سياسية تساعد فعلاً على تفعيل هذه العملية بشكلٍ صحيح و مؤثر من أجل الحصول على أفراد فاعلين في المجتمع.

ثانياً: دور الأسرة في ترسيخ مفاهيم الانتماء والمواطنة:

يرتبط أي مجتمع مدني بمفهومي الانتماء والمواطنة ارتباطاً وثيقاً، وتعد مرتكزات المواطنة كالعدل والمساواة والحقوق والواجبات بين المواطنين من أكثر المطالب التي يسعى إليها أي فرد داخل المجتمع، وقد ارتبط مفهوم المواطنة بمفهوم الحرية والديمقراطية، حيث بدأت الكثير من الدول في الوقت الحاضر تأخذ بمبدأ الديمقراطية لتنظيم الحياة فيها إلا انه يلاحظ التباين في مدى تطبيقها لمفهوم المواطنة، وهناك ترابطاً جوهرياً بين المواطنة والانتماء الى مجتمع سياسي، الذي يختص بكونه الوعاء أو الحاضنة لمجموعة من الجماعات الاجتماعية، وكذلك امتلاك المجتمع السياسي لحدود جغرافية محددة وحيازته لتنظيم مادي للحكم ونظام قانوني والسلطة السياسية(الاسود، ١٩٩١: ٢٦٤).

إن الفرد داخل أي جماعة اجتماعية يكون عضواً منتمياً داخل المجتمع السياسي، والذي يكون مجتمعاً شاملاً (كلياً) يقوم فوق كل الجماعات الاجتماعية، والبيئة الضمنية للمواطنة تقوم على ركائز أساسية ثلاثة هي: المساواة والحرية والعدالة، وعند استقراء هذه الركائز يمكن ملاحظة إنها تركز فعلياً على منظومة الحقوق والواجبات، كما يمكن إدراك أن هذه المنظومة في حقيقتها قيم إنسانية قبل كل شيء، فكل هذه الركائز هي عبارة عن حقوق إنسانية فطرية، لايحق لأي نظام سياسي مصادرتها لأنها تتداخل في كينونة وماهية الإنسان، لذلك استوجب عدم التمايز في استحقاقات وركائز المواطنة، إلا أن هذا لا ينفي إن للمجتمع والدولة صلاحية تقنين هذه الركائز ولكن دون التجاوز عليها(العادلي، ٢٠٠٤: ١٠-١١).

وتعتمد عملية التحول من ثقافة تابعة الى ثقافة سياسية تعتمد على المشاركة، عبر جملة من الآليات الاجتماعية والتربوية بالاعتماد على للفرد من خلال الأسرة، أداة التنشئة الاجتماعية التنشئة الاجتماعية الرئيسة الى رياض الأطفال والمدارس ووسائل الإعلام والجامعات والجمعيات والنوادي الرياضية والاجتماعية والثقافية، فالثقافة السياسية هي

بالأساس مدلول جماعي وليس فردي وتأسيساً على ذلك "إن الثقافة السياسية ليست نمطاً قيمياً فردياً ولكنها نظام من القيم والمعتقدات يرتبط بأفراد مجتمع معين يتعرضون لخبرات تنشئة مختلفة الى حدا ما، ولهذا فمن المتوقع دائماً أن تنطوي الثقافة السياسية لأي مجتمع على قدر من عدم التجانس، وهو ما يرتد الى تباين الانتماءات الجيلية أو الإقليمية أو اللغوية أو الدينية أو الطبقية أو المهنية(المنوفي، ١٩٨٥: ١٧١).

هناك ثلاثة ركائز للانتماء والمواطنة وهي كالتالي(العادلي، ٢٠٠٤: ١٤):

١. **المساواة**: وهي دعامة أساسية لتفعيل المواطنة ضمنتها الأديان وغيرها من الشرائع، ومنها المساواة ضد التمييز، فلا يجب التمييز بين أفراد المجتمع في المعاملة وفقاً لخصائص الأفراد أو طوائفهم أو طبقاتهم، فلا بد إن يكونوا سواسية تحت ظل القانون، وعلى الأفراد أيضاً إن يتجاوزوا وهم يتعاملون مع بعضهم البعض كمواطنين حدود الانتماءات الضيقة الخاصة، الأسرية أو القبلية أو المهنية أو العرقية أو غيرها.

٢. **العدل**: وهو مطلب ضروري ينشده كل أفراد المجتمع، والالتزام به من قبل المجتمع ومؤسساته تجاه الأفراد يؤدي الى الايجابية في الأداء والمشاركة الفاعلة، والى الترابط الاجتماعي القوي بين جزئيات المجتمع، والعدالة المدعومة بسلطة لقانون يهيء الفرص للتواصل الجيد بين أفراد المجتمع وتجعل المجتمع يعمل ككيان واحد قوي متماسك.

٣. **الحرية**: تبرز الحرية خصائص الشخصية وتعزز الثقة لدى المواطن وتوسع آفاق المشاركة الاجتماعية، كما إن المواطنة في المجتمعات المتقدمة تتضح من خلال الجماعات التي تستند أعمالها وعلاقاتها على الحرية والتوافق والرضا والتعامل فيما بين أفرادها على أساس من المشاركة الفاعلة.

تعد الأسرة البيئة الأولى لتنشئة الطفل، والمحطة الأولى التي يتزود خلالها الطفل أهم أسس التربية، والنواة التي ينبثق منها صلاح أو اعوجاج سلوك وشخصية الطفل، لكونها مصدراً لتكوين الشخصية والانتماء والهوية الإنسانية والوطنية من خلال الدور الذي تقوم به في تربية الناشئة، فالوطن بكافة أركانه ومؤسساته يهدف نحو تكوين البيئة الملائمة لرقي المواطنين لن يصل إلا إذا ابتدأ سريان هذه الروح وهذه التوجهات والأهداف ذاتها من داخل الأسرة. فدورها هو الأساس الذي تقوم على ركائزه برامج مؤسسات الوطن، ومن أهم مسؤوليات الأسرة إعداد الفرد لا سيما الناشئة نفسياً وجسمياً وعاطفياً واجتماعياً، وذلك بواسطة تغذيته بالأسس السليمة للحياة والعمل في المجتمع وتزويده بالمهارات والمواقف الأساسية التي يحتاجها الفرد، وبذلك يستطيع الفرد أن يتعايش في مجتمعه عن طريق كسب الاحترام المجتمعي، بل يحتم أن يكون التوجه لتزويد المجتمع بمواطن صالح يقوم بدوره في إفادة نفسه ودينه ووطنه بوسائل تمكنه من استيعاب ثقافته الاجتماعية، والتفاعل مع وجدان هذه الأمة، قال تعالى: يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأثنى، وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله أتقاكم،(صدق الله العظيم)، إن حسن الانتماء للدين وللوطن يضفي على نفس الفرد الاطمئنان والاستقرار، وفقدان هذا الحس يؤثر على الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي في الوطن، وبالتالي فإن التربية والتنشئة على الانتماء للدين وللوطن والبدء في ذلك من الأسرة يعد من أهم عوامل التنمية في المجتمعات، ويمكن للوالدين اتخاذ وسائل عدة لتكريس حب الوطن والمواطنة الصالحة في نفوس أبنائهم، نذكر منها ما يلي(الرياض السعودية، ٢٠٠٥: ٥/٢٦):

- اغتنام كل فرصة للحديث المباشر مع الأبناء حول مقومات المواطنة الصالحة.

- ترديد الأناشيد التي تدعو إلى فعل الخيرات والسعي لخدمة الوطن.

- تزويد مكتبة المنزل بكتب وأدبيات وأشرطة صوتية تحتوي على المفاهيم المقومة للمواطنة الصالحة.

- المشاركة مع الأبناء في رسم صور حول منجزات الوطن، ولصقها على جدران غرفهم.

- قص القصص المحفزة على حب الوطن والمقومة لشخصية الطفل باتجاه المواطنة الصالحة.

- التعريف بالوطن جغرافيا وبأهميته الجغرافية على خارطة بسيطة.

- التعريف بصروح الوطن بأخذ الأبناء في جولات تشمل المواقع التاريخية والتراثية والمتاحف في البلاد، مع سرد قصة كل موقع منها.

- تنشئة الأبناء على العادات الصحية للمواطن المخلص لوطنه واحترام قواعد وأنظمة الأمن والسلامة، وأن يبينوا لهم بالأمثلة والشواهد المقربة إلى عقولهم بأن هذه الأنظمة والقوانين إنما وضعت لحفظ سلامتنا والحفاظ على مصالحنا وحقوقنا ولتسيير شؤوننا الحياتية.

- توعية الأبناء والأحفاد بتاريخ وطنهم والتركيز على الجوانب المشرقة في هذا التاريخ.

- تعريف الأبناء والأحفاد بالرموز الدينية والوطنية الذين طالما خدموا الوطن في الماضي في المجالات العلمية والدينية والاجتماعية وغيرها.

ولدعم تربية المواطنة الصالحة و تعزيزها في نفوس أطفالها وفي سلوكهم، ينبغي للأسرة التركيز على المحاور التالية(الفيفي، ٢٠١٤):

١-ربط الطفل بالمقومات الروحية والمادية للشخصية الوطنية، وتنشئته على التمسك بها وبقيم مجتمعه، والربط بينها وبين هويته الوطنية، وتوعيته بالمخزون الثقافي الوطني؛

٢. تأصيل حب الوطن والانتماء في نفوس الناشئة في وقت مبكر، عبر تعزيز الشعور بشرف الانتماء للوطن، والعمل من أجل رقيه وتقدمه، والدعوة إلى إعداد النفس للعمل من أجل خدمة الوطن ودفع الضرر عنه، والحفاظ على مكاسبه، والمشاركة الفاعلة في خطط تنميته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛

٣. تعويد الطفل على الطهارة الأخلاقية وصيانة النفس والأهل والوطن من كل الأمراض الاجتماعية والأخلاقية الذميمة، وحثه على التحلي بأخلاقيات المواطن الواعي بأمور دينه ودنياه؛

٤. تعزيز الثقافة الوطنية بنقل المفاهيم الوطنية للطفل، وبث الوعي فيه بتاريخ وطنه وإنجازاته، وتثقيفه بالأهمية الجغرافية والاقتصادية للوطن.

٥. العمل على إدراك الطفل للمعاني التي يرمز لها "العلم"، والنشيد الوطني.

٦. حقوق المواطنين وتسير شؤونهم، وتنشئتة على حب التقيد بالنظام والعمل به.

٧. تهذيب سلوك الطفل وأخلاقه، وتربيته على حب الآخرين والإحسان لهم، وعلى الأخوة بين المواطنين، وحب السعي من أجل قضاء حاجات المواطنين والعمل من أجل متابعة مصالحهم وحل مشاكلهم ما أمكن ذلك، ومن دون مقابل.

٨. تعويد الطفل على حب العمل المشترك، وحب الإنفاق على المحتاجين، وحب التفاهم والتعاون والتكافل والألفة بين كافة المستويات الاقتصادية في الوطن.

٩. نشر حب المناسبات الوطنية الهادفة والمشاركة فيها والتفاعل معها، والمشاركة في نشاطات المؤسسات المدنية وإسهاماتها في خدمة المجتمع بالمشاركة في المناسبات التي تكرس تعاون المجتمع.

١٠. تعزيز حب التصدي لكل معتد على الوطن، والدفاع عنه بالقلم واللسان والسلاح.

١١.تقديم يد العون للفئات المعوزة وذوي الحاجات من المواطنين، وغرس روح المبادرة بالأعمال الخيرية.

إن وسيلة الأسرة في عملية التنشئة السياسية هي نقل الثقافة السياسية والوعي السياسي بصورتها الجديدة والمتطورة، وهو ما يمكن إن نطلق عليه أيضا التربية السياسية بحيث تكون الأسرة حلقة الوصل بين الفرد والمجتمع السياسي وهنا نقصد بالمجتمع السياسي هو الأفراد الذي يهتمون بالسياسة ونشر الوعي والثقافة السياسية، كالأحزاب والجمعيات والنقابات، وهذا يؤدي بدوره الى تكامل أجزاء المجتمع جميعها للقيام بدورها اتجاه التنشئة السياسية وهو ما يؤدي الى مجتمع ديمقراطي قوي البنية السياسية يساهم في إصلاح الأنظمة بجميع أشكالها ابتداء من نظام الأسرة وحتى نظام الدولة(داوود، ٢٠١٢: ٨٩).

مما سبق نجد إن للأسرة دور كبير ومهم في تعزيز وترسيخ قيم ومبادئ المواطنة والانتماء والولاء للمجموعة التي تتبع لها الأسرة سواء أكانت عشيرة أو بلدة أو دولة أو لغة أو دين، وتنشأ قيم الانتماء والمواطنة مع نشأة الطفل عندما يرى والده ويقلده في أفكاره.

الفصل الثاني : إجراءات الدراسة الميدانية ونتائجها

بعد إن استعرض الباحث دور الأسرة في عملية التنشئة السياسية في الاردن، وتوضيح أهم المفاهيم والأدوار التي تقوم بها الأسرة، كجزء مهم في المجتمع المدني بالإضافة الى الدور الذي تقوم به باقي المؤسسات، وكذلك توضيح مفهوم التنشئة السياسية، حاول الباحث في هذا الفصل عرض إجراءات الدراسة وتوضيح الخطوات التي اتبعها خلال قيامه باجراء الدراسة الميدانية بالتفصيل.

أولا: أهداف الدراسة الميدانية: تهدف الدراسة الميدانية الى ما يلي:

- التعرف على دور الأسرة في غرس قيم الديمقراطية والمواطنة والعدالة.
- التعرف على دور الأسرة في تعزيز النزعة الفردية والاستقلالية الشخصية والاعتماد على الذات.
- التعرف على دور الأسرة في تعزيز الهوية الوطنية والمحافظة على المنجزات الوطنية.
- التعرف على دور الأسرة في التنشئة السياسية من خلال البرامج والمناسبات والأنشطة والمبادرات الوطنية.

ثانيا: أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

- معرفة آراء أهالي ومواطني مدينة المفرق حول دور الأسرة في عملية التنشئة السياسية في الأردن.
- اقتراب الباحث من الواقع بشكل مباشر، لتكون نتائج الدراسة أكثر موضوعية وواقعية.

ثالثا: مجتمع الدراسة: لقد اختار الباحث عينة قصدية من مواطني مدينة المفرق بلغ عددها ٣٠٠ فرداً، بعضهم من طلبة الجامعات، وبعضهم من الموظفين، والبعض الآخر من غير المتعلمين أو الموظفين، وكذلك كان مجتمع العينة مكوناً من ذكور وإناث، كما شمل مجتمع الدراسة أفراداً منتميين لأحزاب أردنية ومنظمات مجتمعية والنقابات المهنية، وقد قام الباحث بتوزيع استمارة الاستبيان ليشمل مجتمع العينة جميع الأحياء والمناطق التابعة لمدينة المفرق.

رابعا: أدوات جمع البيانات اللازمة للدراسة: استخدم الباحث نوع واحد من أدوات جمع البيانات، وهي استمارة الاستبيان كأداة رئيسية، وفيما يلي توضيح للخطوات التي انتهجها في بناء الأداة:

أ. استمارة الاستبيان: قام الباحث بتصميم استمارة استبيان تشتمل على جزأين، استخدم الجزء الأول في جمع البيانات الشخصية عن المبحوثين، أما الجزء الثاني من الاستمارة فهو عبارة عن استخدام أكثر من مقياس لمجموعة من الأسئلة والبنود تم بناؤه من قبل الباحث من خلال التركيز على أربعة اتجاهات.

ولقد راعا الباحث عند بناءه لهذه الاستبانه الشروط الأولية في بناء المقاييس وهي:

١. الموضوعية: حيث قام الباحث بتوضيح إجراءات الاختبار من حيث وضوح التعليمات، وتحديد الهدف من الدراسة، وطريقة التصحيح، فقد تمت صياغة تعليمات الإجابة عن المقياس كما يلي: "يقوم الباحث بإجراء دراسة ميدانية بعنوان: دور الأسرة في التنشئة السياسية في الأردن، دراسة حالة : مدينة المفرق، آملاً منكم حسن التعاون في تعبئة هذه الاستبانه، علماً بأن المعلومات التي ستدلون بها ستعامل بسرية تامة، ولن تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي.

٢. الشمول: حيث راعَ الباحث إن يشمل المقياس جميع جوانب محتوى البيانات الأساسية اللازمة للدراسة، وان يتناسب مع المستويات العقلية والعلمية المتباينة لأفراد عينة الدراسة.

خامسا: خطوات بناء المقياس: لقد اتبع الباحث عدة خطوات في بناء المقياس وهي:

الخطوة الأولى: تحديد الاتجاهات التي تكون بمجملها بنية المقياس: بناء على أهداف الدراسة وفروضها، قام الباحث ببناء الاستبانه وأسئلتها المختلفة والتي كانت تحتوي على أكثر من مقياس، ولكن كان هناك أربعة بنود رئيسية مثلتها بالاتجاهات التالي:

(١)الاتجاه نحو دور الأسرة في غرس قيم الديمقراطية والمواطنة والعدالة.

(٢)الاتجاه نحو دور الأسرة في تعزيز النزعة الفردية والاستقلالية الشخصية والاعتماد على الذات.

(٣)الاتجاه نحو دور الأسرة في تعزيز الهوية الوطنية والمحافظة على المنجزات الوطنية.

(٤)الاتجاه نحو دور الأسرة في التنشئة السياسية من خلال البرامج والمناسبات والأنشطة والمبادرات الوطنية.

الخطوة الثانية: صدق الأداة: للتحقق من صدق الأداة، تم عرض الاستبانه على مجموعة من المتخصصين، وبعد الإطلاع على اقتراحات وملاحظاتهم، حيث اعتمد الباحث الفقرات التي تم إقرارها، بعد أن تم حذف بعض الفقرات التي لم تكن ممثلة تماما للمحور الذي وضعت فيه، وتم استبعاد جميع الفقرات التي اتفق على عدم صلاحيتها أو تعديلها بما يتلاءم مع طبيعة الدراسة.

الخطوة الثالثة: ثبات الأداة: من أجل التحقق من ثبات أداة الدراسة تم استخدام معادلة كرونباخ الفا لحساب معامل الثبات لكافة مجالات أداة الدراسة والتي بلغ عددها (٦) مجالات، فبلغت قيمة الثبات محسوبا على أساس الدرجة الكلية (٠.٩٣)، كما قام الباحث بحساب معاملات الاتساق الداخلي لمجالات الدراسة وكما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (١)

معاملات الثبات لمجالات الدراسة

الاتجاه	عدد الفقرات	الاتساق الداخلي
الاتجاه نحو دور الأسرة في غرس قيم الديمقراطية والمواطنة والعدالة	١٠	٠.٩١
الاتجاه نحو دور الأسرة في تعزيز النزعة الفردية والاستقلالية الشخصية والاعتماد على الذات.	١٠	٠.٨٧
الاتجاه نحو دور الأسرة في تعزيز الهوية الوطنية والمحافظة على المنجزات الوطنية	١٠	٠.٩٢
الاتجاه نحو دور الأسرة في التنشئة السياسية من خلال البرامج والمناسبات والأنشطة والمبادرات الوطنية	١٠	٠.٩٠
الأداة الكلي	٤٠	٠.٩١

وتدل معاملات الثبات هذه على تمتع الأداة بصورة عامة بمعامل ثبات عال (٠.٩١)

سادسا: تنفيذ الدراسة الميدانية: بعد إن أصبحت أداة الدراسة جاهزة، قام الباحث بتوزيع الاستبانه على أفراد العينة المقصودة، من خلال زيارة جامعة ال البيت، وبعض

الجمعيات، والمدارس، بالإضافة الى اختيار مواطنين بطريقة عشوائية من تجار المفرق وسائقي التكسي وربات البيوت، وتم توزيع الاستبانه عليهم بشكل مباشر، وإبلاغ كل فرد من العينة بموضوع الدراسة والهدف منها وأنها لا تهدف أبدا لأي عمل سياسي أو حزبي، وأن المعلومات التي سيقومون بتعبئتها ستعامل بسرية تامة، وعلى ضوء ذلك فإنه يمكن القيام بتحليل نتائج الاستبانه من خلال تحليل الإجابات التي تم الحصول عليها من قبل أفراد العينة.

سابعا: خصائص مجتمع الدراسة: من خلال البيانات العامة التي تم جمعها عن المبحوثين بواسطة الاستمارة، وباستخدام التكرارات الإحصائية تم تحديد خصائص مجتمع الدراسة، وذلك بهدف التعرف على صفات مجتمع المبحوثين من حيث التركيبة العلمية والعملية والاجتماعية، حيث إن هذه الصفات تمثل متغيرات قد يؤثر تغيرها في نتيجة هذه الدراسة، إذا ما أعيد تطبيقها في وقت لاحق، وكذلك قد يؤثر تغيرها في نتائج الدراسات المماثلة إذا ما طبقت على نفس مجتمع هذه الدراسة، واتخذت نتيجة الدراسة كمحك لنتائجها، وبعض هذه التوزيعات التكرارية لبعض هذه المتغيرات تم عرضها على الترتيب التالي:

١- الجنس: (٥٢.٧%) ذكور و (٤٧.٣%) إناث، كما في الجدول(٢)، والشكل(٢).

جدول(٢):الجنس **الشكل(١):الجنس**

الجنس	التكرار	النسبة المئوية %
ذكر	١٥٨	٥٢.٧
انثى	١٤٢	٤٧.٣

المجموع	٣٠٠	١٠٠

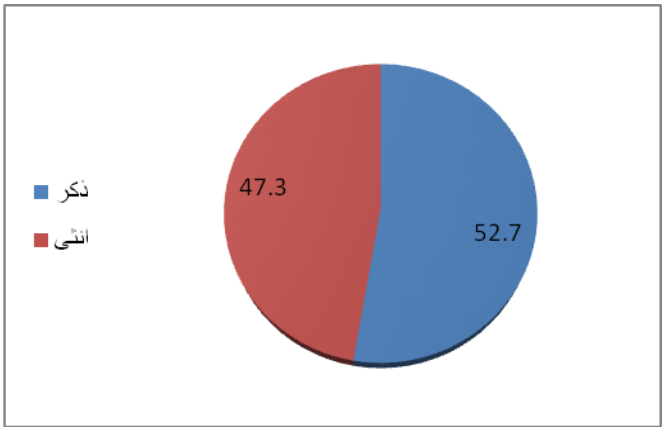

٢- الديانة: (٩١.٣%) مسلم و (٨.٧%) مسيحي، كما في الجدول(٣)، والشكل(٣).

جدول(٣): الديانة

الديانة	التكرار	النسبة المئوية %
مسلم	٢٧٤	٩١.٣
مسيحي	٢٦	٨.٧
المجموع	٣٠٠	١٠٠

الشكل(٢): الديانة

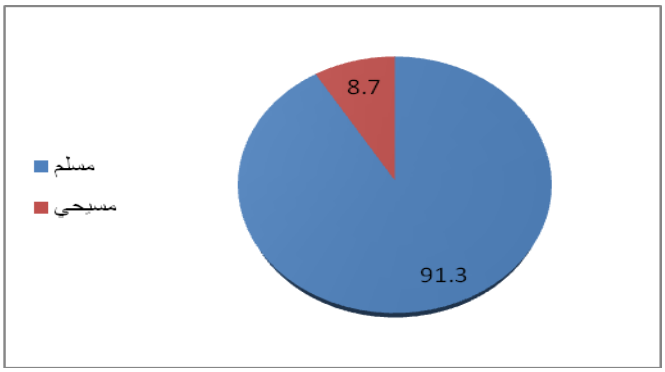

٣- العمر: (٦٨.٠%) تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠ الى ٢٩سنة، (١٥.٠%) تتراوح أعمارهم ما بين ٣٠ الى ٣٩ سنة، (١٠.٣%) تتراوح أعمارهم ما بين ٤٠ الى ٤٩ سنة، (٦.٧%) أعمارهم ٥٠ سنة فما فوق، كما في الجدول(٤)، والشكل(٤).

جدول(٤): العمر

العمر سنة	التكرار	النسبة المئوية %

الشكل(٣): العمر

٢٩-٢٠	٢٠٤	٦٨
٣٩-٣٠	٤٥	١٥
٤٩-٤٠	٣١	١٠.٣
٥٠ فما فوق	٢٠	٦.٧
المجموع	٣٠٠	١٠٠

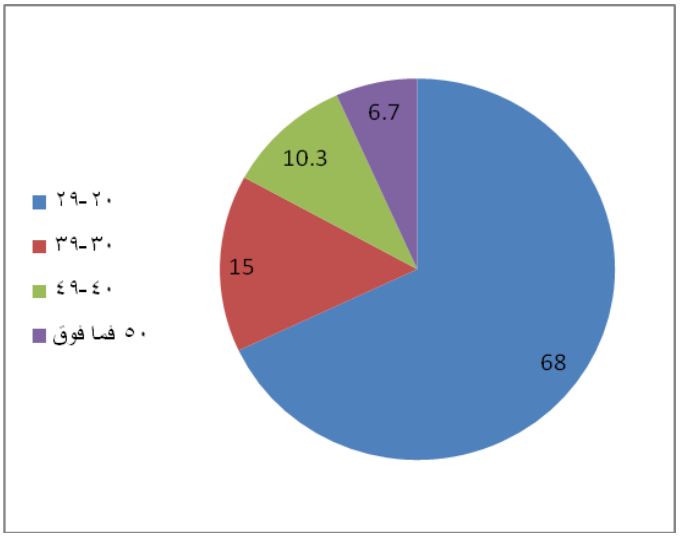

٤- عدد أفراد الأسرة: (١٥%) عدد أفراد الأسرة يتراوح ما بين ٢ الى ٤ أفراد، (٦١.٧%) عدد أفراد الأسرة يتراوح ما بين ٥ الى ٧ أفراد، (١٥%) عدد أفراد الأسرة يتراوح ما بين ٨ الى ١٠ أفراد، (٥.٦%) عدد أفراد الأسرة أكثر من ١١، كما في الجدول(٥)، والشكل(٥).

جدول(٥): عدد أفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة	التكرار	النسبة المئوية %
٤-٢	٥٣	١٧.٧
٧-٥	١٨٥	٦١.٧
١٠-٨	٤٥	١٥
١١ فما فوق	١٧	٥.٦

الشكل(٤): عدد أفراد الأسرة

المجموع	٣٠٠	١٠٠

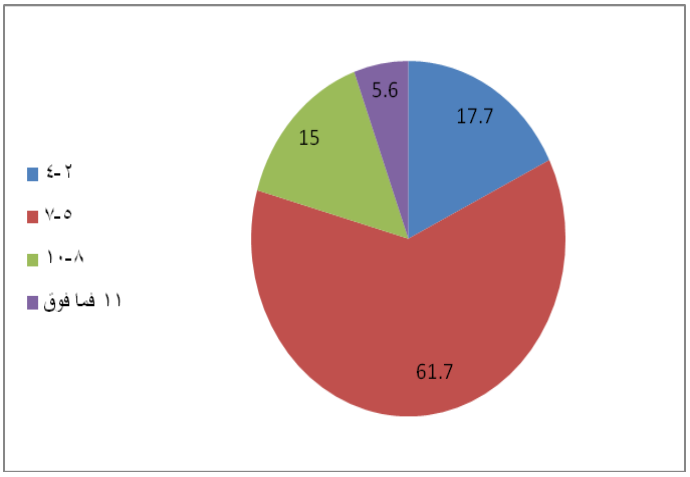

٥- الحالة الاجتماعية: (٦٤%) متزوج، (٣٣.٦%) أعزب، (٢.٤%) مطلق، كما في الجدول(٦)، والشكل(٦).

جدول(٦): الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية %
متزوج	١٩٢	٦٤
اعزب	١٠١	٣٣.٦
مطلق	٧	٢.٤
المجموع	٣٠٠	١٠٠

الشكل(٥): الحالة الاجتماعية

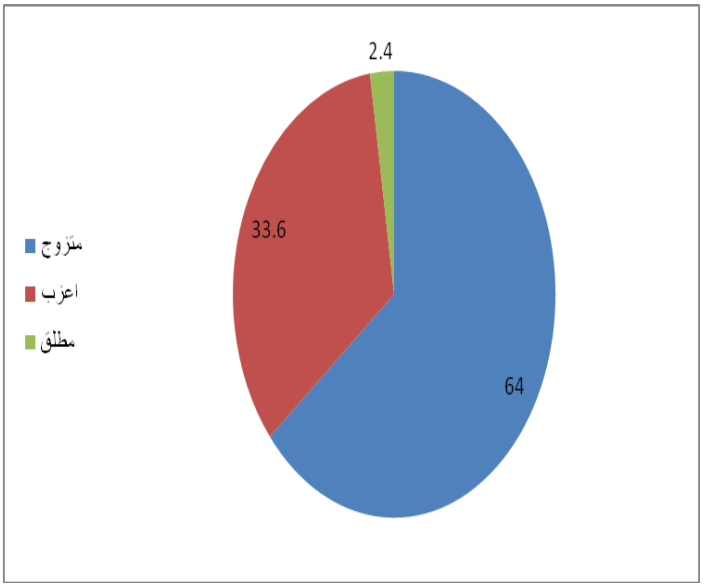

٦- المستوى التعليمي: (٢.٣%) أمي، (٦.٣) أساسي، (١١.٧) ثانوي، (٦٩%) جامعي، (١٠.٧%) دراسات عليا، كما في الجدول(٧)، والشكل(٧).

جدول(٧): المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية %
أمي	٧	٢.٣
أساسي	١٩	٦.٣
ثانوي	٣٥	١١.٧
جامعي	٢٠٧	٦٩
دراسات عليا	٣٢	١٠.٧
المجموع	٣٠٠	١٠٠

الشكل(٦): المستوى التعليمي

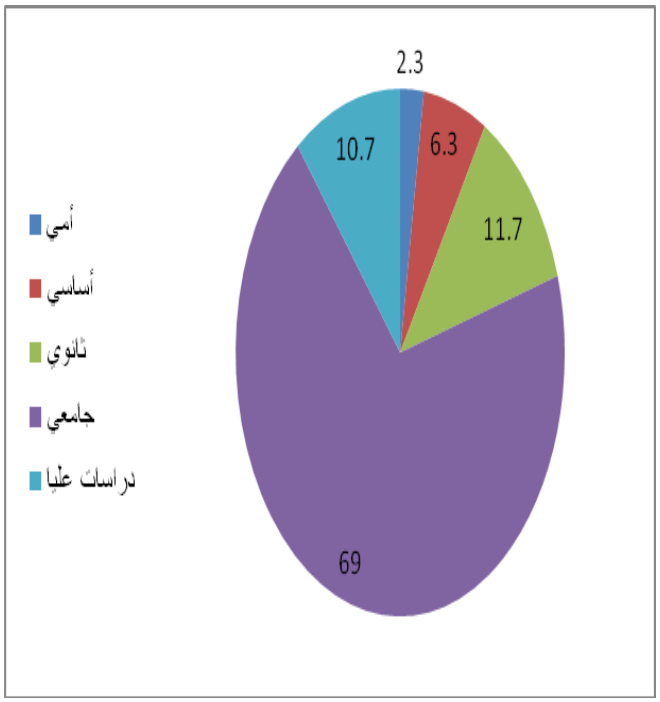

٧- مستوى الدخل: (٦٢.٣%) مستوى الدخل متدني اقل من ٥٠٠ دينار، (٣٠.٤%) مستوى الدخل متوسط ما بين ٥٠١ و ٩٩٩ دينار، (٧.٣%) مستوى الدخل مرتفع أكثر من ١٠٠٠ دينار، كما في الجدول(٨)، والشكل(٨).

جدول(٨): مستوى الدخل

مستوى الدخل	التكرار	النسبة المئوية %
اقل من ٥٠٠	١٨٧	٦٢.٣
بين ٥٠١-	٩١	٣٠.٤

الشكل(٧): مستوى الدخل

٩٩٩		
اكثر من ١٠٠٠	٢٢	٧.٣
المجموع	٣٠٠	١٠٠

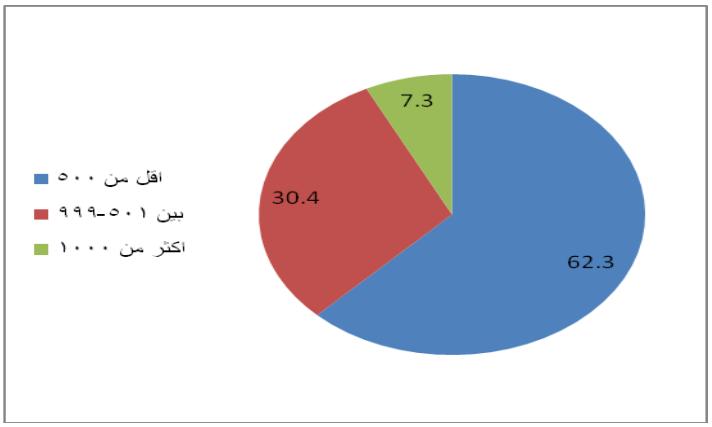

٨- المهنة: (٤٢.٣%) يعمل موظف حكومي، (٢٣%) يعمل في القطاع الخاص، (١٦.٤%) متقاعد، (١٨.٣%) عاطل عن العمل، كما في الجدول(٩)، والشكل(٩).

جدول(٩): المهنة **الشكل(٨): المهنة**

المهنة	التكرار	النسبة المئوية %
موظف حكومي	١٢٧	٤٢.٣
قطاع خاص	٦٩	٢٣
متقاعد	٤٩	١٦.٤
عاطل عن العمل	٥٥	١٨.٣
المجموع	٣٠٠	١٠٠

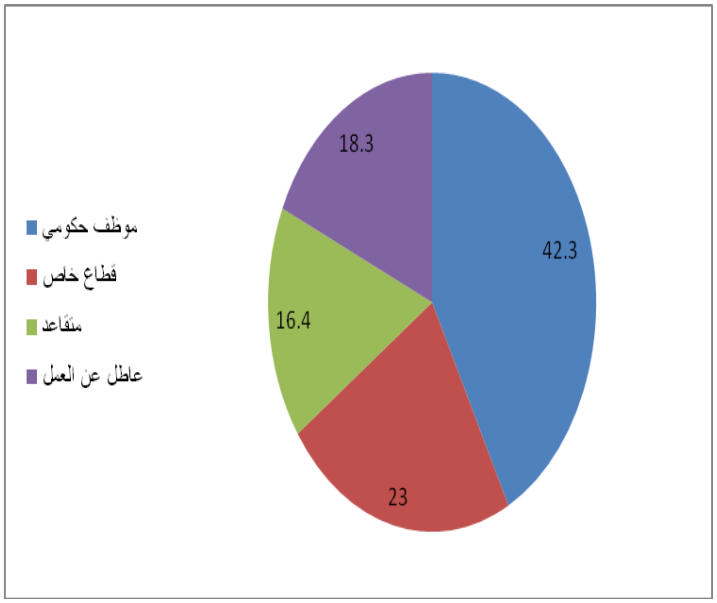

٩- (١٨.٣%) من أفراد العينة ينتمون الى (حزب سياسي، نقابة مهنية، ناد، جمعية، رابطة....الخ)، و (٨١.٧%) لا ينتمون، كما في الجدول(١٠)، والشكل(١٠).

جدول(١٠): الانتماء الحزبي

الانتماء الحزبي	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	٥٥	١٨.٣
لا	٢٤٥	٨١.٧
المجموع	٣٠٠	١٠٠

الشكل(٩): الانتماء الحزبي

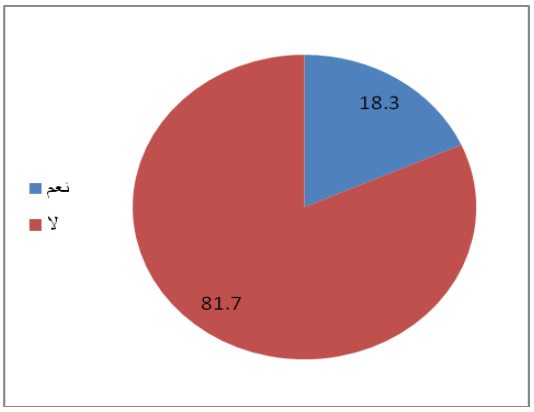

١٠- (٧٨.٧%) من أفراد العينة شارك في الانتخابات البلدية والنيابية الماضية، و (٢١.٣%) من أفراد العينة لم يشاركوا في أي منها، كما في الجدول(١١)، والشكل(١١).

جدول(١١): المشاركة في الانتخابات

المشاركة في الانتخابات	التكرار	النسبة المئوية %
نعم	٢٣٦	٧٨.٧
لا	٦٤	٢١.٣
المجموع	٣٠٠	١٠٠

الشكل(١٠): المشاركة في الانتخابات

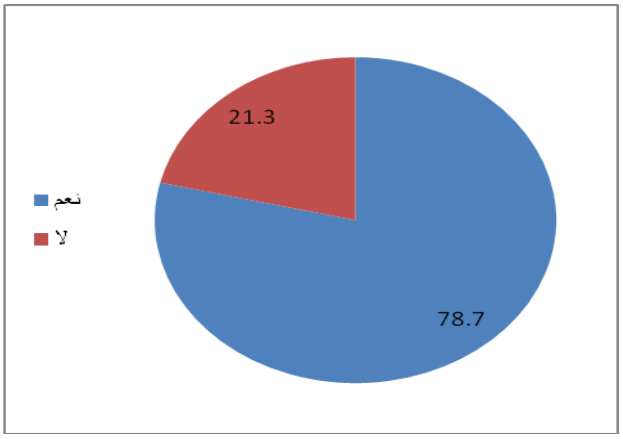

من خلال البيانات السابقة يتبين لنا ما يلي:

أ. يشكل الذكور ما نسبته (٥٢.٧%) من مجتمع الدراسة، وهي قريبة نوعا ما الى نسبة الإناث البالغة (٤٧.٣%).

ب. تغلب على ديانة أفراد العينة الديانة الإسلامية حيث بلغت نسبة المسلمين (٩١.٣%).

ج. يغلب الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٢٠ الى ٢٩ سنة على أفراد العينة حيث بلغت نسبتهم ما يقارب(٦٨%).

د. يغلب على أفراد العينة أنهم غير متزوجين، حيث بلغت نسبتهم ما يقارب(٥٦%) من مجتمع الدراسة، ويعود ذلك في إن معظم أفراد العينة هم من فئة الشباب الجامعيين الذين هم على مقاعد الدراسة.

ه. يغلب على مجتمع الدراسة الفئة الجامعية، التي أكملت مرحلة البكالوريوس، حيث بلغت النسبة (٦٩%).

و. يغلب على مجتمع الدراسة الدخل الشهري المتدني الذي يقل عن ٥٠٠ دينار حيث بلغت نسبتهم(٦٢.٣).

ي. يغلب القطاع الحكومي على مجتمع الدراسة حيث بلغت نسبتهم ما يقارب (٤٠.٦%) من مجتمع الدراسة، تليها فئة العاطلين عن العمل بنسبة تقارب (٣٦.٧%).

ثامنا: تحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات

لقد تناول الباحث في هذا الجزء من الدراسة تحليل النتائج التي تم التوصل إليها من خلال استمارة الاستبيان التي وزعت على أفراد العينة من اجل التوصل الى دور الأسرة في

التنشئة السياسية في الأردن، وذلك بالتركيز على عدة اتجاهات مهمة تمثل فرضيات الدراسة وتساؤلاتها حيث سيتم قبول أو رفض فرضيات الدراسة الرئيسية والفرعية والإجابة عن تساؤلات الدراسة من خلال استخدام اختبار (One Sample T-Test)، وأيضا استخدام مجموعة أخرى من الاختبارات المختارة من برنامج (SPSS)، وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة:

أ. اختبار الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على إن هناك دور للأسرة في غرس قيم الديمقراطية والمواطنة وتعزيز النزعة الفردية والاستقلالية والاعتماد على الذات، وتم دمج فقرات الاتجاه الأول والثاني لتحليل واختبار الفرضية الفرعية الأولى.

الاتجاه الأول: الاتجاه نحو دور الأسرة في غرس قيم الديمقراطية والمواطنة والعدالة، ومن خلال تحليل مستوى الدلالة لفقرات الاتجاه الأول تبين لنا إن مستوى الدلالة للفقرات من ١ الى ١٠ تساوي ٠.٠٠٠ وبالتالي فهي اقل من ٠.٠٥(P-value<٠.٠٥)، مما يعني إن هناك دور للأسرة في غرس قيم الديمقراطية والمواطنة والعدالة.

من خلال التمعن في الجدول(١٢) والذي يمثل التوزيع النسبي والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع فقرات الاتجاه الأول، حيث تتراوح النسب المئوية ما بين ٧٠% الى ٩٩%، وتعتبر عالية جدا، فلو نظرنا على سبيل المثال الى الفقرة (٧)، "أشجع أفراد أسرتي على التمسك بحقوقهم والدفاع عنهم"، نلاحظ إن ٩٨.٧% يرون انه من الضروري تشجيع أفراد الأسرة على التمسك بحقوقهم والدفاع عنها، وتبنى التنشئة السياسية على أساس المطالبة بالحقوق والحريات وهذا دليل على إن أفراد العينة يؤثرون في أسرهم، ويعملون على تعميق التنشئة السياسية لديهم، ومن خلال التمعن في المتوسطات الحسابية

يتبين إن اغلبها اقل من أو اقرب الى (٢)، وهذا يعني إن جميع أفراد العينة يتوافقون مع إن يكون هناك دور للأسرة في غرس قيم الديمقراطية والمواطنة والعدالة.

الجدول(١٢): دور الأسرة في غرس القيم الديمقراطية والمواطنة والعدالة.

الفقرة	%					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة		
يشارك كافة أفراد أسرتي في النقاش والحوار في الكثير من المسائل السياسية	١٢	٣٨.٣	٣٨.٧	٩	٢	٢.٥٠٦٧	٠.٨٤٢٢٣
يشجع أفراد أسرته على الاهتمام بالمسائل السياسية	٩.٧	٤٢.٧	٤١.٣	٤.٧	١.٧	٢.٤٦	٠.٧٩٨٢٤
أحاول تعليم أبناء أسرتي قيم الحوار والانفتاح على الآخر ورفض التسلط	٣٨	٥٣.٧	٥	٣.٣	٠	١.٧٣٦٧	٠.٧٠٤٧٢
أحاول التقيد بالقوانين دائما وأشجع أفراد أسرتي على ذلك	٣٥.٣	٥٩.٣	٢.٧	٢.٧	٠	١.٧٢٦٧	٠.٦٤٢٩١
اعلم أبناء أسرتي رفض التمييز على أسس عنصرية أو طائفية أو دينية أو إقليمية	٥٩.٣	٣٣	٦.٧	٠	١	١.٥٠٣٣	٠.٧١٠٦٤
احفز أفراد أسرتي على التعبير عن آرائهم دون خوف أو تردد	٢٥.٧	٤٢.٣	٢.٧	٢.٣	٠	١.٥٤٦٧	٠.٦٦٥٣١
أشجع أفراد أسرتي على التمسك بحقوقهم والدفاع عنهم	٦٧.٣	٣١.٣	١.٣	٠	٠	١.٣٤	٠.٥٠١٩٠
أحاول دائما الالتزام بالأنظمة والقوانين واربي أبنائي على ذلك	٥٥.٣	٤٠.٣	٣	١.٣	٠	١.٥٠٣٣	٠.٦٢٥٣
احرص على إن ينال كل فرد من أفراد أسرتي حقه ولا أميز بين احد	٥٩.٧	٣٧	٣.٣	٠	٠	١.٤٣٦٧	٠.٥٦٠٠٩
أحاول إن أكون القدوة لأفراد أسرتي ومثال العدل والانضباط	٥٧.٣	٣٨.٧	٤	٠	٠	١.٤٦٦٧	٠.٥٧٤٥٥

الاتجاه الثاني: الاتجاه نحو دور الأسرة في تعزيز النزعة الفردية والاستقلالية الشخصية والاعتماد على الذات، ومن خلال تحليل مستوى الدلالة لفقرات الاتجاه الأول تبين لنا إن مستوى الدلالة للفقرات من ١١ الى ٢٠ تساوي (٠.٠٠٠) وبالتالي فهي اقل من ٠.٠٥(P-value<٠.٠٥)، مما يعني إن هناك دور للأسرة في تعزيز النزعة الفردية والاستقلالية الشخصية والاعتماد على الذات.

الجدول(١٣): دور الأسرة في تعزيز النزعة الفردية والاستقلالية الشخصية والاعتماد على الذات.

الفقرة	%					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة		
يتمتع كل فرد في أسرتي بكامل الحرية الشخصية في أفكاره وميوله	٢٩	٦٠.٣	٥.٣	٢.٧	٢.٧	١.٨٩٦٧	٠.٨٢٥٥٩
يستطيع الفرد في أسرتي إن يعمل لمصلحته الخاصة	١٩.٣	٤١.٣	٢٧.٣	٩.٣	٢.٧	٢.٣٤٦٧	٠.٤٨١٣٤
اعتقد إن تحرر أفراد أسرتي من ضغوط المجتمع قيمة ايجابية	١٥.٣	٦١	٢٦	٦.٣	١.٣	٢.١٧٣٣	٠.٨١١٦٨
إن الحرية الشخصية تساهم في تفكيك الأسرة والمجتمع	١٩.٧	٢٧	٢٢.٣	٢٥.٧	٥.٣	٢.٧	١.٢٠٠٦١
أفراد أسرتي لديهم حرية الاختيار في الدراسة والعمل والزوج	٣٣	٤٣.٣	١٢.٧	٩	٢	٢.٠٣٦٧	٠.٩٩٣٣
لا بد من مقاومة المبادرات الفردية والاختلافات للحفاظ على وحدة الأسرة	٢٢	٤٥	٢٤	٧.٧	١.٣	٢.٢١٣٣	٠.٩١٨٦٨
التدخل في خصوصيات الآخرين عمل مناف للأخلاق والتربية الصحيحة	٤٥.٧	٣٨.٣	٩	٤	٣	١.٨٠٣٣	٠.٩٧٠١٢
أشجع أفراد أسرتي على اتخاذ قرارات فردية وتحمل نتائجها	٢٩.٧	٤٣	١٥.٣	٨.٧	٣.٣	٢.١٣	١.٠٤٠٨٥
اعتقد إن فرض قيود وكوابح على الفرد ضروري لمصلحة المجتمع	٢١.٧	٤٢.٧	١٥	١٣	٧.٧	٢.٤٢٣٣	١.١٨٤١٢

أشجع أفراد أسرتي على الاعتماد على الذات لأنه يعكس الثقة بالنفس وإيمان الإنسان بقدراته وذاته	٤٧.٧	٤٥	٤	٢.٧	٠.٧	١.٦٣٦٧	٠.٧٤٣٧٥

من خلال التمعن في الجدول(١٣) والذي يمثل التوزيع النسبي والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع فقرات الاتجاه الثاني، حيث تتراوح النسب المئوية ما بين ٦٥% الى ٩٩%، وتعتبر عالية، فلو نظرنا على سبيل المثال الى الفقرة (٢٠)، " **أشجع أفراد أسرتي على الاعتماد على الذات لأنه يعكس الثقة بالنفس وإيمان الإنسان بقدراته وذاته** "، نلاحظ إن ٩٣% يرون انه من الضروري تشجيع أفراد الأسرة على الاعتماد على ذاتهم لأنه يعكس الثقة بالنفس وإيمان الإنسان بقدراته وذاته، وهذا ينعكس على الطريقة التي سيتخذها الفرد في قراراته وآرائه اتجاه القضايا السياسية الراهنة، ومن خلال التمعن في المتوسطات الحسابية يتبين إن اغلبها اقل من أو اقرب الى (٢)، وهذا يعني إن جميع أفراد العينة يتوافقون مع إن يكون هناك دور للأسرة في تعزيز النزعة الفردية والاستقلالية الشخصية والاعتماد على الذات.

من خلال نتائج الفقرات السابقة (١-٢٠)، نستطيع التحقق من الفرضية الاولى والتي تنص على إن: **"هناك دور للأسرة في غرس قيم الديمقراطية والمواطنة وتعزيز النزعة الفردية والاستقلالية والاعتماد على الذات"**.

نلاحظ من تحليل الفقرات (١-٢٠) إن مستوى الدلالة اقل من ٠.٠٥ ، وهذا يعني قبول الفرضية الأولى في الدراسة والتي تدمج ما بين الاتجاهين (الأول والثاني)

ب. اختبار الفرضية الفرعية الثانية والتي تنص على إن هناك دور للأسرة في التنشئة السياسية من خلال تعزيز الهوية الوطنية والمحافظة على المنجزات الوطنية

والبرامج والمناسبات والأنشطة والمبادرات الوطنية، وتم دمج فقرات الاتجاه الثالث والرابع لتحليل واختبار الفرضية الفرعية الثانية.

الاتجاه الثالث: الاتجاه نحو دور الأسرة في تعزيز الهوية الوطنية والمحافظة على المنجزات الوطنية، ومن خلال تحليل مستوى الدلالة لفقرات الاتجاه الأول تبين لنا إن مستوى الدلالة للفقرات من ٢١ الى ٣٠ تساوي (٠.٠٠٠) وبالتالي فهي اقل من ٠.٠٥(P-value<٠.٠٥)، مما يعني إن هناك دور للأسرة في تعزيز الهوية الوطنية والمحافظة على المنجزات الوطنية.

الجدول(١٤): دور الأسرة في تعزيز الهوية الوطنية والمحافظة على المنجزات الوطنية.

الفقرة	%					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة		
أحافظ على تماسك واستقرار أسرتي لأنه يسهم في تعزيز الهوية الوطنية	٤٩.٣	٤٥.٧	٣.٧	١.٣	٠	١.٥٧	٠.٦٣٢٢٧
يستطيع الفرد في أسرتي إن يعمل لمصلحته الخاصة	٥٣	٣٦.٧	٥	٢.٣	٣	١.٦٥٦٧	٠.٩١٠٠٦
اعتقد إن تحرر أفراد أسرتي من ضغوط المجتمع قيمة ايجابية	٤٥	٤٤.٧	٦.٣	٣	١	١.٧٠٣٣	٠.٧٩٨٤٠
إن الحرية الشخصية تساهم في تفكيك الأسرة والمجتمع	٣٠.٧	٢٧.٧	٢٤.٣	١٥	٢.٣	٢.٣٠٦٧	١.١٢٧٠٣
أفراد أسرتي لديهم حرية الاختيار في الدراسة والعمل والزوج	٥٠.٣	٤٠	٦.٧	١	٢	١.٦٤٣٣	٠.٨١٥٤٨
لا بد من مقاومة المبادرات الفردية والاختلافات للحفاظ على وحدة الأسرة	١٨.٣	١٥.٣	٢١.٧	٢٦	١٨.٧	٣.١١٣٣	١.٣٧٣٦٠
التدخل في خصوصيات الآخرين عمل مناف للأخلاق والتربية الصحيحة	٢٤	٤٥	٢٢	٢.٣	٦.٧	٢.٢٢٦٧	١.٠٥١٤٦
أشجع أفراد أسرتي على اتخاذ قرارات فردية وتحمل نتائجها	٦٦	٢٧	٤.٧	١.٣	١	١.٤٤٣٣	٠.٧٣٦١٦

اعتقد إن فرض قيود وكوابح على الفرد ضروري لمصلحة المجتمع	٥٩	٢٤.٧	١٣.٧	١.٣	١.٣	١.٦١٣٣	٠.٨٦٧٧٦
أشجع أفراد أسرتي على الاعتماد على الذات لأنه يعكس الثقة بالنفس وإيمان الإنسان بقدراته وذاته	٥٠.٣	٣٦	٩.٣	٣	١.٣	١.٧٥	١.٤٩٥٤٩

من خلال التمعن في الجدول(١٤) والذي يمثل التوزيع النسبي والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع فقرات الاتجاه الثالث، حيث تتراوح النسب المئوية ما بين ٦٠% الى ٩٨%، وتعتبر عالية، فلو نظرنا على سبيل المثال الى الفقرة (٢١)، " أحافظ على تماسك واستقرار أسرتي لأنه يسهم في تعزيز الهوية الوطنية "، نلاحظ إن ٩٥% يرون انه من الضروري المحافظة على تماسك واستقرار الأسرة لأنه يسهم في تعزيز الهوية الوطنية، ومن خلال التمعن في المتوسطات الحسابية يتبين إن اغلبها اقل من أو اقرب الى (٢)، وهذا يعني إن جميع أفراد العينة يتوافقون مع إن هناك دور للأسرة في تعزيز الهوية الوطنية والمحافظة على المنجزات الوطنية.

الاتجاه الرابع: الاتجاه نحو دور الأسرة في التنشئة السياسية من خلال البرامج والمناسبات والأنشطة والمبادرات الوطنية، ومن خلال تحليل مستوى الدلالة لفقرات الاتجاه الأول تبين لنا إن مستوى الدلالة للفقرات من ٣١ الى ٤٠ تساوي (٠.٠٠٠) وبالتالي فهي اقل من ٠.٠٥(P-value<٠.٠٥)، مما يعني إن هناك دور للأسرة في التنشئة السياسية من خلال البرامج والمناسبات والأنشطة والمبادرات الوطنية.

من خلال التمعن في الجدول(١٥) والذي يمثل التوزيع النسبي والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع فقرات الاتجاه الرابع، حيث تتراوح النسب المئوية ما بين ٧٥% الى ٩٩%، وتعتبر عالية، حيث إن من ٨٠% الى ٨٧% من أفراد العينة يشجعون أسرهم على تقديم المصلحة العامة والقيام بالأعمال التطوعية والشعور بالمسؤولية تجاه

القضايا الوطنية العامة، ومن خلال التمعن في المتوسطات الحسابية يتبين إن اغلبها اقل من أو اقرب الى (٢)، وهذا يعني إن جميع أفراد العينة يتوافقون مع إن يكون هناك دور للأسرة في تعزيز النزعة الفردية والاستقلالية الشخصية والاعتماد على الذات.

الجدول(١٥): دور الأسرة في التنشئة السياسية من خلال البرامج والمناسبات والأنشطة والمبادرات الوطنية.

الفقرة	%					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة		
أشجع أفراد أسرتي على الاهتمام بالمناسبات الوطنية مثل عيد الاستقلال والجيش	٢٣.٣	٥٤.٧	١٧	٢.٧	٢.٣	٢.٠٦	٠.٨٤٧٨٢
أشارك مع أفراد أسرتي في المبادرات الوطنية بحماس واهتمام	٢١.٧	٥٦	١٧.٣	٢.٧	٢.٣	٢.٠٨	٠.٨٣٨٢٨
اعتقد إن مبادرة كلنا الأردن مبادرة وطنية تستحق الاهتمام	٣٥.٧	٤٤.٣	١٣.٧	١.٣	٥	١.٩٥٦٧	٠.٩٩٩٠٦
أشارك وكافة أفراد أسرتي في الانتخابات البرلمانية والبلدية وغيرها	٣٢.٣	٤٢	٢٠.٧	٢	٣	٢.٠١٣٣	٠.٩٣٩٥٦
امنح صوتي في الانتخابات لمن يستحقه بغض النظر عن أي اعتبار	٤٣	٤٢.٣	١٣	٠	١.٧	١.٧٥	٠.٨٠٦٠٢
أشارك أفراد أسرتي في زيارة المواقع التاريخية في الأردن	٢٤	٥٨.٣	١٧.٣	٠	٠.٣	١.٩٤٣٣	٠.٦٦٤٥٣
أشجع أفراد أسرتي على تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة	٢٥.٧	٥٣.٧	١٥.٣	٤	١.٣	٢.٠١٦٧	٠.٨٣١٨٨
أشجع أفراد أسرتي على الأعمال التطوعية والعمل بروح الفريق	٢٩.٧	٥٦.٣	١٤	٠	٠	١.٨٤٣٣	٠.٦٤٣٠٤
أشجع أفراد أسرتي على متابعة الأحداث السياسية في البلاد	٢٢	٥٢.٧	١٩	٤.٧	١.٧	٢.١١٣٣	٠.٨٥٨٠٧

أشجع أفراد أسرتي على الشعور بالمسؤولية تجاه القضايا الوطنية العامة	٣٥	٥٠.٧	١٤.٣	٠	٠	١.٧٩٣٣	٠.٦٧٢٤١

من خلال نتائج الفقرات السابقة (٢١-٤٠)، نستطيع التحقق من الفرضية الثانية والتي تنص على إن: **" هناك دور للأسرة في التنشئة السياسية من خلال تعزيز الهوية الوطنية والمحافظة على المنجزات الوطنية والبرامج والمناسبات والأنشطة والمبادرات الوطنية"**.

نلاحظ من تحليل الفقرات (٢١-٤٠) إن مستوى الدلالة اقل من ٠.٠٥، وهذا يعني قبول الفرضية الثانية في الدراسة والتي تدمج ما بين الاتجاهين (الثالث والرابع).

ج. اختبار الفرضية الفرعية الثالثة والتي تنص على إن**"هناك علاقة ارتباطية بين المستوى التعليمي للإفراد والتنشئة السياسية"**، ولاختبار هذه الفرضية قام الباحث بحساب معامل الانحدار البسيط لأثر المستوى التعليمي لأفراد العينة على التنشئة السياسية، وكما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (١٦)

تحليل الانحدار البسيط لأثر المستوى التعليمي لأفراد العينة على التنشئة السياسية

R الارتباط	التباين المفسر	قيمة ف	دلالة ف الإحصائية	قيمة Beta	قيمة t	دلالةt الإحصائية
٠.٨١٤	٠.٧٦٣	٢٣١.٧٦٩	٠.٠٠٠	٠.٨١٤	١٥.٢٢٤	٠.٠٠٠

يتبين من الجدول (١٦) وجود ارتباط موجب بين المتغير المستقل والتابع، حيث بلغ معامل الارتباط (٠.٨١٤)، كذلك فقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار البسيط بان هناك اثر ذات دلالة إحصائية **لأثر المتغير المستقل(المستوى التعليمي) على المتغير التابع(التنشئة السياسية)**، حيث بلغت قيمة (ف) (٢٣١.٧٦)، بدلالة إحصائية اقل من (٠.٠٥)، وهذا ما

أكده اختبار (ت). كذلك فقد أظهرت النتائج أن التباين المفسر قد بلغ (٠.٦٦٣)، أي أن هناك (٧٦.٣%) أثر للمستوى التعليمي على التنشئة السياسية، وبالتالي سيتم قبول الفرضية الفرعية الثالثة.

د. اختبار الفرضية الفرعية الرابعة والتي تنص على إن : **هناك علاقة ارتباطية بين مستوى الدخل للأسرة وعملية التنشئة السياسية.**

جدول رقم (١٧)

تحليل الانحدار البسيط لأثر مستوى الدخل للأسرة وعملية التنشئة السياسية

R الارتباط	التباين المفسر	قيمة ف	دلالة ف الإحصائية	قيمة Beta	قيمة t	دلالةt الإحصائية
٠.٧٦٩	٠.٥٩٢	١٧١.٠٦٨	٠.٠٠٠	٠.٧٦٩	١٣.٠٨٠	٠.٠٠٠

يتبين من الجدول(١٧) وجود ارتباط موجب بين المتغير المستقل والتابع، حيث بلغ معامل الارتباط (٠.٩٢٦)، كذلك فقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار البسيط بان هناك اثر ذات دلالة إحصائية لأثر **لمستوى الدخل للأسرة وعملية التنشئة السياسية**، حيث بلغت قيمة (ف) (٧٠٥.٨)، بدلالة إحصائية اقل من (٠.٠٥)، و هذا ما أكده اختبار (ت). كذلك فقد أظهرت النتائج أن التباين المفسر قد بلغ (٠.٥٩)، أي أن نسبة تأثير المتغير المستقل(معدل دخل الأسرة) بالمتغير التابع (التنشئة السياسية) قد بلغت (٥٩%)، و هذا يعني قبول الفرضية الفرعية الرابعة.

الخاتمة

أولا: النتائج:

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على دور الأسرة في عملية التنشئة السياسية، وفي غرس قيم المواطنة والديمقراطية وتعزيز الاستقلالية والاعتماد على الذات، وكانت النتيجة الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة إن هناك دور كبير تقوم به الأسرة في عملية التنشئة السياسية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية يمكن عرضها حسب أسئلة الدراسة وفرضياتها:

سؤال الدراسة الرئيسي: ما هو الدور الذي تلعبه الأسرة في عملية التنشئة السياسية وفي تشكيل الاتجاهات والآراء السياسية؟

ويتفرع من هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

السؤال الفرعي الأول: ما مدى إسهام الأسرة الأردنية ودورها في عملية التنشئة السياسية وغرس قيم الديمقراطية والمواطنة، وتعزيز النزعة الفردية والاستقلالية والاعتماد على الذات؟ حيث أظهرت الدراسة إن للأسرة الأردنية دور كبير في غرس قيم الديمقراطية والمواطنة وتعزيز النزعة الفردية والاستقلالية والاعتماد على الذات، وتم التأكد من ذلك من خلال التحقق من صحة الفرضية الأولى والتي تنص على إن : " هناك دور للأسرة في غرس قيم الديمقراطية والمواطنة وتعزيز النزعة الفردية والاستقلالية والاعتماد على الذات"، ومن خلال نتائج التحليل الإحصائي تبين لنا قبول هذه الفرضية من قبل أفراد العينة.

السؤال الفرعي الثاني: ما مدى إسهام الأسرة الأردنية في عملية التنشئة السياسية وتعزيز الهوية الوطنية والمحافظة على المنجزات الوطنية والمناسبات والأنشطة والمبادرات الوطنية؟ حيث أظهرت الدراسة إن للأسرة الأردنية دور كبير في تعزيز الهوية الوطنية

والمحافظة على المنجزات الوطنية والمناسبات والأنشطة والمبادرات الوطنية وهذا يعزز من التنشئة السياسية لأفراد الأسرة، وتم التأكد من ذلك من خلال التحقق من صحة الفرضية الثانية والتي تنص على إن : " هناك دور للأسرة في التنشئة السياسية من خلال تعزيز الهوية الوطنية والمحافظة على المنجزات الوطنية والبرامج والمناسبات والأنشطة والمبادرات الوطنية"، ومن خلال نتائج التحليل الإحصائي تبين لنا قبول هذه الفرضية.

السؤال الفرعي الثالث: ما مدى تأثير المستوى التعليمي للأفراد في عملية تنشئة الجيل سياسياً؟ حيث أظهرت الدراسة إن كلما زاد المستوى التعليمي للأفراد زاد ذلك من ترسيخ التنشئة السياسية لدى أفراد الأسرة، وقد تم التأكد من ذلك من خلال التحقق من صحة الفرضية الثالثة والتي تنص على إن: " هناك علاقة ارتباطية بين المستوى التعليمي لأفراد الأسرة والتنشئة السياسية"، ومن خلال نتائج التحليل الإحصائي لأفراد العينة تبين لنا إن هناك علاقة ارتباطية ايجابية بين المستوى التعليمي لأفراد العينة وتعزيز التنشئة السياسية لدى أفراد أسرهم.

السؤال الفرعي الرابع: ما مدى تأثير مستوى الدخل للأسرة على نمط التنشئة السياسية؟ حيث أظهرت الدراسة انه هناك تأثير لمستوى الدخل للأسرة على نمط التنشئة السياسية المتبع على أفراد الأسرة، وتم التأكد من ذلك من خلال التحقق من صحة الفرضية الرابعة والتي تنص على أن: " هناك علاقة ارتباطية بين مستوى الدخل للأسرة ونمط التنشئة السياسية"، ومن خلال نتائج التحليل الإحصائي لأفراد العينة تين لنا إن هناك علاقة ارتباطية بين مستوى دخل الأسرة وبين نمط التنشئة السياسية لأفراد الأسرة.

ثانيا: التوصيات:

وبناء على النتائج السابقة، فان الدراسة توصي بما يلي:

١- إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث التي حول دور الأسرة الأردنية في كافة محافظات الأردن على التنشئة السياسية، وتوضيح اثر العوامل المختلفة على نمط التنشئة السياسية في الأردن.

٢- عقد الندوات والمؤتمرات والورشات التي تتعلق في تحفيز أفراد الأسرة والمجتمع الأردني على المشاركة السياسية في الانتخابات النيابية والبلدية، وتوعيتهم بكافة أطيافهم ومستوياتهم.

٣- العمل على زيادة المساقات الجامعية المطروحة في الجامعات الأردنية والتي تعزز من التنشئة السياسية لدى طلاب الجامعات.

٤- الاهتمام بعملية المشاركة السياسية للشباب داخل الجامعات من خلال تحفيزهم على دخول التجربة السياسية داخل الجامعة و المشاركة في انتخابات اتحاد الطلبة.

٥- عمل خطط تنموية سياسية واجتماعية على المدى القصير والبعيد، لمعالجة المشاكل التي تقف عائقا أمام زيادة المشاركة السياسية لدى أفراد الأسرة الأردنية، ووضع الحلول المناسبة لها.

المراجع

الكتب:

- أبراش، إبراهيم، (١٩٩٨)، **"علم الاجتماع السياسي"**، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع.
- أبو جادو، صالح محمد علي، (٢٠٠٤)، **" سيكولوجية التنشئة الاجتماعية"**، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان.
- الأسود، الصادق، (١٩٩٠)، **"علم الاجتماع السياسي: أسسه وأبعاده"**، بغداد، جامعة بغداد.
- الأسود، صادق، (١٩٩١)، **"علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده"**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد.
- بني سلامة، محمد تركي، (٢٠١٢)، **"اثر المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية الرسمية حيال التوجهات السياسية للرئيس الأمريكي باراك أوباما: دراسة ميدانية"**، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
- د. جرار، أماني غازي، (٢٠٠٨)،**" التربية السياسية،السلام ،الديمقراطية ، حقوق الإنسان"**، دار وائل للنشر ، ط(١).
- الحسن، إحسان محمد، (١٩٧٦)، "علم الاجتماع"، بغداد.
- د. الحسن، احسان محمد، (١٩٨٣)، "**علم الاجتماع السياسي**"، مطابع جامعة الموصل.
- الحسن، احسان محمد، (١٩٩٩)، "موسوعة علم الاجتماع"، الدار العربية للموسوعات، بيروت، لبنان، ط(١).

- حلمى، إجلال إسماعيل ، (١٩٨٧)،" **محاضرات فى علم الاجتماع العائلى"** ، ،مصر الجديدة.
- الخميس، سلامة، (٢٠٠٠)، **"الجامعة والسياسة في مصر"**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية.
- التل، بلال حسن، (١٩٧٨)، **"الأردن ومحاولة للفهم"**، منشورات دار اللواء للصحافة، عمان، الأردن.
- الدراوشة، عبدالله سالم، (٢٠١٢)، **"دور الشباب في التغيير في المجتمع الاردني من وجهة نظر طلبة الجامعات الاردنية"**، جامعة الحسين بن طلال، معان.
- داوود، سفانة احمد، (٢٠١٢)، **"دور الاسرة الموصلية في الحد من جرائم التقنية الحديثة: دراسة ميدانية في مدينة الموصل"**، مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية، جامعة الموصل، المجلد(١٢)، العدد(١).
- روشيه، غي، (١٩٨٨)، **"مدخل الى علم الاجتماع العام: الفعل الاجتماعي"**، ترجمة مصطفى دندشلي، بيروت، ط(١).
- السرور، رائد عرمان غثوان، (٢٠٠٩)، **"العوامل المؤثرة على نمط المشاركة السياسية في المجتمع الاردني: دراسة ميدانية للبادية الشمالية"**، جامعة ال البيت، معهد بيت الحكمة.
- شرابي، هشام، (١٩٧٥)، "**مقدمات لدراسة المجتمع العربي**"، مصدر منشورات صلاح الدين، القدس.
- الشويحات، صفاء نعمه و الخوالدة، محمد محمود، **(٢٠١٣)، "اتجاهات طلبة الجامعات نحو المشاركة السياسية في الاردن(دراسة وصفية تحليلية)"**،الجامعة الاردنية، دراسات، العلوم التربوية، المجلد(٤٠)، ملحق(٢).

- صالح، قاسم حسين، (٢٠١٠)، **"سيكولوجية التطرف العقائدي: التطرف العقائدي والارهاب، مدخل منظور نفسي"**، مجلة شبكة العلوم النفسية العربية، العدد(٢٥-٢٦)، العراق.
- الطيبي، محمد، (١٩٩٢)، **"الجزائر عشية احتلالها وسوسيولوجيا قابلية الاحتلال"**، وهران، وحدة البحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية.
- العادلي، حسين درويش، (٢٠٠٤)، **"المواطنة المبدأ الضائع: سلسلة الديمقراطية للجميع"**، دار الصباح للصحافة والطباعة والنشر، بغداد، تموز.
- عبدالحميد، أحمد يحيى، (١٩٩٨)، **"الأسرة والبيئة"**، المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية.
- علي محمد، محمد، (١٩٨٥)، "**المرجع في مصطلحات العلوم الاجتماعية**"، الإسكندرية دار المعرفة الجامعية، د،ت.
- علي، سعد اسماعيل، (١٩٨٨)، "**اصول علم الاجتماع السياسي**"، مطابع دار النهضة العربية، بيروت.
- القرعان، سلطان ناصر، (٢٠٠٥)، **" الثقافة السياسية في الريف الاردني"** ، دار الثقافة.
- القصاص، مهدي محمد، (٢٠٠٨)، **"علم الاجتماع العائلي"**، كلية الآداب، جامعة المنصورة.
- القصير، مليحة عوني، (١٩٨١)، "المدخل الى علم الاجتماع"، مطبعة جامعة بغداد.

- الكروي، محمود صالح، (٢٠١٠)، **"التنشئة السياسية في المؤسسات التعليمية"**، مجلة السياسية الدولية، جامعة المستنصرية.
- ابن منظور، لسان العرب، المجلد(١)، دار الصادر، ط(١).
- اللوزي، مالك عبدالرازق، (٢٠١٢)، "دور مجلس الامة في الاصلاح السياسي في ظل التحول الديمقراطي في المملكة الاردنية الهاشمية(١٩٨٩-٢٠١١)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط.
- المصالحة، محمد، (٢٠٠٩)، **"دور المكون العشائري في السياسة الأردنية"**، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٢٣، صيف ٢٠٠٩.
- المنوفي، كمال،(١٩٧٩)، "**التنشئة السياسية في الادب السياسي**" ، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، العدد الرابع، السنة السادسة.
- المنوفي، كمال، (١٩٨٥)، **"نظريات النظم السياسية"**، مكتبة مطبوعات الكويت، ط(١)، الكويت.
- موسى، ايمان عبدالوهاب، (٢٠٠٧)، انعكاس الوضع الحالي على العلاقات الاسرية(العنف ضد الزوجة)"، بحث ميداني في مدينة الموصل"، دراسات موصلية، العدد(١٧)، آب.
- نصار، ناصيف، (١٩٩٥)، **"منطق السلطة: مدخل الى فلسفة الامر"**، بيروت، دار امواج للطباعة.
- هندي، صالح ذياب و دلاشة، احمد علي، (١٩٩٠)، **"التربية الوطنية في الاردن"**، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.

- وصفي، عاطف، (١٩٧١)، "**الانثرويولوجيا الثقافية**"، بيروت، دار النهضة العربية.
- الياسري، عبي عبدالعزيز، (٢٠٠٩)، **"التنشئة الاجتماعية السياسية: مفهومها جذورها"**، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد.
- يوسف، احمد فاروق، (١٩٧٦)، "**دراسات في علم الاجتماع السياسي**"، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة.

دراسات:

- خيري، مجد الدين، (١٩٨٥)، **"أنماط العلاقة بين بعض الأسر النووية والأقارب في مدينة عمان: دراسة استطلاعية"**، مركز دراسات العلوم الإنسانية، عمان.
- الخزاعلة، عبد العزيز، (٢٠٠٣)، **مؤسسات المجتمع المدني في الأردن، هل هي تعبير عن تعددية ثقافية أم سياسية؟** (دراسات في تاريخ الأردن الاجتماعي مؤلف جماعي، مركز الأردن الجديد للدراسات، أمانة عمان الكبرى، البنك الأهلي، عمان.
- السالم، فيصل، (١٩٨١)، **"أساسيات التنشئة السياسية والاجتماعية مع دراسات ميدانية في بعض دول الخليج العربي"**، الكويت، جامعة الكويت.
- مركز القدس للدراسات السياسية، (٢٠٠٧)، **"دراسة حول واقع المرأة في الأحزاب السياسية الأردنية"**، تموز.
- العجيلي، خميس غربي حسين، (٢٠١٣)، **"حتمية التغيير في فكر ابن خلدون: دراسة سوسيولوجية لظاهرة التغيير في التاريخ العربي"**، جامعة تكريت.

- الوزني، خالد واصف، (٢٠١٢)، **"الآثار الاقتصادية والاجتماعية لأزمة اللاجئين السوريين على الاقتصاد الأردني"**،مراجعة تحليلية بتكليف من المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

تقارير:

- ديلور، جاك وآخرون، (١٩٩٨)، "**التعلم ذلك الكنز المكنون، تقرير اللجنة الدولية للتربية في القرن الحادي والعشرين**"، ترجمة جابر عبدالحميد جابر، القاهرة، دار النهضة العربية.

كتب مترجمة:

- الحسن،احسان محمد، (١٩٩٣)، ترجمة لكتاب"علم الاجتماع النظري: كارل مانهايم، "، بغداد، جامعة بغداد.
- لي، جيري، (٢٠٠٦)، "**البناء الأسري والتفاعل (تحليل مقارن)**"، ترجمة: فهد عبد الرحمن الناصر، مجلس النشر العالمي، جامعة الكويت، ط(١)، جزء(٢).
- داوسوت، ريتشارد وآخرون،(١٩٩٠)، "**التنشئة السياسية دراسة تحليلية**" ، ترجمة د. مصطفى خشيم و د. محمد المقيرني منشورات جامعة قاريوس.
- دنكين، ميشيل،(١٩٨٦)، "**معجم علم الاجتماع**"، ترجمة ومراجعة إحسان محمد الحسن، ط (٢)، بيروت، دار الطليعة.

رسائل جامعية:

- البزايعة، خليل مصطفى، (٢٠١٢)، **"تأثير اللاجئين العراقيين على الأردن ٢٠٠٣-٢٠١١"**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط.
- الشامي، إيمان نور الدين أمين، (١٩٦٦)، "**دور التلفزيون في التنشئة السياسية للطفل المصري**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الاقتصادية.
- العباسي ، ستار نجم عبود، (١٩٨٧)، "**اثر العائلة في التنشئة السياسية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد كلية الآداب، قسم الاجتماع ، بغداد، ص ١٤

مواقع الكترونية:

- الموقع الالكتروني لمؤسسة الحوار المتمدن، (٢٠٠٦)، **"التنشئة السياسية للشباب السوري"**، العدد(١٤٤٤)، ٢٨ كانون الثاني. للاطلاع: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٥٥٨٣٠
- مركز المنشاوي للدراسات والبحوث، (٢٠٠٦)، **" العوامل المؤثرة في بناء الأسرة واستقرارها "**، ١٣ تشرين الثاني. للاطلاع: http://www.minshawi.com/vb/showthread.php?t=١٨٦٣
- موقع سرايا الإخباري، (٢٠١٤)، "١٢٠ ألف طفل سوري بالمدارس الحكومية"، ٨ آب. للاطلاع: http://www.sarayanews.com/index.php?page=article&id=٢٦٧ ٤٦٠

- الفيفي، سميرة احمد حسن، (٢٠١٤)، "دور الاسرة في تربية المواطنة"،جامعة ام القرى، للاطلاع على البحث كاملا:https://uqu.edu.sa/page/ar/١٧٣٥٦١

الصحف:

- جريدة الدستور الأردنية، (٢٠١٠)، "القيم والعادات والأعراف الاجتماعية في الأردن"،د. محمد محمود العناقرة، ٢٤ تشرين الثاني.
- جريدة الدستور الأردنية، (٢٠١٤)، "العمالة السورية زادت من حدة الاختلالات التي يعاني منها سوق العمل الأردني"، ١٠ ايار.
- جريدة الرأي الأردنية، (٢٠١٤)، "٥٠٥ لاجئين سوريين يعبرون الحدود"، الصادرة بتاريخ ٢٢ تموز.
- صحيفة الرياض، (٢٠٠٥)، "دور الاسرة في تعزيز المواطنة"، العدد(١٣٤٨٥)،محمد بن خلف بن عبدالرحمن بن الشيخ، الصادرة بتاريخ ٢٦ايار.
- جريدة الغد الأردنية، (٢٠١٣)، "المفرق: ١٢٠ ألف سوري و ٨٠ ألف أردني"، الصادرة بتاريخ ٩ تموز.

ندوات ومؤتمرات:

- الربيحات، (٢٠١٢)، ندوة بعنوان التطور الديمقراطي في الأردن وآليات تفعيل مؤسسات المجتمع المدني.
- الكيلاني، رشاد صالح زيد، (٢٠١٢)، " الأمن الاجتماعي مقوماته وتحدياته(الأردن نموذجاً)"، مؤتمر الأمن الاجتماعي في التصور الإسلامي، جامعة ال البيت، ص١.

دراسات اجنبية:

- Kenneth, p, Langton,(١٩٦٩), "political socialization, new york, ford, London". Toronto, uni.
- Hyman, H, Herbert, (١٩٥٩): political socialization, Astud in the psychology of Political behavior, New York, Free Press of glencoe ١٩٥٩.
- Vujelae Vladimir(١٩٩٤): Political culture and Political Socialization, Croatia ،Zagreb, Faculty of Political Science
- Oxford, (٢٠٠٨), Learners Pocket, Dectionary, Fourth Edition.

الملاحق

الملحق(١): إستبانة الرسالة

الإخوة والأخوات المحترمين

تحية طيبة وبعد،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة ميدانية بعنوان:

دور الأسرة في التنشئة السياسية في الأردن

دراسة حالة: مدينة المفرق

آملاً منكم حسن التعاون في تعبئة هذه الاستبانه، علماً بأن المعلومات التي ستدلون بها ستعامل بسرية تامة، ولن تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي.

مع خالص الشكر

الباحث

وليد عصام أبو مغلي

الجزء الأول: المعلومات الشخصية:

١. الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

٢. الديانة: ☐ مسلم ☐ مسيحي

٣. العمر: ☐ من ٢٠-٢٩ سنة ☐ من ٣٠-٣٩ سنة

☐ من ٤٠-٤٩ سنة ☐ ٥٠ سنة فما فوق

٤. عدد أفراد الأسرة: ☐ من ٢-٤ ☐ من ٥-٧

☐ من ٨-١٠ ☐ ١١ فما فوق

٥. الحالة الاجتماعية: ☐ متزوج ☐ أعزب

☐ مطلق

٦. المستوى التعليمي: ☐ أمي ☐ أساسي

☐ ثانوي ☐ جامعي

☐ دراسات عليا

٧. مستوى الدخل: ☐ متدن أقل من ٥٠٠ دينار ☐ متوسط من٥٠١- ٩٩٩دينار

☐ مرتفع ١٠٠٠ دينار فما فوق

٨. المهنة: ☐ موظف حكومي ☐ قطاع خاص

☐ متقاعد ☐ عاطل عن العمل

٩. هل أنت عضو في مؤسسة مجتمع مدني(حزب سياسي، نقابة مهنية، نادٍ، جمعية، رابطة، .....الخ)؟

☐ نعم ☐ لا

١٠. هل شاركت في الانتخابات النيابية والبلدية الماضية؟

☐ نعم ☐ لا

الجزء الثاني: مقياس الاتجاهات

يتضمن هذا الجزء (٤٠) فقرة يرجى قراءة كل فقرة ووضع إشارة في المربع الذي يعبر عن درجة موافقتك/ عدم موافقتك، لمضمون تلك الفقرة.

المجال الأول: الاتجاه نحو دور الأسرة في غرس قيم الديمقراطية والمواطنة والعدالة.						
الرقم	**الفقرات**	**درجة الموافقة**				
		موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
١	يشارك كافة أفراد أسرتي في النقاش والحوار في الكثير من المسائل السياسية					
٢	أشجع أفراد أسرتي على الاهتمام بالمسائل السياسية					
٣	أحاول تعليم أبناء أسرتي قيم الحوار والانفتاح على الآخر ورفض التسلط					
٤	أحاول التقيد بالقوانين دائما وأشجع أفراد أسرتي على ذلك					
٥	اعلم أبناء أسرتي رفض التمييز على أسس عنصرية أو طائفية أو دينية أو إقليمية					
٦	احفز أفراد أسرتي على التعبير عن آرائهم دون خوف أو تردد					
٧	أشجع أفراد أسرتي على التمسك بحقوقهم والدفاع عنها					
٨	أحاول دائما الالتزام بالأنظمة والقوانين واربي أبنائي على ذلك					
٩	احرص على إن ينال كل فرد من أفراد أسرتي حقه ولا أميز					

	بين احد					
١٠	أحاول إن أكون القدوة لأفراد أسرتي ومثال العدل والانضباط					

المجال الثاني: الاتجاه نحو دور الأسرة في تعزيز النزعة الفردية والاستقلالية الشخصية والاعتماد على الذات.						
الرقم	**الفقرات**	**درجة الموافقة**				
		موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
١١	يتمتع كل فرد في أسرتي بكامل الحرية الشخصية في أفكاره وميوله					
١٢	يستطيع الفرد في أسرتي أن يعمل لمصلحته الخاصة					
١٣	أعتقد أن تحرر أفراد أسرتي من ضغوط المجتمع قيمة ايجابية					
١٤	إن الحرية الشخصية تساهم في تفكيك الأسرة والمجتمع					
١٥	أفراد أسرتي لديهم حرية الاختيار في الدراسة والعمل والزواج					
١٦	لا بد من مبادرة المقاومات الفردية والاختلافات للمحافظة على وحدة الأسرة					
١٧	التدخل في خصوصيات الآخرين عمل مناف للأخلاق والتربية الصحيحة					
١٨	أشجع أفراد أسرتي على اتخاذ قرارات فردية وتحمل نتائجها					
١٩	أعتقد أن فرص قيود و كوابح على الفرد ضروري لمصلحة المجتمع					

٢٠	أشجع أفراد أسرتي على الاعتماد على الذات لأنه يعكس الثقة بالنفس وإيمان الإنسان بقدراته وذاته					

المجال الثالث: الاتجاه نحو دور الأسرة في تعزيز الهوية الوطنية والمحافظة على المنجزات الوطنية.						
الرقم	**الفقرات**	**درجة الموافقة**				
		موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
٢١	أحافظ على تماسك واستقرار أسرتي لأنه يسهم في تعزيز الهوية الوطنية					
٢٢	أعرف نفسي على أنني أردني قبل أن أي شئ آخر					
٢٣	أحاول أن أزن بين انتمائي للأردن كوطن وانتمائي لعشيرتي					
٢٤	أقدم عشيرتي على أي اعتبار آخر لأن العشيرة هي صمام الأمان لي					
٢٥	أفخر بالإنجازات التي حققها الأردن في كافة المجالات					
٢٦	إذا استطعت الهجرة والحصول على جنسية أخرى فإنني سوف أهاجر					
٢٧	أعتقد أن الأردن يواجهه صعوبات وتحديات كثيرة ستجعل المستقبل غامض					
٢٨	أفتخر بالأردن كوطن ومستعد للدفاع عنه في أوقات الأزمات					
٢٩	أعتقد أن الوطن هو أهم من المال والأسرة وكل شئ					
٣٠	إن غياب الولاء السياسي وتعدد الو لاءات الفرعية داخل المجتمع تعكس أزمة حقيقية					

المجال الرابع: الاتجاه نحو دور الأسرة في التنشئة السياسية من خلال البرامج والمناسبات والأنشطة والمبادرات الوطنية.

الرقم	الفقرات	درجة الموافقة				
		موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
٣١	أشجع أفراد أسرتي على الاهتمام بالمناسبات الوطنية مثل عيد الاستقلال ويوم الجيش					
٣٢	أشارك مع أفراد أسرتي في المبادرات الوطنية بحماس واهتمام					
٣٣	أعتقد إن مبادرة كلنا الأردن مبادرة وطنية تستحق الاهتمام					
٣٤	أشارك وكافة أسرتي في الانتخابات البرلمانية والبلدية وغيرها					
٣٥	أمنح صوتي في الانتخابات لمن يستحقه بغض النظر عن اعتبارات أخرى					
٣٦	أشارك أفراد أسرتي في زيارة المواقع التاريخية في الأردن					
٣٧	أشجع أفراد أسرتي غلى تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة					
٣٨	أشجع أفراد أسرتي على الأعمال التطوعية والعمل بروح الفريق					
٣٩	أشجع أفراد أسرتي على متابعة الأحداث السياسية في البلاد					
٤٠	أشجع أفراد أسرتي على الشعور بالمسؤولية تجاه القضايا الوطنية العامة					

Abstract

The Role of the Family in the Political Socialization Process in Jordan, Al Mafreq City: A Case Study

Prepared by Waleed Abu- Moghly

Under the supervision of Dr. Sayel Al- Sarhan

The study deal with an important subject which is , the role of the family in the political bringing up process in Jordan, that is, the family has a great role in enhancing the political bringing up of its individuals.

This study aimed at showing the role of the family in the political bringing up process in Jordan, The issues of the study discussed the role, which the family plays in planting the democratic values and citizenship, and enhancing the individuality, independence and self- dependent.

In Addition to this the contribution of the family in enhancing the national identity and keeping the achievements, occasions, activities and the national initiatives.

The study took up two methods, the systematic analysis and the statistical analysis to be sure of the answers of its central questions, Through using the two methods, the study showed that there is co-relational relationship between the family and the political bringing up in Jordan.

A Form of a Questionnaire was used to collect the data of the study, which in turn was analyzed by using the statistical package of the social science programme(spss).

The study showed many conclusions, which in turn need many recommendations, The most important recommendations are:

The family has a role in planting the democratic values and citizenship, and enhancing the individually, independence and self- dependence.

In addition to this, the family greatly contributes in the political bringing up through enhancing the identity and keeping the national achievements, occasions, activities and the national initiatives, and there is an impact of both, the instructional level and the families income on the political bringing up process.

Depending on the conclusions, the study recommended a set of recommendations of which doing an increasing number of studies and researchers about the Jordanian families in all the province of Jordan on the political bringing up, and explaining the impact of the different factors on the political bringing up style in Jordan, and holding conferences and workshops that relate to enhancing the families individuals and the Jordanian society on the political participation in the municipal and parliamentary elections, and increasing the courses which enhance the students political socialization at the Jordanian universities and the awareness of the political bringing up process for the youth inside the universities and the participation in the students union elections, Moreover making developmental, political and social plans in the short and long terms to deal with the problems that forbid the increase in the Jordanian family individuals political participation and finding the suitable solutions for them.